بنك الدوحة
DOHA BANK

إبتكار.
أداء.
اتساق.
إحداث تأثير.

التقرير السنوي 2021

حضرة صاحـب السمو

الشيخ تميم بن حمـد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

حضرة صاحـب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

المحتويات

08 | جوائز بنك الدوحة

10 | المؤشرات المالية

12 | كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة

14 | أعضاء مجلس الإدارة

16 | الإدارة التنفيذية

18 | مكاتب العلاقات الدولية

20 | تقرير مجلس الإدارة

44 | تقرير الحوكمة

90 | النتائج المالية لبنك الدوحة

171 | دليل الاتصال بنك الدوحة

172 | دليل فروع بنك الدوحة

174 | مكاتب الدفع والفروع الإلكترونية

175 | الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل

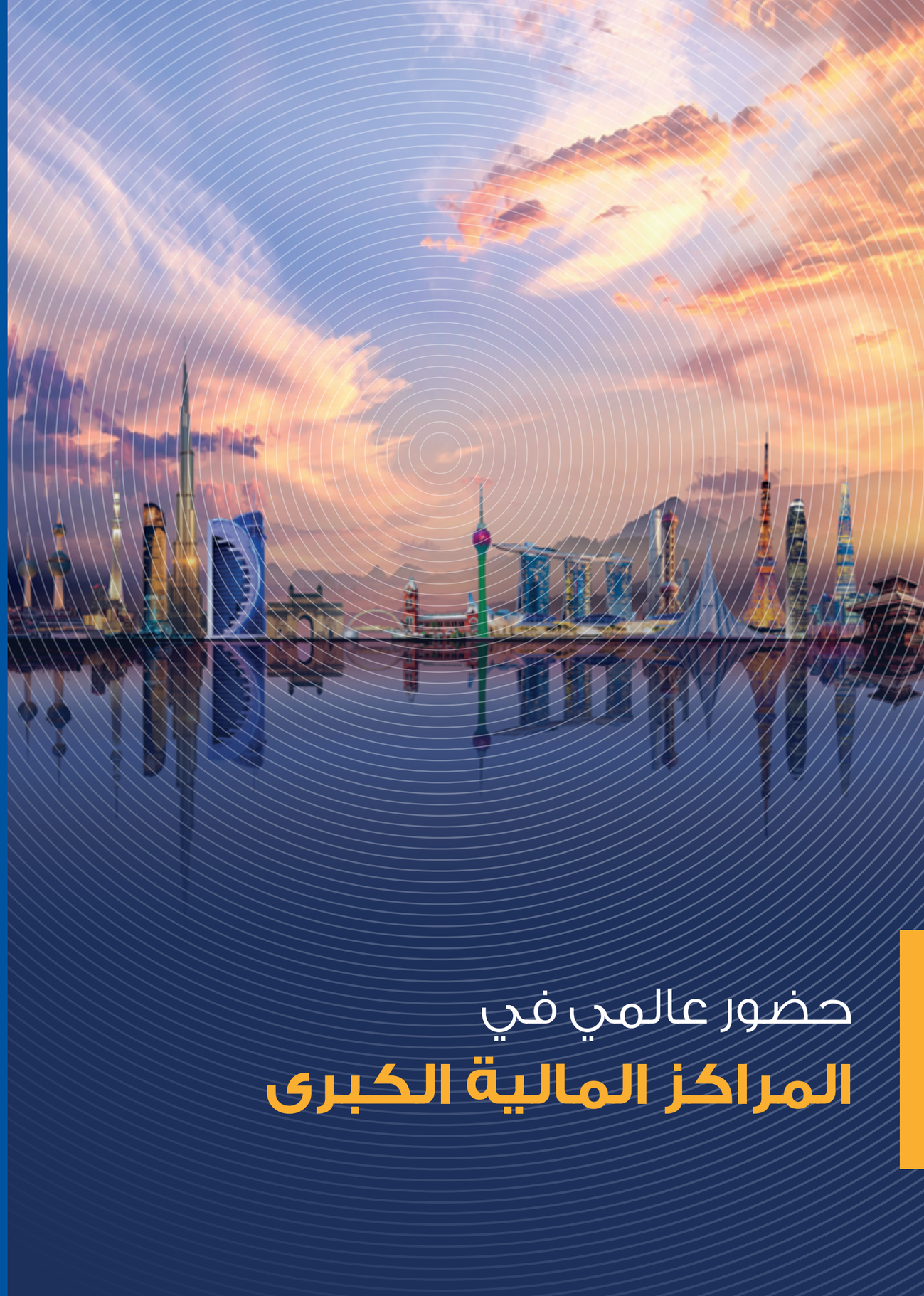

حضور عالمي في
المراكز المالية الكبرى

جوائز
بنك الدوحة

2021

جائزة أفضل تطبيق دفع رقمي "دوحة باي"
جوائز وورلد بيزنس أوتلوك

جائزة أفضل بنك تجاري في قطر
جوائز وورلد بيزنس أوتلوك

الأسرع نمواً في مجال خدمات بوابة الدفع من ماستركارد في قطر
ماستركارد

جائزة أفضل تطبيق محفظة رقمية في قطر
جوائز مجلة غلوبل بيزنس ريفيو

جائزة أفضل بنك رقمي في قطر
جوائز المجلة الاقتصادية العالمية

جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة الشرق الأوسط - بنك الدوحة الأخضر
جوائز بيزنس تابلويد بانكنغ آند فاينانس

أول بنك في منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط وأمريكيا في المعالجة الاحتياطية الذكية
فيزا

جائزة أفضل تطبيق محفظة رقمية في قطر
مجلة إنترناشونال بيزنس

جائزة أفضل مزوّد لخدمات التمويل التجاري
مجلة غلوبل فاينانس

جائزة التميز في حوكمة الشركات
الجوائز العالمية للحوكمة الرشيدة

جائزة الحوكمة الرشيدة في مجال الخدمات المالية
الجوائز العالمية للحوكمة الرشيدة

2020

أفضل بنك في مجال التمويل التجاري
نيو إيج بانكينغ

أفضل مزوّد لخدمات التمويل التجاري
مجلة غلوبل فاينانس

جائزة أفضل جهة عمل
المؤتمر العالمي لتنمية الموارد البشرية

أفضل بنك رقمي
جوائز مجلة غلوبل إيكونوميكس

الطاووس الذهبي العالمية للاستدامة
معهد المدراء

جائزة القيادة المتميزة أثناء الأزمات
غلوبال فاينانس

2019

أفضل بنك محلي للعام في خدمات إدارة النقد
إيشن بانكنغ آند فاينانس

جائزة الطاووس الذهبي للتميز في حوكمة الشركات
معهد المديرين الهندي

أفضل بنك في مجال التمويل التجاري في قطر
جلوبال بانكنغ آند فينانس

جائزة الحوكمة الرشيدة في مجال الخدمات المالية
حفل توزيع الجوائز العالمية للحوكمة الرشيدة

أفضل فريق لاستقطاب المواهب في قطر
لينكدإن LinkedIn

العالمية لريادة الأعمال – جوائز الأعمال
الاتحاد العالمي الكونفدرالي للأعمال

أفضل بنك شريك
بنك قطر للتنمية

أفضل بنك في خدمات العملاء والقنوات المصرفية البديلة
الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

أفضل بنك للعام في خدمات الشركات والاستثمار – قطر
إيشن بانكنغ آند فايننس

المؤشرات المالية

أهم المؤشرات المالية	2017	2018	2019	2020	2021	التباين (%) 21 مقابل 20
	مليون ريال قطري					
إجمالي الموجودات	93,495	96,132	108,208	103,540	101,103	-2.35%
صافي القروض والسلفيات	59,804	59,844	65,784	65,450	62,667	-4.25%
ودائع العملاء	59,468	55,785	58,464	55,054	50,356	-8.53%
إجمالي حقوق المساهمين	14,807	12,733	13,318	13,795	14,256	3.34%
إجمالي الإيرادات*	4,428	4,628	5,168	4,511	4,286	-4.99%
صافي الربح	1,110	830	754	703	704	0.14%

* تم إعادة بيان إجمالي الإيرادات للعام ٢٠١٩

النسب الرئيسية (%)	2017	2018	2019	2020	2021
العائد على متوسط حقوق الملكية	9.52%	6.54%	5.96%	5.35%	5.20%
العائد على متوسط الموجودات	1.21%	0.88%	0.74%	0.66%	0.69%
نسبة كفاية رأس المال	17.51%	17.01%	17.75%	19.75%	20.18%
إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	15.80%	13.20%	12.30%	13.32%	14.10%
صافي القروض إلى إجمالي الموجودات	63.96%	62.25%	60.79%	63.21%	61.98%
صافي القروض إلى إجمالي الودائع	100.56%	107.28%	112.52%	118.88%	124.45%

كلمة
سعادة رئيس مجلس الإدارة
في اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم،،،

حضرات السادة المساهمين الكرام،
الحضور الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود أن أتقدم إليكم بوافر الشكر على تلبيتكم الدعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لمناقشة البنود المدرجة بجدول الأعمال.

السادة المساهمين الكرام، أود أن اطلعكم على النتائج المالية لهذا العام، حيث تمكن البنك بتوفيق من الله بتحقيق نتائج مالية جيدة كما أظهرت البيانات المالية المدققة لعام ٢٠٢١. حيث بلغ إجمالي الموجودات ١٠١,١ مليار ريال قطري، أما صافي القروض والسلف فقد بلغ ٦٢,٧ مليار ريال قطري. أما عن محفظة الاستثمار فقد بلغت ٢٥,١ مليار ريال قطري، هذا وقد وصل إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام إلى مبلغ ٥٠,٤ مليار ريال قطري. وأخير فقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين مبلغ ١٤,٣ مليار ريال قطري.

كما ويظهر بيان الدخل بأن صافي الربح في نهاية العام ٢٠٢١ قد بلغ ٧٠٤ مليون ريال قطري، حيث قام البنك بتكوين مخصصات إضافية لأغراض التحوط مما يعزز المركز المالي للسنوات القادمة إن شاء الله. هذا وقد بلغ العائد على السهم من الأرباح ٠,١٦ ريال قطري، وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين ٥,٢٪ ونسبة العائد على متوسط الموجودات ٠,٦٩٪.

واعتماداً على هذه النتائج فقد اتخذ المجلس قراراً برفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (٠,٠٧٥) ريال قطري للسهم الواحد.

ونتوجه بالشكر هنا إلى الفريق العامل من إداريين وموظفين في البنك على تضافر الجهود والتغلب على الأزمة التي واجهت أسواق المال والأعمال بسبب جائحة كورونا للحفاظ على استمرارية الأعمال وتحقيق النتائج الطيبة بما يخدم المركز المالي للبنك .

كما يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بإسمي وبإسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى سعادة الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني – رئيس مجلس الوزراء وإلى السيد/ علي بن أحمد الكواري – وزير المالية وإلى الشيخ/ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني – وزير التجارة والصناعة وإلى سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني – محافظ مصرف قطر المركزي وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

وختاما أتوجه بالتحية والشكر لجميع المساهمين والعملاء الكرام على الثقة التي منحتموها لنا آملين بتحقيق مزيدا من التقدم والنجاح . والله ولي التوفيق .

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

أعضاء
مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

سعادة الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
عضو مجلس الإدارة
ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

السيد أحمد عبدالله أحمد الخال
عضو مجلس الإدارة

السيد أحمد عبدالرحمن يوسف عبيدان
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

السيد ناصر خالد ناصر عبدالله المسند
عضو مستقل

السيد ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي
عضو مستقل

السيد عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
عضو مستقل

الإدارة
التنفيذية

الدكتور ر. سيتارامان
الرئيس التنفيذي

الشيخ محمد فهد محمد جبر آل ثاني
رئيس دائرة الموارد البشرية بالإنابة

الشيخ محمد عبدالله آل ثاني
رئيس إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق

بريك علي المرى
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

بيتر جون كلارك
رئيس تكنولوجيا المعلومات والعمليات

سانجي جاين
رئيس الإدارة المالية بالإنابة

طاهر الأغا
رئيس إدارة المخاطر بالإنابة

مختار عبد المنعم الحناوي
رئيس الدائرة القانونية

الدكتور محمد عمر عبدالعزيز داود
رئيس التدقيق الداخلي

غوث بن إكرام
رئيس إدارة الالتزام بالإنابة

علاء عزمي مسعود ابو مغلي
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

غودني ستيهولت ادالستينسون
رئيس الخزينة والإستثمار

أندري ليون سنيمان
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية

مكاتب
العلاقات الدولية

السيد/ أندري ليون سنيمان
رئيس مجموعة الخدمات
المصرفية الدولية

السيدة/ نجاح صالح عبدالمحسن السليمان
المدير الإقليمي
فرع الكويت

السيد/ نيلسون راجان كوادروس
الرئيس الإقليمي لفروع دولة الإمارات
العربية المتحدة بالإنابة

السيد/ مانيش ماثور
مدير إقليمي
فرع الهند

لسيد/ هيلتون وود
رئيس المكتب التمثيلي
أستراليا

السيد/ كانجي شينومايا
رئيس المكتب التمثيلي
اليابان

السيد/ يونغ جون كواك
رئيس المكتب التمثيلي
كوريا الجنوبية

السيد/ بيتر لو
رئيس المكتب التمثيلي
الصين

شاغر
رئيس المكتب التمثيلي
هونغ كونغ

السيد/ نزيه أكالان
رئيس المكتب التمثيلي
تركيا

السيد/ مايك جيلرت
رئيس المكتب التمثيلي
ألمانيا

Mr. Richard Whiting
Chief Representative
United Kingdom

السيد/ فينكاتيش ناجوجي
رئيس المكتب التمثيلي
كندا

السيدة/ أنيري فيسر
رئيس المكتب التمثيلي
جنوب إفريقيا

السيد/ إيفان لو تشي بينغ
رئيس المكتب التمثيلي
سنغافورة

السيد/ آجاي كومر شاركر
رئيس المكتب التمثيلي
بنغلادش

السيد/ ارانجا ويشاناك ويراكون
رئيس المكتب التمثيلي
سريلانكا

السيد/ سوراج شاهي
رئيس المكتب التمثيلي
نيبال

تقرير
مجلس الإدارة 2021

الاقتصاد العالمي

وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، الصادرة في يناير ٢٠٢٢، من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي من +٥,٩٪ في عام ٢٠٢١ إلى +٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢.

- كما أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات المتقدمة من +٥,٠ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى +٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢.
- ومن المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات الناشئة من +٦,٥ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى +٤,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢.

وقد يؤدي تحور فيروس كوفيد إلى إطالة أمد الجائحة وتحفيز الاضطرابات الاقتصادية المتجددة. وعلاوة على ذلك، فإن اضطرابات سلسلة التوريد، وتقلب أسعار الطاقة، وضغوط الأجور المحلية تعني ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن التضخم ومسارات السياسة.

اقتصاد قطر

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في شهر أكتوبر ٢٠٢١ عن آفاق النمو الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة +٤,٠ في المائة في عام ٢٠٢٢ مع توقع ارتفع الفائض التجاري لدولة قطر بنسبة ١٧٠,٦ في المائة في نوفمبر ٢٠٢١ (على أساس سنوي)، بشكل أساسي من صادرات الغاز الطبيعي المسال. وقد احتلت دولة قطر المرتبة ١٧ عالميًا في مؤشر التنافسية وفقًا للكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام ٢٠٢١. وتوقعت موازنة قطر ٢٠٢٢ إنفاقًا قدره ٢٠٤,٣ مليار ريال قطري لعام ٢٠٢٢، بمتوسط سعر نفط قدره ٥٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل. وصرحت وزارة المالية أن خمسين بالمائة من الإنفاق سيخصص للصحة والتعليم والبنية التحتية.

وفي أبريل ٢٠٢١، وافق مجلس الوزراء على تعديل حد الملكية الأجنبية من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪ للشركات المدرجة في بورصة قطر. وفي يونيو ٢٠٢١، باعت قطر سندات للطاقة مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة ١٢,٥ مليار دولار مقسمة على شرائح مدتها ٥ و١٠ و٢٠ و٣٠ عامًا. كانت هذه أول صفقة سندات للشركات منذ عام ٢٠٠٦، وكانت أكبر صفقة سندات للعام نشأت في الأسواق الناشئة. وبدأت قطر للطاقة التوسع في حقل الشمال وتتوقع أن ترتفع قدرتها الانتاجية من ٧٧ مليون طن سنويًا إلى ١١٠ مليون طن سنويًا بحلول عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية، المشار إليها بمشروع حقل الشمال والجنوب. ومن المتوقع أن ترتفع القدرة الانتاجية من ١١٠ مليون طن متري إلى ١٢٦ مليون طن سنويًا بحلول عام ٢٠٢٧. وفيما يتعلق بكأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، اكتمل أكثر من ٩٠٪ من البنية التحتية، وتم تسليم الملاعب الثلاثة الأخيرة في الوقت المناسب لاستضافة كأس العرب فيفا البطولة التي اقيمت في ديسمبر عام ٢٠٢١، حيث شهدنا حصول قطر على المركز الثالث.

وساهم تطبيع العلاقات بين قطر وجيرانها على زيادة دخل الاقتصاد القطري غير النفطي خلال عام ٢٠٢١، خاصة مع استئناف إعادة فتح ممرات السفر، مما شاهم في زيادة زيادة التدفقات السياحيّة والمشاركة في عدد من المعارض التي أقيمت على مدار العام. . ويجب أن يستمر هذا أيضًا في المساعدة على تنشيط قطاعي العقارات والضيافة للمضي قدمًا. وعلى الصعيد الإقليمي، قد يساهم تعزيز معنويات المستهلكين والمستثمرين وانخفاض المخاطر الجيوسياسية المتصورة إسهاماً إيجابياً في النتائج الاقتصادية، ولا سيما على مشارف انعقاد مباراة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ التي ستُقام في الدوحة.

مجموعة الخدمات المصرفية التجارية

تتسم استراتيجية مجموعة الخدمات المصرفية التجارية بالفعالية، وقد صممت بحيث تعطي من ضمن أولوياتها عملية الرقمنة ورضى العملاء. وفي إطار مشاريع المجموعة الرامية لإثراء تجربة العملاء، شرعت مجموعة الخدمات المصرفية التجارية في وضع إجراءات بحيث تتيح للعملاء الاطلاع المستمر على وضع الطلبات التي تقدموا بها. كما تمكنت المجموعة وبشكل ثابت من تحقيق تقدم في عملية تطوير الأعمال بما يتماشى مع مستوى قبول المخاطر المعتمد من مجلس إدارة البنك.

ان النجاحات المتواصلة لمجموعة الخدمات المصرفية التجارية والمرونة التي تتمتع بها أقسام المجموعة أثبتت مدى فعالية استراتيجيتها في امتصاص الصدمات الخارجية والقدرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية والتدفقات الرأسمالية المتغيرة الاتجاه. وتتالف مجموعة الخدمات المصرفية التجارية من الأقسام التالية:

- ✓ قسم التسهيلات التجارية وتسهيلات الشركات
- ✓ قسم الخدمات
- ✓ قسم تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ قسم تمويل الشركات والتمويل المهيكل
- ✓ قسم تمويل القطاع العام
- ✓ قسم نظام المعاملات المصرفية العالمية وخدمات إدارة النقد
- ✓ قسم تمويل الرهن العقاري والخدمات العقارية
- ✓ قسم الخدمات المصرفية العالمية والابتكار
- ✓ فروع الشركات ومراكز الخدمة
- ✓ الإقراض التجاري الدولي

يقدم قسم التسهيلات التجارية وتسهيلات الشركات مجموعة متنوعة من منتجات التسهيلات المباشرة تشمل تسهيلات تمويل رأس المال العامل وتسهيلات الجاري مدين وخصم الكمبيالات والقروض لأجل وتمويل المشاريع. أما بالنسبة إلى التسهيلات غير المباشرة، تشمل التسهيلات خطابات الاعتماد وخطابات الضمان لعمليات التمويل المحلية والخارجية.

وقد ساهم قسم التسهيلات التجارية وتسهيلات الشركات الذي يعد المحرك الرئيسي لعمليات النمو في البنك بصورة كبيرة ومستمرة في تعزيز إيرادات مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، كما انتهج استراتيجية نمو متوازنة و مرنة أثبتت جدواها و قدرتها على التفاعل مع تحديات السوق وإمكانيات التوسع في مجال الخدمات الاستشارية. كما ركز القسم على المراقبة الفعالة للائتمان لضمان قوة وجودة الموجودات وعلى توسيع قاعده العملاء من خلال الدخول في علاقات جديدة ومنتقاة بعناية مع شركات محلية ودولية رائدة.

يواصل قسم تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المُحققة للأرباح. وتم دعم عمليات القسم بالخدمات الرقمية، وهو ما ساهم في إحداث تحوّل في طريقة التفاعل مع العملاء وتوجيههم بشأن كيفية دمج التقنيات الجديدة والتكيف مع عمليات المعالجة المباشرة.

ويقدم قسم تمويل الشركات مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتكاملة للشركات الكبيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية. وقد استفاد القسم من التواجد الدولي لبنك الدوحة في إتمام عدد من الصفقات كمنسق رئيسي مفوض على الصعيدين الخليجي والدولي. كما ويتبنى فريق العمل بهذا القسم الذي يتمتع بمؤهلات وخبرات عالية منهجية شاملة مرتكزة على البحث والتقصي في ما يتعلق بزيادة رؤوس الأموال للعملاء مع القدرة على الاستفادة الفعالة من المركز المالي للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم فريق العمل مصادر أخرى للأموال ونماذج بديلة لتوزيع المخاطر بهدف تحقيق أفضل النتائج للعملاء.

يقدم قسم تمويل القطاع العام الخدمات والحلول المصرفية للشركات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية العاملة في قطر. ويمتلك فريق العمل علاقات عمل قوية مع مختلف هذه الكيانات بما فيها قطاع الطيران والنفط والغاز والتعليم والصحة والنقل، كما أنه معنيٌ بشكل رئيسي بتمويل مشاريع تطوير البنية التحتية تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ويسعى البنك إلى الاستحواذ على حصة أكبر في مجال عمليات التمويل للقطاع العام.

ويوفر قسم تمويل الرهن العقاري والخدمات العقارية مجموعة متنوعة من المنتجات لتلبية احتياجات العملاء الأفراد والشركات، سواءً كان الأمر يتعلق بشراء أحد العقارات أو تطوير مشاريع عقارية سكنية أو تجارية أو فندقية. ويعمل القسم بشكل وثيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية الرائدة لضمان أن يتم الانتهاء من عملية الرهن بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. ويرتبط بنك الدوحة بشكل فعال بالتمويل الانتقائي للعقارات ذات التذاكر الكبيرة.

ويركز قطاع المقاولات على تمويل كبار المقاولين المشاركين في مشاريع البنية التحتية المختلفة على أساس انتقائي. تاريخياً، ساهم بنك الدوحة بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للبلاد من خلال عقود التمويل.

ويقدم قسم الخدمات المصرفية العالمية والابتكار مجموعة شاملة من إدارة النقد والسيولة والتمويل التجاري وسلسلة التوريد والخدمات الاستشارية ذات الصلة. ومن خلال شبكة واسعة من الفروع والمكاتب التمثيلية، وتوفر الوحدة للعملاء حلولاً مخصصة عبر المناطق الجغرافية. ويقع الابتكار في صميم اعمال بنك الدوحة. وتضمن الاستثمارات في شراكات التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية أن يوفر بنك الدوحة للعملاء تجربة سلسة. ويتألف الفريق من محترفين ذوي خبرة ولديهم خبرة واسعة في منتجات وحلول رأس المال العامل. ويعمل الفريق عن كثب مع فريق الخدمات المصرفية للشركات لدينا عبر القطاع العام والشركات الكبيرة والمقاولين والعملاء التجاريين لتقديم حلول مصممة خصيصًا وقائمة على أحدث طراز لقطاعات عملائنا.

ينسق قسم الإقراض التجاري الدولي كافة الخدمات المصرفية للشركات، وقد استهل القسم أعماله من خلال فروع البنك الكائنة في الإمارات العربية المتحدة والكويت والهند والمكتب الرئيسي. وبالإضافة إلى هدف القسم الأساسي المتمثل في دعم تطوير الخدمات المصرفية للشركات في هذه المواقع، فإن القسم مسؤول أيضًا عن مراجعة والتوصية بإقراض الشركات من هذه الفروع.

ومن أجل المحافظة على جودة الأصول، يتم حالياً إجراء المزيد من المراجعات المنتظمة للمحفظة، وسوف يساعد الكادر المعني بمراقبة وتوزيع المخاطر على إدارة مخاطر القطاع والمخاطر في الظروف القصوى لمصلحة المقترضين الأفراد والمجموعات، كما يتم إدارة المطلوبات بشكل مؤسسي بهدف دعم عمليات استقطاب الأموال بتكلفة أقل.

في إطار دعم المبادرة التي اتخذتها دولة قطر لتخفيف مشاكل السيولة قصيرة الأجل التي يواجهها القطاع الخاص، شارك بنك الدوحة بنشاط في «برنامج الضمان

الوطني» بالتنسيق الوثيق مع بنك قطر للتنمية. ويهدف البرنامج إلى دعم أهم المدفوعات القصيرة الأجل مثل مرتبات وإيجارات الشركات في القطاع الخاص المسجلة في نظام حماية الأجور المعمول به في دولة قطر. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، قام بنك الدوحة بتأجيل أقساط القروض للعملاء الذين يندرجون في القطاعات المتأثرة وقام بتخفيض معدّل الفائدة امتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. ومن المقرر أن ينتهي هذا التأجيل في ٣١ مارس ٢٠٢٢.

مجموعة الخزينة والاستثمار

تضطلع مجموعة الخزينة والاستثمارات ثلاث وظائف شاملة: التمويل، وبيع منتجات الخزينة لعملائنا، وإدارة الاستثمار لمحفظة الدخل الثابت والأسهم في البنك.

تواصل مجموعة الخزينة والاستثمارات تنفيذ استراتيجيات مختلفة لتوسيع وتنويع مصادر تمويل البنك. وتهدف الوحدة إلى الإبقاء على تكلفة التمويل منخفضة مع ضمان إدارة مخاطر السيولة بشكل مناسب. وتجذب مجموعة الخزينة والاستثمارات أيضًا الودائع من مجموعة متنوعة من العملاء على الصعيدين المحلي والخارجي.

يقدم البنك بشكل تنافسي مجموعة واسعة من المنتجات للعملاء بما في ذلك العملات الأجنبية وسوق المال والدخل الثابت والصناديق المشتركة والسمسرة في الأسهم والسلع، ولا سيما المعادن الثمينة. وتوفّر منصة الأسواق العالميّة للعملاء إمكانية الوصول بسهولة وسلاسة إلى أسواق الأسهم والعملات الأجنبية وأسواق السلع عن طريق أجهزة الكمبيوتر المكتبية والأجهزة المحمولة.

وقد استمرت دائرة الخزينة والاستثمار بالبنك في التركيز على تعزيز وتقوية أنشطتها من كافة الجوانب، حيث عملت على بناء فريق مكرس للمبيعات من ذوي الخبرة والمعرفة الواسعة بالأسواق المحلية والدولية، وتسعى المجموعة أن تكون بمثابة الشريك الموثوق به من قبل العملاء في مجال تقديم حلول إدارة المخاطر المؤسسية للمنتجات المتعلقة بالعملات والسلع الأساسية و أسعار الفائدة.

وتؤدي المحفظة الاستثمارية دورًا هاماً في إيرادات البنك وربحيته. وكان التركيز منصباً على زيادة الحيازات من الديون السيادية العالية الجودة لضمان التدفق الثابت لإيرادات الفوائد ومصدر جاهز للسيولة. وسوف يواصل بنك الدوحة تطوير أنشطته في مجال الاستثمار وإدارة السيولة ومواءمتها لتلبية المتطلبات التنظيمية والاحترازية.

تسعى مجموعة الخزينة والاستثمارات جاهدة لتحسين استخدام الميزانية العمومية. ويواصل فريق إدارة الأصول والخصوم تقييم مزيج التمويل، وإدارة تكلفة الأموال بشكل أقل مع زيادة حجم الميزانية العمومية، لتعزيز الربحية وضمان الامتثال للقياسات التنظيمية. وفي الوقت نفسه، نواصل استعراض وتطوير استراتيجياتنا التحوطية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

المجموعة المصرفية الدولية

تُشرف مجموعة الخدمات المصرفية الدولية على عمليات البنك الدولية وتساعد في تسهيل العمليات التجارية الخارجية الكبيرة، من خلال فروعها ومكاتبها التمثيلية المنتشرة في ١٧ دولة. كما أنها مسؤولة عن إدارة العلاقات مع أكثر من ٤٥٠ مؤسسة مالية حول العالم. وتقوم المجموعة أيضاً بدور المنسق للقروض وتشارك في القروض المشتركة للمؤسسات المالية بمختلف المواقع الاستراتيجية في العالم.

هذا وتدعم مجموعة الخدمات المصرفية الدولية موارد البنك التمويلية و إدارة الخزينة من خلال تنظيم قروض لأجل لصالح البنك بتكلفة أفضل. وتغطي مكاتب التمثيل في كل من أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والصين وهونغ كونغ وسنغافورة وبنغلاديش وسريلانكا ونيبال وتركيا و ألمانيا والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا جميع المعاملات المرتبطة بالتجارة وتطوير البنية التحتية مع فروع بنك الدوحة في الكويت والإمارات والهند والمكتب الرئيسي في قطر.

وتقدّم شبكة فروع بنك الدوحة الدولية في الكويت والإمارات العربية المتحدة (دبي وأبو ظبي) وثلاثة فروع في الهند (مومباي وكوتشي وتشيناي) باقات مصرفية متكاملة للشركات في مجال المنتجات والخدمات المصرفية الموجّهة للأفراد والخدمات المصرفية التجارية وخدمات الخزينة والقطع الأجنبي والتمويل التجاري للعملاء المحليين، وتستند الفروع إلى شبكة مكاتبنا التمثيلية لتقديم منتجات تمويل تجاري شاملة للعملاء المحليين، مع تلبية احتياجات العملاء المصرفية عبر الحدود.

مهدت عمليات بنك الدوحة في الهند الطريق أمام البنك لتقديم أفضل مستوى من الخدمات للمغتربين الهنود بدول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما الحلول المتعلقة بتحويل الأموال من خلال الفروع الحالية في مومباي وتشيناي وكوتشي.

وتمهد عمليات بنك الدوحة في الهند الطريق للبنك لدعم جميع المغتربين الهنود غير المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي بأفضل الحلول بما في ذلك حلول التحويلات من خلال جميع فروعه الحالية في مومباي وتشيناي وكوتشي.

هذا وتتماشى عمليات التوسع الخارجية للبنك مع الرؤية الاستراتيجية لمجلس الإدارة الذي يسعى إلى أن يكون للبنك حضور على مستوى العالم من أجل خدمة قاعدة عملاء البنك المتنامية في الإمارات العربية المتحدة والكويت والهند وربطها مع السوق القطري. وتوفر مكاتب التمثيل الدعم اللازم لشبكة الفروع الداخلية والخارجية وتساعدها على فهم الأسواق الدولية المختلفة بشكلٍ أفضل ومتكامل وبالتالي تحسين مستوى خدماتنا المقدّمة للعملاء من الشركات. كما تهدف الشبكة الدولية للبنك إلى تمكين العملاء من أداء الصفقات التجارية الخارجية بين قطر والكويت والهند والدول الأخرى.

ولمواكبة أنشطة الفروع المتواجدة على مستوى العالم، قام بنك الدوحة، في أعقاب جائحة كوفيد- ١٩ بتنظيم دورات مختلفة لتبادل المعارف من خلال ندوات عبر شبكة الإنترنت في مختلف البلدان التي يعمل فيها.

الخدمات المصرفية للأفراد

تركز مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على بناء أعمال مربحة ومستدامة للاستفادة من الدخل الفردي المرتفع للسكان المحليين وتدفق الوافدين إلى قطر. وتستمر الإستراتيجية في التركيز على العملاء مع اتباع نهج للحفاظ على ريادة السوق من خلال المنتجات المبتكرة وتقديم أعلى مستويات خدمة العملاء.

وتشمل مجموعة المنتجات والخدمات المالية للتجزئة في المصرف حسابات المعاملات والودائع، والرهون العقارية، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان، ومنتجات التأمين. وتشمل الفئات الرئيسية للمنتجات ما يلي:

- ✓ الأصول – القرض الشخصي، والقرض الآلي، والقرض العقاري، والقروض مقابل الودائع، وما إلى ذلك
- ✓ بطاقات الائتمان والمدفوعات، بطاقات الراتب D-Payroll ، الحوالات المالية
- ✓ الخصومات – الحساب الجاري، حساب التوفير، حسابات توفير الدانة مع متغيرات متعددة للمنتجات، مخطط الرواتب، كشوف المرتبات، الودائع لأجل، الودائع المقدمة، الودائع المتكررة
- ✓ التأمين المصرفي – التأمين على الحياة، التأمين العام

تستهدف الخدمات المصرفية للأفراد القطريين والأجانب بأعدادهم الكبيرة وتنوعهم من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات وقنوات توصيل متعددة وعن طريق التركيز بشكل خاص على خدمة العملاء. هذا وتتكون قاعدة عملاء البنك من مواطنين قطريين ومقيمين، ويخصص ٦٢٪ من دفتر أصول التجزئة لعملائه القطريين.

وتقدم مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لعملائها من خلال قنوات تسليم متنوعة مثل الفروع والفروع الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة ومراكز الاتصال و أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الصراف الآلي المتنقلة وموقع التجارة الإلكترونية «سوق الدوحة». وكان بنك الدوحة من البنوك السبّاقة في قطر في تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والرسائل النصية القصيرة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الجوال، وبطاقات الرواتب، وسوق التجارة الإلكترونية، وخدمة الدردشة عبر تطبيق واتساب للعملاء كما قام بنك الدوحة بتحديث منصة خدمات بوابة الدفع الالكتروني عبر الإنترنت إلى خدمات بوابة الدفع من ماستركارد. وبلغت قاعدة عملاء بنك الدوحة في مجال التجارة الإلكترونية ٣٥١ تاجراً في ديسمبر ٢٠٢١ .

وقد واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعية والرقمية، وطوّرت منصات تواصل كاملة عبر جميع نقاط الاتصال، واعتمدت أيضاً استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف على تعليقات العملاء واقتراحاتهم. ويهدف الوصول إلى عملائها وفي إطار المبادرات الرقمية لتعزيز تجارب العملاء.

أطلق بنك الدوحة محفظته الرقمية Digital Wallet Easy Pay ، لتزويد عملاء الخدمات المصرفية للأفراد بخيار دفع مناسب. يمكن لمستخدمي Easy Pay تسديد مدفوعات رمز QR لدى تجار محددين وإرسال تحويلات مالية إلى شخص لشخصين.

أكملت الخدمات المصرفية للأفرادالاستعاضة عن أجهزة الصراف الآلي الموجودة في الفروع بأجهزة صراف آلي متعددة المهام، ومع تركيب أجهزة الصراف الآلي للإيداع النقدي الجماعي، وتتم معالجة المزيد من معاملات الإيداع النقدي والشيكات من خلال أجهزة الصراف الآلي. في شهر ديسمبر ٢٠٢١، تمت معالجة ٩٠٪ من جميع المعاملات النقدية (الودائع والسحوبات) من خلال شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك ؛ في حين أن ٣٧٪ من جميع ودائع الشيكات تتم عبر شبكة الصراف الآلي للبنك. كما أطلق البنك خدمة آلة الصراف التفاعلية لتزويد عملائه بقناة خدمة جديدة عن بعد ودعم تفريغ المعاملات.

كان الهدف الأساسي لتحقيق الدخل من الفروع يتلخص في دفع عملية تفريغ المعاملات بشكل استراتيجي، والذي سينعكس في تحسين عائد الاستثمار من عمليات الفروع – هجرة العملاء إلى استخدام الشبكات البديلة للخدمات المصرفية للمعاملات. في هذا الصدد ، أطلق البنك منصة مصرفية عبر الإنترنت ومنصة مصرفية عبر الهاتف المحمول.

كانت الرقمية هي القناة الرئيسية لمعالجة المعاملات للعملاء. في ديسمبر ٢٠٢١، تم تنفيذ ٨٨٪ من جميع المعاملات المالية المماثلة من خلال قنوات بنك دوحة الرقمية وقنوات الخدمة الذاتية، وبما يتماشىمع استراتيجية البنك الرقمية. وبهدف توفير حلول مصرفية إلكترونية أفضل، سيواصل بنك الدوحة الاستثمار في الخدمات الرقمية وإضافة خدمات جديدة إلى الأفراد والعملاء من الشركات.

ويهدف التاجر الذي يكتسب أعمالاً تجارية إلىاستقطاب التجار المحتملين الذين يحصلون على أرباح أعلى، أو على حجم تذاكر كبيرة من المشتريات أو حيث يكون تواتر المعاملات أعلى. وتخطط الوحدة لوضع جهاز نقطة بيع ذكي Smart POS ، لتكون الرائدة في السوق لتمكين معظم الحلول البديلة للدفع مثل NFC و Contactless، ورمز QR ، والتعرف على الوجه، اندماج ECR وغيرها. يتم تمكين غالبية أجهزة نقاط البيع المنتشرة في السوق بدون تلامس. وفي الوقت الراهن، يتوفّر لدى البنك برنامج لاستحواذ التّجار يضم أكثر من ٣٥٩٨ تاجراً حتى ديسمبر ٢٠٢١. وتواصل الوحدة في الحفاظ على علاقة جيّدة مع العملاء الحاليين وكذلك مع أولئك الذين تربطهم علاقة مؤسسية مع البنك.

وتتمثل استراتيجية البنك للحصول على بطاقات الائتمان في اقتناء العملاء ذوي دخل مرتفع، بما في ذلك البيع عبر الحدود إلى عملاء الريادة وعملاء البنك الخاصين، وتقديم بطاقات ذات قيمة مضافة خاصة بالقطاع ، وعروض ترحيب لأجهزة iPhone وقسائم التسوق.

كما يقدم البنك حلولاً شاملة لكشوف المرتبات لزبائن الشركات بناء على توجيهات على مستوى البلد من قبل

مصرف قطر المركزي ووزارة العمل. ويتم إصدار بطاقة الرواتب للعمال ذوي الدخل المنخفض بناءً على طلب الشركة المعنية، ويمكن للعمال استخدامها في جميع أجهزة الصراف الآلي وآلات التشغيل. ويوفر البنك حاليًا حلولًا لكشوف المرتبات لحوالي ٢٨٥٠٠ موظف وأكثر من ٣١٥٠ صاحب عمل. وأسهم ذلك في زيادة أرصدة التزامات المصرف وأنشأ أساليباً جديدة للبنك لتقديم حلول شاملة للتأمين والتحويلات.

بنك الدوحة لديه استثمارات استراتيجية في الدوحة للوساطة والخدمات المالية، وهي مؤسسة مالية غير مصرفية في الهند، كما أسس شركة تأمين مملوكة بالكامل – شرق للتأمين ويقوم بنك الدوحة بتسويق مختلف الحلول التأمينية لعملائه من الأفراد والشركات سواء لتأمين العام أو التأمين على الحياة من خلال الشركاء المسجلين في قطر. وتعتمد استراتيجية التوزيع في المقام الأول فريق التأمين المصرفي والبيع المتبادل لعملاء البنك.

ودعماً لاستراتيجيته المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية عبر الحدود للأجانب المقيمين في دولة قطر، أبرم البنك اتفاقيات تعاون مع BDO Uni Bank (الفلبين)، وبنك Exim (بنغلاديش) ، وبنك حبيب (باكستان) ، وبنك سيلان (سريلانكا) ، وبنك جلوبال IME (نيبال) ، وبنك القاهرة (مصر)، وبنك نيجارا (إندونيسيا) ، وبنك البراكة التركس (تركيا). كما يتعاون البنك مع شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية (الهند) والبنك المركزي الفلبيني (الفلبين). ستساعد فروع بنك الدوحة في الهند والترتيبات في قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، في تعزيز مقتنيات حساب الروبية الخارجية لغير المقيمين من دول مجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة لشريحة الهنود غير المقيمين، أطلق بنك الدوحة منتجات جديدة في الهند مثل التأمين المصرفي والمنتجات الاستثمارية بالتعاون مع شركة باجاج ألياز للتأمين على الحياة، وقروض الاسكان، وصناديق الاستثمار المشتركة، والعقود الآجلة مقابل العملات الأجنبية لغير المقيمين (FCNR)، وتحويل العملات الأجنبية (FX)، ومنتج معزز لحسابات الرواتب، ومجموعة منشأة مسبقاً للعملاء (PGK).

وقد بنك الدوحة استجاب على الفور منذ بداية تفشي الفيروس واتخذ تدابير استباقية للحفاظ على سلامة العملاء، مع الحفاظ على مستويات خدمة العملاء. وقد أتاح هذا فرصة للبنك لتسريع المبادرات المتعلقة برحلة التحول الرقمي، على سبيل المثال تشجيع العملاء على استخدام قنوات بديلة بدلاً من الزيارات الفعلية للفروع.

قنوات التوزيع التابعة لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

قنوات التوزيع التابعة لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد كما في ٢٠٢١/١٢/٣١	
عدد الفروع في قطر	٢٤ فرعًا للخدمات المصرفية التقليدية
عدد الفروع الإلكترونية في قطر	٣ فروع إلكترونية
عدد مكاتب الدفع في الفروع	٢ فرع مكاتب دفع
عدد الفروع الدولية	٦ فروع: دبي، أبو ظبي، مدينة الكويت، مومباي، كوتشي وتشيناي
عدد أجهزة الصراف الآلي في قطر	٨٦ جهاز صراف آلي
عدد أجهزة ITM في قطر	جهاز ITM واحد
عدد أجهزة الهاتف الآلي	جهاز هاتف آلي واحد
عدد أجهزة الصراف الآلي في الخارج	٨ أجهزة صراف آلي: ٢ في دبي ، ١ في أبوظبي ، ٢ في الكويت و ٣ في الهند

نطاقات منتجات بنك الدوحة، والحزم الخاصة، والمخططات، والحملات

الحسابات	مخطط الادخار	ودائع لأمد محدد
✓ الحساب الحالي	✓ الدانة للتوفير	✓ الودائع الثابتة مقدماً
✓ حساب التوفير (الدانة)	✓ الدانة للمدخرين الصغار	✓ الودائع الثابتة
	✓ التوفير المرن	✓ وديعة التوفير الذكية
	✓ خطط الدانة التوفيرية	✓ حساب تحت الطلب
	✓ حساب الدانة العائلي	✓ الجنى

قروض	الحزم الخاصة	البطاقات
✓ قرض شخصي	✓ الريادة المصرفية المميزة	✓ بطاقة ائتمان VISA Infinite Privilege ميتال
✓ القرض الشخصي – قرض الإيجار	✓ الهنود غير المقيمين (NRI)	✓ بطاقة فيزا الريادة إنفينيت ميتال الائتمانية
✓ قرض السيارة	✓ سريلانكي غير مقيم (NRSL)	✓ بطاقة ائتمان فيزا سيغنتشر للاسترداد النقدي
✓ القرض السكني	✓ فلبيني غير مقيم (NRP)	✓ بطاقة فيزا سيغنتشر الائتمانية
✓ قرض مقابل وديعة		✓ بطاقة فيزا بلاتينيوم الائتمانية
✓ قرض مقابل وديعة NRE		✓ بطاقة ماستر كارد اللولو البلاتينية الائتمانية
✓ قرض الاكتتاب		✓ بطاقة فيزا للشركات
✓ تسهيلات السحب على المكشوف مقابل الراتب		✓ بطاقة WPS المسبقة الدفع
		✓ مجموعة منتجات بطاقة الخصم ماستركارد

مخطط البطاقة / البرامج
✓ 0% مخطط الدفع
✓ خطط تقسيط مرنة وخطط نقدية سريعة
✓ الدفع بدون تلامس الاجهزة – اضغط وانطلق
✓ متوافق مع 3DS 2.0 للمعاملات عبر الإنترنت
✓ الحوالات على بطاقات الائتمان
✓ حملة بطاقة ايفون
✓ تطبيق الجوال المصرفي The Entertainer من بنك الدوحة
✓ ماي بوك قطر ٢٠٢١ (عرض ماستركارد)
✓ منصة الولاء أميال الدوحة ، برنامج استبدال أميال الدوحة
✓ عرض تذاكر سينما VOX & NOVO
✓ خدمة صف السيارات وتأمين السفر ودرع الائتمان وخدمات الكونسيرج
✓ الدخول إلى صالات المطارات حول العالم

الخدمات المصرفية الخاصة

تقدم وحدة الخدمات المصرفية الخاصة خدماتها للأفراد ذوي القيمة الصافية العالية. أسسّ بنك الدوحة شراكة مع بنك سنغافورة (BOS) للوصول إلى منصته الاستثمارية. الهدف هو إنشاء الأصول والحفاظ عليها. ويتمّ تصنيف المخاطر للعملاء باستخدام منهجية BOS من أجل إنشاء مجموعة من المنتجات المطابقة لتلبية احتياجاتهم.

وتشمل المنتجات الاستثمارية المعروضة أسواق المال، وسندات درجة الاستثمار، والعملات الأجنبية، والأسهم، والملاحظات المنظمة ، والصناديق ، وحلول الاستثمار من طرف ثالث. ومن خلال حافظات ثابتة وزارية تم إنشاؤها بعناية ، يمكننا توسيع نطاق النفوذ فضلا عن تمويل لومبارد.

باستخدام خدمات BOS ، يمكن لمصرف الدوحة أن يقدم إلى عملائنا التخطيط العقاري والخدمات الاستئمانية والتأمين على الحياة. ونحن نكمل هذا العرض ببطاقة فيزا معدنية خاصة بالخدمات المصرفية الخاصة (عن طريق الدعوة فقط).

الشرق للتأمين ذ.ذ.م

في عام ٢٠٠٧ ، تأسّست شركة الشرق للتأمين، المعروفة سابقًا باسم شركة بنك الدوحة للتأمين المحدودة ذ.م.م، كجزء من استراتيجية بنك الدوحة الرامية إلى إنشاء مزود للخدمات المالية من "محطة واحدة"، وتقدم خدمات التأمين العام. الشّركة، هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الدوحة وهي مرخصة ومنظمة من من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

وقام مجلس الإدارة بتغيير اسم الشركة إلى شركة "شرق للتأمين" من أجل إعطاء هوية علامة تجارية جديدة في السوق. وقد صنّفت شركة شرق للتأمين من قبل شركة ستاندرد آند بورز ضمن فئة "BBB" (ائتمان الطرف المقابل والقوة المالية لشركة التأمين)، وهي شركة حاصلة على شهادة " آيزو" ٩٠٠١:٢٠١٥.

تسهّل شركة شرق للتأمين إدارة الحماية العامة من مخاطر التأمين لكل من العملاء التجاريين والشخصيين من خلال حلول تأمين شاملة، وتأمين خدمات مطالبات مجانية. وتدعم الشّركة فريق من شركات إعادة التأمين المصنفة من الفئة "ألف" للحد من مخاطر "الدفع" على مطالبات التأمين الكبيرة. ويشمل زبائن شركة شرق للتأمين شركات قطرية كبيرة ، فضلا عن مؤسسات حكومية.

وتقدم الشركة مجموعة واسعة من منتجات التأمين، بما في ذلك التأمين على جميع المخاطر، والتأمين على الممتلكات والمعدات ، والتأمين على المسؤولية العامة، والتأمين الطّبي الجماعي والتأمين على السيارات. ويتم تسويق هذه المنتجات من خلال مجموعة متنوعة من قنوات التوزيع للعملاء من المصارف وغير المصارف ووسطاء التأمين، مع تركيز شركة "شرق للتأمين" في المقام الأول على على تقارب قاعدة عملاء البنك من خلال خدمات الاستشارات / المنتجات الخاصة بالمخاطر.

في السنوات القادمة، ستركز شركة شرق للتأمين على بناء علامة تجارية فريدة من نوعها، والتي ستكون عنصرًا مهمًا في بناء ثقة المستهلك، وولائه، وسمعته المهنية مع توسعنا في السوق.

وستواصل "شرق للتأمين" بذل جهودها مركزة على إطارها القوي لإدارة المخاطر، وضوابط التأمين، وملاءمة رأس المال، على نحو ما يتضح من تقييماتها ورفع مستوى اعتماد المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تم إيقاف الخدمات المصرفية الإسلامية في عام ٢٠١١ وذلك امتثالاً للتعليمات رقم ٢٠١١/٢٧٣/٣١٣ الصادرة عن مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١ التي تحظر على البنوك التقليدية الدخول في أي أعمال مصرفية إسلامية جديدة. هذا وقد قررت الإدارة الاحتفاظ بمحفظة البنك الإسلامية الحالية إلى حين الانتهاء من التعاقدات المتعلقة بها.

مجموعة إدارة المخاطر

تعمل مجموعة إدارة المخاطر في بنك الدوحة من خلال إطار عمل لإدارة المخاطر يمتدّ على نطاق المؤسسة ككل ويترأسها رئيس المخاطر. ويتضمن هذا الإطار على الأنشطة والأدوات والأساليب وهيكل الحوكمة التي تكفل وجود فهم واضح لجميع المخاطر التي تم تحديدها ووضع التدابير المناسبة لرصد إجراءات التخفيف والتوصية بها للجان أو السلطات المناسبة. وتقوم المجموعة وبشكل مستمر بمراقبة المخاطر والعمليات في البنك على المستوى الكلي لتحديد وتقييم وقياس وإدارة التهديدات المحتملة والإبلاغ عنها للجان / السلطات المعنية التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى الرئيس التنفيذي، وتتم بصورة منتظمة مراجعة/ تعديل سياسات ونماذج وأدوات وأنظمة إدارة المخاطر من أجل تحسين إطار العمل وعكس التغيرات الحاصلة في السوق. وتتبع مجموعة إدارة المخاطر بصورة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وبصورة غير مباشرة إلى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك والتي تتبع بدورها بصور مباشرة إلى مجلس إدارة البنك. إن إدارة المخاطر مخولة بشكل مستقل أن ترفع تقاريرها مباشرةً إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على عاتق كافة المستويات في البنك بدءًا من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ووصولاً

إلى كل رئيس من رؤساء وحدات الأعمال مسؤول المخاطر. وتتوزع هذه المسؤوليات بحيث تُتخذ القرارات المتعلقة بالمخاطر مقابل العائدات من قبل المستوى الإداري الأنسب أي ذاك الذي يكون معنيًا عن كثب بمجال العمل الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه، على أن تخضع تلك القرارات للمراجعة والنقاش البناء. كما يتضمن إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل منهجاً واضحاً ومتناسقاً وشاملاً وفعالاً لإدارة جميع المخاطر. ويحدد أيضاً الأنشطة الرئيسية المطلوبة من جميع الموظفين ضمن إطار عمل المخاطر المؤسسي والبيئة الرقابية لدى بنك الدوحة، كما ويبين متطلبات محددة من المسؤولين الرئيسيين مثل رئيس المخاطر والرئيس التنفيذي، ويرسم إطار العمل الكلي للحوكمة المصمم لدعم التشغيل الفعّال.

ونظراً لأن المسؤولية عن مخاطر البنك تقع بشكل مباشر على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فقد حدد المجلس مستوى المخاطر المقبولة بالبنك Risk Appetite. ويحدد إطار المخاطر المقبولة الحد الأدنى للمخاطر من الناحية الكمية والنوعية وحجم استيعابها وتحملها. ولهذا تهدف استراتيجية المخاطر إلى تحقيق التوازن ما بين المخاطر من ناحية وبين تحقيق الإيرادات المستدامة من ناحية أخرى لضمان تحقيق أهداف البنك. ولذلك، عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال ووضع السياسات والإجراءات، والسقوف، والحدود الدنيا، ومستويات الصلاحية، واللجان، وآلية المراجعة، والضوابط، والمسؤوليات من أجل إدارة المخاطر من خلال إطار عمل مشترك ومتكامل.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات و إطار عمل إدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ هذا الإطار وتوجيهه من خلال لجان إدارية عليا مختلفة يرأسها الرئيس التنفيذي كاللجنة التنفيذية المنبثقة عن الإدارة، ولجنة الائتمان المنبثقة عن الإدارة، ولجنة الاستثمار، ولجنة الموجودات والمطلوبات. وإلى جانب اللجان الإدارية، تتولى لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مراجعة الملاحظات والنتائج التي ترد في تقارير إدارة المخاطر وتقارير إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي وإدارة الالتزام ومفتشي المصرف المركزي لتقييم كافة التعرضات للمخاطر على المستوى المؤسسي في كافة مجالات الأعمال والدعم.

وخلال الأعوام الماضية حدثت تغييرات جوهرية بالقوانين والتعليمات التنفيذية المنظمة لعمل البنوك وفرضت عليها إجراء اختبارات لقياس قدرتها على التعامل مع سيناريوهات الضغط الشديد واختبار إطار عمل الحوكمة بشأن التخطيط الرأسمالي.

تطبيق إطار عمل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP واختبارات الضغط، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحسب توجيهات السادة/ مصرف قطر المركزي:

يتعين على البنك إعداد تقرير شامل عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتعبئة جميع النماذج والجداول وفقاً للتوجيهات الجديدة وذلك بالاستناد إلى البيانات المالية الموحّدة والمدققة كما في ٣٠ سبتمبر من كل عام. وبالتالي، يحرص البنك على تزويد السادة/ مصرف قطر المركزي بهذا التقرير في ١٥ ديسمبر من كل عام. ووفقاً إلى هذا التقرير، يقوم المصرف المركزي بدراسة وتقييم العبء الرأسمالي الإضافي المعتمد للسنة القادمة والذي يتعين على البنك إبقاءه ضمن السقف الكلي للحدّ الأدنى لمعدّل كفاية رأس المال CAR طوال الفترة.

وتتضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تقييماً داخلياً للمخاطر الهامة مثل مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الدول، ومخاطر التركزات الائتمانية، ومخاطر التركزات القطاعية، والمخاطر الائتمانية للاطراف المقابلة، والمخاطر المتبقية، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة. كما يتضمن التقييم احتساب الأثر الكمي لهذه المخاطر على كفاية رأسمال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على خطة رأس المال، والتقديرات المالية، وتحديد ومواءمة مستوى قبول المخاطر، واختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات، وتحديد كافة المخاطر التي قد تؤثر على البنك. وبالنظر إلى طبيعة عمليات البنك والمخاطر المادية المحيطة بها، فقد تم إعداد تقييم شامل لرأس المال للوصول إلى مستوى الزيادة المطلوبة برأس المال بغرض مواجهة مثل هذه المخاطر المحدّدة ضمن الدعامة الثانية من مقررات بازل ٢.

علاوة على ذلك ، أوضح مصرف قطر المركزي تعليمات مفصلة حول حسابات كفاية رأس المال وفقًا لاتفاقية بازل ٣ وفقًا لقواعد لجنة بازل بشأن الإشراف المصرفي. اعتمد البنك إطار عمل بازل ٣ وبدأ في الإبلاغ عن نسبة كفاية رأس المال وفقًا، على أساس ربع سنوي، إلى مصرف قطر المركزي.

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) نموذجاً جديداً لاحتساب مقدار انخفاض القيمة بشكلٍ يسهم في التسجيل المبكر للخسائر الائتمانية على عكس المعيار السابق الذي كان يتطلب تسجيل الخسائر بعد تكبدها. ويقدّم المعيار المحاسبي الجديد إرشادات توجيهية فيما يتعلق بالنواحي الثلاث التالية:

01 تصنيف وقياس الأدوات المالية

02 انخفاض قيمة البيانات المالية

03 التحوّط

وبموجب المعيار الجديد، يُتوقع من البنك تكوين مخصصات مقابل جميع الأصول المالية التي تعتبر ديونا بطبيعتها (بما في ذلك الودائع لدى البنوك، والاستثمارات، والذمم المدينة، والقروض والسلف، والبنود المدرجة خارج الميزانية العمومية) منذ اليوم الأول لتسجيلها. وينطبق ذلك أيضاً على الأصول السليمة المتوقع استرداد قيمتها بالكامل.

أصدر السادة/ مصرف قطر المركزي توجيهاته التنظيمية الخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) مطالبًا جميع البنوك بضرورة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بانتظام وتقديم تقرير ربع سنوي عن أثر تطبيق المعيار على الأصول المصنّفة ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى أرقام نهاية الربع.

- ✓ يتطلب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) أيضاً إفصاحات نوعية وكمية شاملة بخصوص النموذج المعتمد من قبل البنك للخسائر المتوقعة بما في ذلك الافتراضات والمدخلات والأساليب المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وحركة المخصصات وإفصاحات إضافية تتعلق بمخاطر الائتمان.

- ✓ كما يستوجب تطبيق المعيار مشاركة الموظفين المعنيين بالحوكمة ومسؤولي الإدارة العليا بغرض التأكد من تطبيق البنك للممارسات الصحيحة المتعلقة بمخاطر الائتمان (بما فيها تطبيقه لنظام فعال للرقابة الداخلية) وذلك لتحديد المخصصات الكافية للخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) و سياسات البنك المعتمدة والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن السادة/ مصرف قطر المركزي.

مراقبة إطار إدارة المخاطر

تمت مناقشة المخاطر الرئيسية المرتبطة بالأعمال المصرفية بالتفصيل في الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان

وتعني المخاطر الناتجة عن عدم اكتراث المقترض بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك أو أنه أصبح غير قادر على الوفاء بها، مما يعرض البنك إلى خسائر فعلية أو خسائر محتملة مصحوبة بتراجع بجودة الائتمان الممنوح للهؤلاء المقترضين أو الأطراف المقابلة و/ أو انخفاض في قيمة الضمانات التي يحتفظ بها البنك.

ولهذا فإن تحديد وقياس وإدارة المخاطر هي من الأولويات الاستراتيجية للبنك، وتتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تقييم شامل ومنظم للائتمان بالإضافة إلى الحصول على الضمانات اللازمة عند الضرورة، هذا بالإضافة إلى الرقابة المستمرة للسلف على مستوى الحساب والمحفظة ككل.

وبالرغم من أن المسؤولية الكلية المتعلقة بإدارة المخاطر على المستوى المؤسسي الكلي تقع على كاهل مجلس الإدارة إلا أنه تم تفويض مسؤولية تحديد المخاطر في التسهيلات الائتمانية للبنك إلى لجنة الائتمان التابعة للإدارة، وتتولى هذه اللجنة مراجعة ما يلي واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها:

- ✓ المدى الذي يمكن أن يتحمله البنك من مخاطر الائتمان، مع الوضع في الاعتبار قاعدة رأس المال وقدرة البنك على امتصاص الخسائر ونسبة المخاطر إلى العوائد واحتمالية التعثر... إلخ.

- ✓ محفظة الائتمان، بما في ذلك التركزات الائتمانية واتجاهاتها والمخصصات وجودة المحفظة والمتطلبات وفقا لاستراتيجية الائتمان والمخاطر المقبولة.

- ✓ سقوف التركزات الائتمانية في المحفظة بالمقارنة مع السقوف المحددة من قبل الجهات الرقابية والسقوف الداخلية المحددة للأطراف المقابلة والقطاعات الاقتصادية المختلفة والمناطق الجغرافية والدول الأجنبية وتصنيفاتها إضافة إلى درجة الضمانات.

- ✓ التسهيلات الائتمانية المتعثرة (الحسابات الموضوعة تحت المراقبة والحسابات تحت التسوية(ومتابعة الإجراءات التي يتم اتخاذها لحماية مصالح البنك

- ✓ كفاية المتطلبات المتعلقة بتكوين مخصصات خسائر القروض.

- ✓ وضع هيكل لحدود وصلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.

- ✓ اعداد سياسات و إجراءات ائتمانية مفصلة إضافة إلى المبادئ التوجيهية والفصل الصحيح بين الواجبات، ووضع حدود واضحة لصلاحيات الموافقة على الائتمان والمراجعة الدورية من قبل المدققين الداخليين والخارجيين بما يضمن وجود بيئة من الضوابط والتوازنات داخل البنك.

- ✓ وبهدف الانتقال بالبنك إلى المرحلة التالية ومن أجل الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) التوجهات المستقبلية predictive scoring model لاستخدامه عند منح التسهيلات الائتمانية للأفراد بهدف تعزيز إجراءات العناية الواجبة، وقد تعاقد البنك مع البائع واشترى البرنامج ونفذ الأمر نفسه.

- ✓ وخلال العام، بدأ البنك في تحديث نظام التصنيف الداخلي الحالي لإقراض الشركات عبر ميزات متقدمة لتصنيف تدفق عمل وعملية الموافقة مع تقارير المحفظة اللازمة للتحليل. كما قام البنك بتعيين واحدة من أكبر أربع شركات استشارية لمراجعة سياسات وممارسات الإقراض الحالية والتوصية بالتحسينات اللازمة لوجود بيئة ائتمانية قوية ومنظمة ومتكاملة

باعتبارها حجر الأساس في البنية التحتية لإدارة مخاطر الائتمان في بنك الدوحة والتي تغطي العمليات المحلية والدولية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل فعال. كما قام البنك بتنفيذ نموذج العائد على رأس المال المعدّل (RAROC) لتسعير قروضه وسلفياته.

- ✓ تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الائتمان على مستوى البنك ككل والتخفيف منها "ما أمكن ذلك" والإبلاغ عنها بصفة مستمرة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.

- ✓ إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تقع ضمن حدود المخاطر المقبولة لدى البنك والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما في ذلك السقف الخاص بالمقترض والمجموعة، تصنيف المقترضين، تحليل المحفظة، سقوف الأطراف المقابلة، والتركزات الائتمانية، بهدف قياس مخاطر الائتمان و إدارتها بفاعلية.

- ✓ مراجعة وتقييم التسهيلات الائتمانية مع هيكل حدود وصلاحيات الموافقة قبل الالتزام بمنحها للعملاء.

- ✓ التأكد من اكتمال الوثائق وكفاية الضمانات من خلال إدارة الائتمان وفقاً لشروط الموافقة قبل منح التسهيلات الائتمانية للعملاء.

- ✓ مراقبة التركزات الائتمانية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة.

- ✓ المراقبة الاحترازية والفعالة للحسابات من حيث جودة الموجودات، والكشف الفوري والمبكر عن أي عوامل سلبية/ مؤشرات تحذيرية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور إمكانيات التحصيل والاسترداد.

- ✓ إشراك وحدات الأعمال في مرحلة مبكرة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة.

- ✓ مراقبة الالتزام بالحدود الائتمانية المتفق عليها للأطراف والقطاعات والدول وغيرها بشكل مستمر ومراجعة السقوف وذلك حسب استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

- ✓ مراجعة عروض الأعمال في ضوء أداء المحفظة وخطورة المخاطر التي تنطوي عليها، وتقديم التوصيات اللازمة للحد منها وذلك من أجل تسجيل أعمال مصرفية ذات جودة عالية قبل إطلاق المنتجات الجديدة.

مخاطر السيولة

وتعني احتمالية عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المستحقة تجاه الأطراف الأخرى، ولهذا تبرز مدى أهمية الإدارة والتخطيط الجيدين للسيولة حتى يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى بصورة دائمة. ولهذا يقوم قسم الخزينة بالعمل بشكل وثيق مع إدارة المخاطر المالية والإدارات الأخرى لتحليل وفهم المتطلبات الرئيسية للسيولة، وهناك تفاعل وحوار مستمر بين هذه الأطراف لبحث وفهم التغيرات في مركز البنك الناشئة عن أنشطة الأعمال والأوضاع في السوق.

كما تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي تجتمع بشكل منتظم بوضع الإطار العام لعمل إدارة الخزينة حتى يكون البنك قادراً على مواجهة التزاماته المالية في أي وقت. وفي ظل الأزمات قد تتأثر قدرة البنك على إدارة متطلبات السيولة بسبب زيادة تكلفة مصادر الأموال أو صعوبة استقطاب فرص أعمال التمويل التجاري. كما أن الخلل الذي قد يحدث في الأسواق قد يؤثر على سيولة الاستثمارات. ولهذا يوجد لدى البنك إطار عمل شامل لإدارة السيولة على المستوى المؤسسي لإدارة مخاطر السيولة على المجموعة ككل، ويحدد هذا الإطار مخاطر السيولة المقبولة على مستوى المجموعة من خلال وضع حدود وسقوف لها. ويتم رفع تقارير أسبوعية إلى لجنة الموجودات والمطلوبات حول مدى الالتزام بهذه السقوف.

ومن ضمن إجراءات إدارة مخاطر السيولة، يحرص البنك في كل الأوقات أن يكون لديه تمويل كاف من مصادر مختلفة. إن توسيع قاعدة الودائع وتنوعها والتقليل من الاعتماد على الودائع الكبيرة للحدّ من مخاطر التركز والاحتفاظ بخليط مناسب من الودائع ذات الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة بما فيها الودائع ذات التكلفة المنخفضة تعتبر من معايير القياس التي يعتمد عليها البنك للاحتفاظ بقاعدة مناسبة للودائع. هذا ويعتمد البنك على تنبؤات ومؤشرات كمية متعددة لإدارة مخاطر السيولة.

كما ويحتفظ البنك بقدر كاف من الأصول السائلة العالية الجودة يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. وتقضي سياسة السيولة في البنك ضرورة الاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة يمكن الوصول إليها بسهولة في الأزمات، هذا عدا عن أن لدى البنك ترتيبات مع العديد من البنوك العالمية لتوفير النقد في حالة الضرورة. ويخضع مركز السيولة في البنك إلى الفحص تحت سيناريوهات مختلفة من الضغط بهدف تقييم الآثار المحتملة على السيولة، وبدورها تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بتقييم مركز السيولة بصورة دورية. وتعتمد هذه السيناريوهات على الأحداث التاريخية والافتراضية. والنتائج التي يتم الحصول عليها من هذه التجارب ذات فائدة كبيرة في تحديد مخاطر السيولة المستهدفة. ولقد صدر السادة/ مصرف قطر المركزي توجيهات لكافة البنوك العاملة في قطر للالتزام بالنسب المحددة لتغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

بالإضافة إلى ذلك يوجد لدى البنك مصادر متنوعة للتمويل وخطة لإدارة السيولة لكل ربع سنة توضح بالتفصيل كيفية إدارة السيولة في الأوقات الضاغطة وخيارات السيولة التي خطط البنك لها. وعقب الأزمة الدبلوماسية الراهنة، قدّمنا

خطة الطوارئ الخاصة بالسيولة إلى السادة/ مصرف قطر المركزي للفترة المتبقية من العام بغرض التخفيف من مخاطر السيولة. وبما أنه لا يمكن التكهن بحدوث مثل هذه الأحداث بصورة مسبقة، فقد تم تصميم خطة الطوارئ هذه لتتسم بالمرونة الكافية بحيث توفر أكثر من خيار يمكن اللجوء إليه خلال أزمات السيولة. كما قام البنك بتطبيق نظام لإدارة الموجودات والمطلوبات لتوفير توجيهات آنية فيما يتعلق بعدم تطابق آجال الاستحقاقات ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وغيرها والذي بدوره سيساعد في إدارة الميزانية العمومية للبنك.

ويمكن إيجاز الأدوات التي يتضمنها إطار عمل إدارة مخاطر السيولة في البنك فيما يلي:

- ✓ مستوى قبول مخاطر السيولة.
- ✓ السقوف الإحترازية.
- ✓ اختبارات التحمل.
- ✓ مؤشرات التحذير المبكر.
- ✓ احتياطي السيولة.
- ✓ خطة طوارئ أزمات السيولة.

مخاطر السوق

وهي المخاطر التي تتمثل في الخسائر التي قد تنجم عن التغيرات غير المتوقعة في الأسعار المالية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف واسعار الأسهم والسلع. ويمتلك البنك نظامًا فعالاً لإدارة المعلومات لإبقاء الإدارة ولجنة الاستثمار على إطلاع دائم بالتغيرات في مخاطر السوق وآثارها على النتائج المالية للبنك. وتعتبر مخاطر أسعار العملات ومخاطر أسعار الفائدة من أبرز مخاطر السوق التي تؤثر على البنك، وفيما يلي نورد التفاصيل الخاصة بتلك المخاطر.

مخاطر أسعار العملات

إن أكبر عملة أجنبية رئيسية يتعرض البنك لمخاطرها هي الدولار الأمريكي. وحيث أن سعر الدولار مقابل الريال القطري ثابت ف إن هذه المخاطر تعتبر منخفضة إلا إذا تم إعادة النظر في سعر الارتباط بين العملتين. ومن أجل مراقبة مخاطر العملات يقوم البنك بالإجراءات التالية:

- ✓ وضع سقوف للتعامل خلال اليوم وخلال الليل لكل عملة.
- ✓ وضع سقوف لوقف الخسائر الخاصة بالمتاجرة في العملات "القطع الأجنبي".
- ✓ مراقبة مراكز العملات يوميًا.
- ✓ عمل تحليل شهري للفجوات الخاصة بالعملات بما فيها عقود البيع والشراء الآجلة.
- ✓ إعداد تقرير يومي عن إجمالي الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية باستثناء الالتزامات الطارئة.
- ✓ وضع سقوف للمتعاملين بالقطع الأجنبي لتفادي تجاوز الحدود المسموحة لمراكز العملات، علماً بأن هذه السقوف يتم مراقبتها بصورة فورية.
- ✓ إعادة تقييم كافة مراكز العملات الأجنبية القائمة بما فيها الصفقات الفورية والآجلة والتبادليةعلى أساس يومي.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة من احتمالات التغير في أسعار الفائدة والتي من شأنها أن تؤثر على قيمة الأدوات المالية أو أرباح البنك المستقبلية. ويتم تقييم هذه المخاطر من منظورين مختلفين أحدهما يتعلق بمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت لدى البنك والآخر يتعلق بكامل موجودات ومطلوبات البنك.

- **مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت**

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت من تقلب أسعار الفائدة والتي تسهم في تغيير القيمة العادلة لمحفظة الاستثمار بأدوات الدخل الثابت لدى البنك.

هذا ويتم تحليل محفظة السندات بشكل يومي، ويتم تقييم مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بتلك المحفظة بناءً على المدة المعدّلة للمحفظة بحسب ما تراه لجنة الاستثمار مناسبًا بعد تقييم حركة أسعار السوق والقيمة الوقتية للدولار (DV01). ويُبقي البنك على المدة الخاصة بمحفظته ضمن الحدود المسموحة. وتقوم إدارة المخاطر بتحليل كل طلب من طلبات الاستثمار بشكل منفصل، ويتم تحديد وتخفيف مخاطر السوق المحتملة قبل تقديم عرض الاستثمار إلى لجنة الاستثمار للمراجعة والموافقة. كما تحدد سياسة التحوط لدى البنك إطار العمل الذي يجب اتباعه للتحوط لمخاطر أسعار الفائدة و إبلاغ لجنة الاستثمار حول نسبة التحوط بانتظام وذلك لتحديد مدى كفاية التحوط والمحافظة على القيمة العادلة للمحفظة ضمن السقوف المتفق عليها .

- **مخاطر أسعار الفائدة على مستوى البنك ككل:**

يتعرض البنك إلى مخاطر أسعار الفائدة نتيجة الفجوات أو عدم المواءمة بين الموجودات والمطلوبات، هذا بالإضافة إلى الأدوات المالية خارج الميزانية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها خلال فترة محددة. وتقوم إدارة المخاطر المالية بتقييم الإيرادات المعرضة للمخاطر والقيمة الاقتصادية للأسهم بشكل منتظم وعرض النتائج على لجنة الموجودات والمطلوبات، ولاسيما في ضوء أي عمليات تحريك لأسعار الفائدة من قِبل الجهات التنظيمية الأمريكية أو المحلية والعمل على تعديل تسعير الموجودات المالية لدى البنك حسب الاقتضاء. وبما أن معظم الموجودات المالية للبنك مثل القروض والسلف تتضمن خيار إعادة التسعير، يتم التحوّط طبيعيًا لمخاطر أسعار الفائدة في ضوء إعادة التسعير الفوري للودائع والقروض. وعلاوة على ذلك ، يدير البنك مخاطر أسعار الفائدة من خلال مطابقة إعادة تسعير الأصول والخصوم من خلال وسائل مختلفة ومن خلال العمل ضمن حدود الفجوة المحددة. تتم مناقشة نسب التحوط لدفاتر الاستثمار ومتطلبات إعادة تسعير دفتر القروض بشكل مناسب في لجنة الأصول والخصوم ويتم اتخاذ إجراء عند الاقتضاء. واعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، تم ربط غالبية القروض المقدمة بالعملات الأجنبية والاقتراضات بأسعار الصرف بين البنوك في لندن. سيتم التعامل مع القروض القديمة المرتبطة بـ LIBOR وفقًا لتعديلات المرحلة ٢ من انتقال IBOR.

كما تتطلب توجيهات الدعامة الثانية لبازل الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة احتساب الأعباء الرأسمالية عند مستوى التغير في أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس لستة سيناريوهات لحركات أسعار الفائدة وبما يتوافق مع صافي إيرادات الفائدة والقيمة الاقتصادية للأسهم بحسب ما ورد في تعميم السادة/ مصرف قطر المركزي الصادر في ٢٠١٩ بخصوص رأس المال بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة على دفاتر البنك. وقد قام البنك بتطبيق مقاييس/معايير خاصة ب "الإيرادات المعرضة للمخاطر" و "القيمة الاقتصادية للأسهم"، ويعمل على قياسها ومراقبتها بشكل أسبوعي وعرض النتائج على لجنة الموجودات والمطلوبات.

اختبارات التحمل

تشكل اختبارات التحمل على مستوى البنك ككل جزءًا لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها، حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً علامات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة لرأس مال البنك. ويعتمد بنك الدوحة إطار عمل شامل لاختبارات التحمل وفقاً لتعليمات السادة/ مصرف قطر المركزي. وقد تم إعداد سياسة اختبارات التحمل لدى البنك بحيث تتماشى مع المستوى المقبول للمخاطر إضافة إلى التعليمات التنظيمية ونماذج اختبارات التحمل الداخلية. وقد تم صياغة النماذج الداخلية لتكون مكملة ومعزّزة للنماذج التنظيمية، من أجل قياس أثر التغييرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على عدد من المحددات المختلفة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ جودة الموجودات خلال الأزمات.
- ✓ مخاطر التركز.
- ✓ مخاطر السيولة بما في ذلك احتياطي السيولة.
- ✓ مخاطر أسعار الفائدة.
- ✓ مخاطر السوق فيما يتعلق بالاستثمارات.
- ✓ مخاطر العملات.
- ✓ مدى كفاية تغطية الضمانات في ظل انخفاض أسعار العقارات.
- ✓ النسب الإشرافية في أوقات الأزمات.

ويقوم البنك بشكل خاص بقياس أثر السيناريوهات المختلفة على نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة والأرباح بعد الضرائب والعائد على الأصول ونسبة الأصول السائلة ومتطلبات السيولة الإضافية. ويتم إجراء اختبارات التحمل بصورة منتظمة وتفصيلية وتستخدم فيها سيناريوهات الأوضاع المقبولة وسيناريوهات الأوضاع الخطيرة على حد سواء، وتعرض نتائج الاختبارات على لجنة الموجودات والمطلوبات. بشكل شهري وعلى مصرف قطر المركزي بصورة نصف سنوية. تم تعديل إطار العمل الداخلي لاختبارات التحمل بناءً على متطلبات السادة/ مصرف قطر المركزي الواردة في التعميم الخاص بعملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال الصادر في شهر مارس ٢٠١٦ الذي يتضمن إجراء اختبارات تحمل على مستوى المؤسسة ككل بالإضافة إلى إجراء اختبارات تحمل عكسية.

مخاطر التشغيل

هي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والنظم الآلية والموارد البشرية أو بسبب أحداث خارجية. يعتبر البنك معرضاً للعديد من المخاطر التشغيلية ومن ضمنها:

- ✓ أنشطة الاحتيال الداخلية والخارجية.
- ✓ عدم كفاية العمليات والضوابط والإجراءات أو أي خلل فيها.

- ✓ تعطّل الأنظمة الأساسية للبنك وتوقف الخدمات.
- ✓ محاولة أحد الأطراف الخارجية منع وصول الخدمة إلى المستخدمين أو العبث بالبنية التحتية الداعمة لمثل هذه الخدمة.
- ✓ مخاطر الهجمات السبرانية التي تزعزع أو تخرّب الأنظمة المعلوماتية لدى البنك.
- ✓ مخاطر انقطاع الأعمال الناجم عن حوادث خارجة عن السيطرة سواء كلياً أو جزئياً مثل الكوارث الطبيعية والأعمال الإرهابية أو انقطاع الخدمات العامة وغيرها التي قد تتسبب في وقوع خسائر أو عرقلة تقديم وتتغير المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك باستمرار، ولذلك يتخذ البنك من جانبه كل ما يلزم للتكيف مع هذه التغييرات من أجل تفادي مخاطر الخسائر.

تقع المسؤولية الأساسية في إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام بالمتطلبات الرقابية على عاتق وحدات الأعمال والوحدات الوظيفية التي تنشأ فيها المخاطر. ويوجد لدى البنك إطار عمل محدد لمخاطر التشغيل ووظيفة مستقلة لها بالبنك. كما تقع عليها مسؤولية إنشاء والحفاظ على إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية ومراقبة مستوى الخسائر التشغيلية وفعالية بيئة الرقابة. كما أن رئيس إدارة المخاطر التشغيلية عضو في لجنة مخاطرالتشغيل، ويرفع تقاريره بشكل مباشر إلى رئيس مجموعة المخاطر في البنك. وتقوم لجنة مخاطر التشغيل بمراقبة تطبيق إطار عمل فعال لإدارة المخاطر واستخدام الأنظمة والممارسات والسياسات والإجراءات المناسبة للتحقق من مدى فاعلية تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها وآلية رفع التقارير والمراقبة ضمن المجموعة.

لدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة وأدوات إدارة المخاطر التشغيلية والتي يتم تحديثها بانتظام لضمان تطبيق آلية رقابة داخلية قوية للبنك. يراقب البنك عن كثب ويراجع التوصيات المختلفة الصادرة عن لجنة بازل بشأن "الممارسات السليمة للإدارة والإشراف على المخاطر التشغيلية" لكي يتم تنفيذها. كما يواصل البنك الاستثمار في استراتيجيات إدارة المخاطر والتخفيف منها، مثل بنية تحتية قوية للتحكم، وإدارة استمرارية الأعمال أو من خلال آليات تحويل المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية. وكانت هناك جهود كبيرة لتبسيط عمليات إدارة المخاطر التشغيلية ، والإجراءات والأدوات لتقديم المزيد من الرؤى الاستشرافية بشأن المخاطر وتعزيز ثقافة الرقابة في المؤسسة.

خلال عام ٢٠١٧ ، تم تنفيذ نظام إدارة المخاطر التشغيلية ORM System لدعم تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية ، وتقييم الرقابة، وإدارة الخسائر، وإصلاح الإصدارات، ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية، وأنشطة الإبلاغ عن المخاطر. مكّن هذا النّظام البنك من استبدال عمليات إدارة المخاطر التشغيلية اليدوية والمنعزلة بنهج آلي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية والتّعاون. يساعد نظام ORM في جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية وتحويلها إلى معلومات استخبارية عن المخاطر الحاسمة لتعزيز عملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك ، يقوم قسم التدقيق الداخلي باجراء تقييما مستقلا للأداء الفعلي للإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية. يجب على كل قطاع من قطاعات الأعمال أن ينفذ عملية تشغيلية للمخاطر تكون متسقة مع متطلبات هذا الإطار.

وتتضمن الخطوات الأساسية لإدارة مخاطر التشغيل ما يلي:

- ✓ توفير برامج فعّالة للموظفين وتوثيق العمليات/ الإجراءات في ظل وجود الضوابط المناسبة لحماية موجودات وسجلات البنك، إجراء عمليات المطابقة والتسويات للحسابات والمعاملات بصورة منتظمة وفعالة، إجراءات تقديم المنتجات الجديدة، ومراجعة عمليات الإسناد الخارجي وأمن نظم المعلومات، والفصل بين الواجبات وأنظمة التقارير المالية. وما هذه الإجراءات إلا جزء من الإجراءات المتبعة لدى البنك في إدارة مخاطر التشغيل على المستوى المؤسسي.
- ✓ إجراء التحقيقات اللازمة ورفع التقارير المتعلقة بحالات المخاطر (الخسائر التي تكبدها البنك والخسائر التي كاد أن يتكبدها والخسائر المحتملة)، حيث أنها تساعد في تحديد الأسباب الجذرية ووضع الخطط التصويبية المناسبة لتقليل تكرار حدوث مثل هذه المخاطر. كما ويتم تحليل حالات المخاطر لتحديد أسبابها الجذرية والإبلاغ عنها والحد منها وتسجيلها ضمن قاعدة بيانات مركزية ومن ثم يتم رفع تقارير ربع سنوية عنها إلى مجلس الإدارة.
- ✓ إعداد "تقييم ذاتي للمخاطر" لدى كافة وحدات الأعمال والدعم بما في ذلك الشركات التابعة والفروع الخارجية. ويؤدي هذا الأسلوب إلى الوصول إلى فهم مفصل للمخاطر الكامنة والقائمة من خلال تقييم الضوابط على مستوى البنك ككل، وبالتالي مساعدة وحدات الأعمال في تحديد مخاطر التشغيل لكل نشاط من انشطة البنك المختلفة، وفي نفس الوقت يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للمخاطر التي يتم تحديدها ويتم مراقبة تلك المخاطر بشكل مستمر.
- ✓ طبّق البنك برنامج خاص لمؤشرات المخاطر الرئيسية وذلك لرصد جميع المخاطر الرئيسية بشكل استباقي في مختلف عمليات البنك، حدد أهم مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى البنك، حيث يتم مراقبتها ورفع تقارير عنها إلى لجنة إدارة المخاطر بشكل شهري.

ولأغراض التقييم الذاتي، يصنّف بنك الدوحة مخاطر التشغيل على النحو التالي:

- ✓ مخاطر الإنشاء والتنفيذ.
- ✓ مخاطر عمليات الاحتيال.
- ✓ مخاطر استمرارية الأعمال.
- ✓ المخاطر التنظيمية.
- ✓ مخاطر أمن المعلومات.
- ✓ مخاطر المورّدين.
- ✓ المخاطر المرتبطة برفع التقارير وتحديث السجلات المالية.
- ✓ مخاطر الموظفين.
- ✓ مخاطر معالجة المعاملات.

ضمان كفاية الغطاء التأميني لدى البنك لأية خسائر كبيرة ومتوقعة والخسائر الناجمة عن التعرض لظروف ضاغطة.

إدارة استمرارية الأعمال

أنشأ بنك الدوحة برنامج إدارة استمرارية الأعمال BCM للحد من انقطاع الخدمة وتأثيرها المحتمل على البنك وعملائنا وموظفينا. لذلك، يلتزم بنك الدوحة بضمان الحفاظ على تقديم جميع الأنشطة والخدمات التجارية الهامة بأفضل مستوى ممكن أثناء حوادث الانقطاع وبعدها.

في بنك الدوحة، نمنح الأولوية القصوى لمبادئ "التوافر والاستمرارية"، ويتم إدارة ذلك من خلال سياسة وخطط إدارة استمرارية الأعمال المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وهكذا، يحافظ بنك الدوحة على خطط استمرارية الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار مشاكل مثل الأحداث الطارئة في الخدمات أو البنية التحتية ورفض الوصول والهجمات الإلكترونية والأوبئة والأزمات الإقليمية. ويهدف نهج قسم استمرارية الأعمال لدينا إلى ضمان الحفاظ على عملياتنا المصرفية الرئيسية واستمرارها على أعلى مستوى. أضف إلى ذلك، ستضمن خطط استمرارية الأعمال لدينا معرفة موظفينا لأدوارهم ومسؤولياتهم في حالة وقوع حادث غير متوقع والاستجابة له باتباع إجراءات وممارسات متفق عليها ومعترف بها.

في حال حصول حادث طارئ في أي من أماكن العمل الخاصة بنا واستمر لمدة طويلة، فإن قسم إدارة استمرارية الأعمال لدينا يوفر منشأة بديلة لموقع العمل (موقع خطة استمرارية الأعمال)، حيث تستمر خدماتنا المصرفية. وقد تم تجهيز مكاتبنا في جميع أنحاء المناطق بمواقع عمل بديلة، إذ استخدم بنك الدوحة مركز بيانات حديث ومعتمد من الفئة الثالثة كموقع لمزاولة الأعمال في حالات الكوارث لضمان منح الأهمية لاستمرارية عمل الخدمات التكنولوجية في البنك.

تم وضع برنامج مزاولة الأعمال في حالات الكوارث الحاصلة في قسم تكنولوجيا المعلومات الذي يحدد المسؤوليات والأنشطة والإجراءات لمزاولة العمل بأنظمة الإنتاج والاتصالات وبيئات شبكات تكنولوجيا المعلومات. وتحتوي مراكز البيانات الخاصة بنا على مزودات الطاقة غير المنقطعة (UPS) ومولدات كحماية من حالات انخفاض أو فقدان الجهد من مزود الطاقة. هذا وتتميز مباني العمل الهامة لدينا بقدرة متكررة واتصال بالشبكة لضمان توفر الخدمات المصرفية دون انقطاع لعملائنا.

جاهزية إدارة استمرارية الأعمال في بنك الدوحة:

- ✓ التحقق من جاهزية العمليات التجارية الهامة والمواقع البديلة من خلال تدريبات المحاكاة بحسب خطة استمرارية الأعمال.
- ✓ التحقق من التطبيقات الهامة للأعمال كجزء من تدريبات مزاولة الأعمال في حالات الكوارث.
- ✓ تدريب موظفي البنك على كيفية ضمان استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- ✓ حماية رموز مصدر التطبيقات الهامة عبر عمليات الضمان خارج الدولة.
- ✓ توفير برنامج الاتصال في حالات الطوارئ لإدارة إجراء الاتصالات أثناء الأزمات.
- ✓ مناقشة المخاطر والفجوات المتعلقة باستمرارية الأعمال في اجتماع الإدارة بهدف التخفيف منها ومعالجتها.
- ✓ الحصول على تأمين للأحداث الطارئة في الأعمال لحماية البنك من خسارة المدخول في ظل حصول أحداث كارثية.

أمن المعلومات

في الوقت الحالي، تشكل الهجمات الإلكترونية أحد المخاطر الرئيسية إذ قد يكون البنك هدفًا للهجمات الإلكترونية التي قد تعرض بدورها المعلومات الحساسة والمعاملات المالية الخاصة بالبنك أو عملائه أو نظرائه أو زبائنه للخطر، أو تتسبب في حصول حدث طارئ في الأنظمة التي تؤدي وظائف مهمة. ويمكن أن يكون لهذا الأمر تأثيران:

- ✓ المخالفات التنظيمية التي يمكن أن تؤدي إلى غرامات و
- ✓ عقوبات؛ والإضرار بسمعة البنك بشكل كبير مما قد يؤثر سلبًا على ثقة العملاء والمستثمرين فيه.

يكون قسم أمن المعلومات مسؤولاً بشكل أساسي عن تحديد وتقييم المخاطر واقتراح التخفيف من خطورة التهديدات ونقاط الضعف الهامة المرتبطة بتشغيل واستخدام أنظمة المعلومات والبيئات التي تعمل فيها هذه الأنظمة. وتقود الوحدة برنامج أمن المعلومات في البنك من خلال التنسيق مع مختلف الأقسام واللجان وأصحاب المصلحة بهدف تحقيق المبادئ الأساسية لأمن المعلومات، أي السرية والنزاهة وتوفر المعلومات.

ومع ذلك، للتخفيف من المخاطر المذكورة أعلاه، اتخذ البنك تدابير مختلفة لتأمين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البنك، وكانت الخطوات الرئيسية التي اتخذها البنك في هذا الاتجاه كما يلي:

- ✓ أنشأت الوحدة سياسة متينة لأمن المعلومات توفر سياسات / إرشادات مفصلة حول تنفيذ الضوابط لأمن أنظمة المعلومات.
- ✓ يتم إجراء تقييمات المخاطر لجميع أنظمة وعمليات تكنولوجيا المعلومات على أساس منتظم. بالإضافة إلى ذلك، تخضع جميع عمليات الاستحواذ / التغيير في الإجراءات والأنظمة وما إلى ذلك لمراجعة قسم أنظمة المعلومات للتأكد من تضمين الضوابط الكافية لأمن المعلومات.
- ✓ بحسب تعليمات مصرف قطر المركزي، خضع البنك لتقييم كفاءة الأمن السيبراني من قبل برنامج شركات الطرف الثالث وأجرى اختبارات دورية للاختراق وأوجه الضعف وذلك لكافة الموجودات الحساسة لدى البنك. بالإضافة إلى ذلك، أنجز البنك تطبيقًا شاملاً لمركز العمليات الأمنية لزيادة أنشطة مراقبة أمن المعلومات. وأعاد البنك تنظيم بنية حوكمة أمن المعلومات عبر مجلس الإدارة من أجل إدارة فعالة لمخاطر الإنترنت والمعلومات، كما بدأ العديد من برامج تحسين الأمان داخل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وعملياتها.
- ✓ تم تشكيل لجنة على مستوى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعة ومراقبة حالة أمن المعلومات في البنك. ويتم تتبع جميع نقاط الضعف الرقابية / عدم الامتثال/ ملاحظات المراجعة ورفعها إلى اللجان على أساس منتظم.
- ✓ تنظيم دورات تدريبية وتوعوية منتظمة حول أمن المعلومات لجميع موظفي البنك. ويُعد هذا التدريب جزءًا من البرنامج التعريفي للبنك حيث يتم تثقيف جميع الموظفين الجدد حول مسؤولياتهم الأساسية في ما يتعلق بأمن المعلومات. علاوة على ذلك، يعمل فريق أمن المعلومات وبصورة منتظمة على تعميم إرشادات الأمان على موظفي وعملاء البنك للحماية من التهديدات الجديدة.
- ✓ وضع البنك خارطة طريق لتنفيذ برامج أمن المعلومات من أجل تعزيز البنية التحتية للضوابط والتكنولوجيا لتقوية قدرته على منع واكتشاف التهديدات المتزايدة والمعقدة للهجمات الإلكترونية والاستجابة لها.
- ✓ حصل البنك على بوليصة تأمين شاملة للأمن السيبراني. يلتزم البنك بالامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية (المحلية والدولية (المتعلقة بأمن المعلومات بالإضافة إلى معايير الصناعة مثل ISO 20000 و ISO 27001 و PCI DSS إلخ.

المخاطر الأخرى

المخاطر الاستراتيجية

يمكن أن تنتج هذه المخاطر من القرارات الإدارية السلبية أو التنفيذ المعيب لهذه القرارات من قبل وحدات الأعمال، هذا بالإضافة إلى غياب استراتيجيات واضحة المعالم من حيث الاتجاهات والأهداف التجارية أو الإخفاق في امتلاك ما يكفي من البرامج والمنتجات وعدم كفاية التحضيرات الخاصة بخطط استمرارية الأعمال للتعامل مع الكوارث والتقييم الخاطئ للعوامل الخارجية. وقد خفف البنك من هذه المخاطر من خلال تنفيذ استراتيجية وخطط نمو محددة المعالم.

مخاطر السمعة

تشير إلى الدعاية السلبية المحتملة أو التصور العام أو الأحداث التي لا يمكن السيطرة عليها والتي يكون لها تأثير سلبي على سمعة البنك. وقد تنجم هذه المخاطر نتيجة لسلوك أو فعل أو تقصير سواء من جانب البنك أو موظفيه أو من قبل أطراف أخرى ذات علاقة. ويمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى خسائر في الإيرادات، ارتفاع بالتكاليف التشغيلية أو الرأسمالية أو التنظيمية، أو وقوع ضرر على القيمة المحققة للمساهمين. هذا ويلتزم البنك بشكل صارم بعدم الدخول في أي أعمال أو أنشطة أو اتفاقات تعاون أو شراكات إلى بعد دراسة مخاطر السمعة والأضرار المحتملة والحد منها.

وتنتج هذه المخاطر عن ضعف مستويات خدمة العملاء وارتفاع معدل الشكاوى وعدم التقيد بالقوانين وتعليمات الجهات الرقابية وفرض الغرامات المالية على البنك بسبب وجود المخالفات، هذا بالإضافة إلى الدعاية السلبية في وسائل الإعلام. وللتخفيف من هذه المخاطر أنشأ البنك وحدات ومراكز اتصال متعددة لخدمة العملاء ولمراقبة جودة الخدمات المقدمة من خلال قنوات التوزيع من أجل اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

وتتولى اللجنة التنفيذية في البنك الإشراف على تطبيق إطار عمل إدارة مخاطر السمعة على مستوى المؤسسة ككل إضافة إلى وضع السياسات ورصد المخاطر التي قد يكون لها تبعات سلبية على سمعة البنك. وفيما يتعلق بالشركات التابعة والفروع الخارجية ومكاتب التمثيل فتتولى مجموعات الأعمال ذات الصلة مسؤولية إدارة مخاطر السمعة المتعلقة بمجال عملها.

مخاطر الالتزام

وهي المخاطر الناشئة عن فرضعقوبات على البنك من قبل الجهات الرقابية وتكبده لخسائر مالية مادية وخسارة السمعة بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية بالمناطق الجغرافية التي يعمل فيها البنك . يتم إدارة مخاطر الالتزام في البنك من قبل إدارة التزام مكونة من وحدة مراقبة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تعمل بشكل مستقل وتقدم تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر ومجلس الإدارة.

تقوم إدارة الالتزام بمساعدة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة ومراقبة مخاطر الالتزام ومخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بعدم الالتزام بالقوانين والتعليمات المعمول بها في المناطق الجغرافية التي يعمل بها البنك، من خلال تقديم التوصيات المناسبة لتعزيز وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر عدم الالتزام بالقوانين ومخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى مراجعة المنتجات الجديدة من حيث قضايا الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقديم تقارير STR للجهات الرقابية عن العمليات المشبوهة بالمناطق الجغرافية التي يعمل فيها البنك، التحقق من وجود مسح لأسماء العملاء قبل وبعد التعامل معهم screening Offline and Online كإجراءات وقائية واحترازية. هذا ولدى الإدارة أنظمة آلية لمراقبة وتحديد المعاملات المشبوهة، التحقق من قيام وحدات الأعمال بإجراءات "اعرف عميلك" وإجراءات العناية اللازمة لحسابات العملاء وبنوك المراسلين، هذا بالأضافة إلى تدريب الموظفين على قضايا الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستمر.

لقد تم تزويد إدارة الالتزام بموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة حتى يتمكنوا من القيام بالواجبات الموكلة إليهم، كما ولديهم فهم جيد للقوانني والتعليمات السارية، وأنشطة البنك المختلفة والسياسات والإجراءات الداخلية. ويحرص موظفو الإدارة على الاطلاع على أية مستجدات بالقوانين والتعليمات السارية. وقد تم تزويدهم بالأنظمة والأدوات والبرامج التدريبية المختلفة لتمكينهم من القيام بواجباتهم.

المخاطر القانونية

تتضمن المخاطر القانونية مخاطر التعرض للخسائر نتيجة فشل البنك في الالتزام بالقوانين المحلية أو مخالفته للمعايير الأخلاقية والالتزامات التعاقدية مع الأطراف المقابلة أو العملاء. كما تتضمن هذه المخاطر أيضا إمكانية تعرض البنك للملاحقات القانونية بسبب عدم تنفيذ العقود المبرمة مع الموردين أو الأطراف المقابلة أو الجهات التنظيمية. ولتلايف وقوع مثل هذه المخاطر، يحتفظ البنك بفريق داخلي من المستشارين القانونيين من ذوي الكفاءة بالإضافة إلى التعاقد مع عدد من المكاتب القانونية المحلية والدولية، الذين يقع على عاتقهم مهام المصادقة على كافة الاتفاقيات التي يبرمها البنك مع الأطراف الأخرى، ومتابعة القضايا التي يرفعها البنك ضد العملاء أو القضايا التي ترفعها الأطراف الخارجية ضده، ومراجعة المستندات لجميع المنتجات والخدمات التي تطرح على العملاء والأطراف المقابلة مقابل رسوم واتعاب قانونية محددة.

إدارة معالجة الحسابات المتعثرة

طوّر بنك الدوحة عملية مُحكمة لمراقبة محافظ التسهيلات من خلال إنشاء وحدة للرقابة الائتمانية تُعنى برصد الإشارات التحذيرية المبكرة في حسابات العملاء. وبناءً على مدى التدهور في الحساب، يتم تحويل الحساب إلى إدارة معالجة الأصول المتعثرة للعمل بصورة مشتركة مع وحدات الأعمال الأخرى للحيلولة دون حصول المزيد من التدهور في حسابات الشركات الكبيرة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال البحث عن الحقائق، وزيادة العملاء والالتقاء بهم، والتفاوض معهم على صفقات إعادة الجدولة ومقترحات التسوية مع العملاء بالإضافة إلى إجراء تحليل لأسباب تردّي وضع الحسابات التي بشأنها ملاحظات الموصي بتخفيض تصنيفها إلى فئة القروض المتعثرة، والتحقق من أسباب التعثر. ويتوفر لدى البنك أيضًا عملية منضبطة وفعّالة لإدارة عملية معالجة الحسابات المتعثرة، إذ تعتبر برامج المعالجة الفعالة ذات أهمية كبيرة في إدارة مخاطر محفظة التسهيلات. كما أنه من الضروري فصل وظيفة معالجة الائتمان المتعثر عن الجهة التي قامت برفع طلب منح الائتمان. أما أهداف الوحدة فهي كالتالي:

01 إعادة النظر في علاقة البنك مع المقترض.

02 العمل بصورة مسبقة على إعادة هيكلة وإعادة جدولة القروض المتعثرة.

03 تحليل الظروف المالية والاقتصادية للمقترض وتكوين توقعات عن استمرارية أعماله المستقبلية.

04 اقتراح الإجراءات المناسبة لتحسين وإعادة هيكلة وإصلاح وضع التسهيلات المتعثرة بهدف رفع تصنيف الحسابات المتعثرة وتوفير المخصصات في نهاية المطاف.

دائرة استرداد الديون المتعثرة

تؤثر القروض المتعرثة بشكل كبير على أرباح البنك. وبعض المقترضين لا يتبعون نهجًا سليمًا في سداد قروضهم ومتأخراتهم بينما يخفق البعض الآخر في السداد لأسباب متعددة خارجة عن إرادتهم. وتتأثر أرباح البنك بصورة سلبية عندما تتعرث القروض الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى توقف الدخل من الفوائد بل يجبر البنك أيضًا على تكوين مخصصات من دخل البنك مقابل خسائر القروض. علاوة على ذلك، تعكس القروض المتعرثة صورة سيئة عن البنك، ولذلك يولي البنك اهتمامًا كبيرًا لعملية استرداد القروض المتعرثة. تتولى دائرة استرداد الديون التعثرة في البنك مسؤولية التعامل مع القروض/ المحافظ المتعرثة بهدف واضحّ ح يتمثل في استرداد القروض والسلف المتعثرة وتقليص نسبة القروض المتعثرة وزيادة الأرباح من خلال رد المخصصات والفوائد المعلقة.

التصنيف الدولي

يتلخص تصنيف بنك الدوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ فيما يلي:

وكالة التصنيف	قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	قدرة إيداعات البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل	قدرة إيداعات البنك على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير	التقييم الائتماني الأساسي	التوقعات المستقبلية
موديز	A3	P-2	Baa1	P-2	Ba2	مستقرة
وكالة التصنيف	**قدرة جهة الإصدار الافتراضية على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل**	**قدرة جهة الإصدار الافتراض على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير**	**تصنيف الدعم**	**قاعدة تصنيف الدعم**	**استمرارية الأداء**	**التوقعات المستقبلية**
فيتش	A[1]	F1[1]	1	A	BB	مستقرة

١. صنفت وكالة فيتش بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ بنك الدوحة في مرتبة المراقبة السلبية.

تكنولوجيا المعلومات

قدمت إدارة تكنولوجيا المعلومات (ITD) الدعم للبنك لكي يواجه العديد من التحديات. وبصرف النظر عن التعامل مع الأنشطة التشغيلية المعتادة، شكّل كوفيد ١٩ – تحديًا جديدًا إذ أدت جائحة إلى اعتماد العمل عن بُعد وزاد الدعم لتلبية احتياجات العمل المتغيرة. وهكذا، فرضت القوى العاملة عن بُعد تحديات تتعلق بالقدرات والمهارات جنبًا إلى جنب مع الطلب المتزايد على البنية التحتية للشبكة الأساسية للأعمال، بالإضا ة إلى زيادة كبيرة في متطلبات دعم المستخدم وتهديدات أمنية جديدة. وتشمل المهام الوشيكة التي تتطلب إجراءً سريعًا ودعمًا للمتابعة، ما يلي:

توفير الاتصال بالشبكة من خارج المكتب

ضمان الاتصال الآمن والمستقر بين المستخدمين النهائيين للحفاظ على بنية تحتية موثوقة ومثالية للشبكة بهدف تسهيل زيادة الحمل والطلبات الجديدة.

توفير دعم للمستخدم النهائي عن بُعد

شهدت مكالمات / طلبات دعم المستخدم النهائي تدفقًا هائلاً بسبب عدم الإلمام بالأدوات والقدرات الجديدة ونقص الخبرة.

إدارة المخاطر الأمنية الإضافية للعمل عن بُعد

يتطلب الوصول عن بُعد أيضًا تدابير وقائية إضافية لمواجهة المخاطر بهدف ضمان عدم تسرب البيانات أو فقدانها أو ما هو أسوأ من ذلك أي السرقة / الوقوع ضحية لتهديدات التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة المتزايدة.

كجزء من تمرين الجاهزية ، قدم قسم تكنولوجيا المعلومات حلاً للشبكة الافتراضية الخاصة / البنية التحتية لسطح المكتب الافتراضي (VPN / VDI) للموظفين العاملين من المنزل (WFH) ودعم البائعين لضمان التقدم في العمل دون أي عوائق. وقد تمت إعادة النظر في عمليات تقييم المخاطر للموردين وتقييمها وتحديثها.

وللتخفيف من حدة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات / أمن المعلومات، عزز الفريق ضوابط أمن تكنولوجيا المعلومات على مستوى المؤسسة.

بات "الوضع الطبيعي الجديد" الذي نتج عن الوباء يغير المشهد الرقابي والتنظيمي. فالمسائل التي تقودها التكنولوجيا، مثل خصوصية البيانات وأمن البيانات هي الآن مدرجة على جدول الأعمال المركزي لسياسة المؤسسة. وفي هذا السياق، تعتمد البنوك على جمع ومعالجة وتحليل وتوفير المعلومات لتلبية احتياجات العملاء. وعلى الرغم من القيود، يقدم قسم تكنولوجيا المعلومات دعمًا

لمستخدمين أنشطة "العمل كالمعتاد" بينما تؤدي دورًا أساسيًا في تقديم المشاريع التي تركز على تعزيز تجربة العملاء ودفع بنك الدوحة نحو الرقمنة.

حصل قسم تكنولوجيا المعلومات في بنك الدوحة على شهادة ISO 20000 - 2011 لامتثاله المستمر للمعايير العالمية في إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات. ويُعد بنك الدوحة أول مؤسسة في دول مجلس التعاون الخليجي تحصل على شهادة ISO / IEC 20000 المرغوب بها في العام ٢٠٠٧ ولا يزال المؤسسة المالية الوحيدة في قطر التي تسعى إلى تحقيق أفضل معايير الجودة والامتثال. وقد حدد بنك الدوحة سياسته لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات لتبني وتكييف أحدث التقنيات والتكامل مع الأفراد والعمليات لدعم وتحسين جميع العمليات التجارية. ولا تتحقق الشهادة من كيفية إعداد خدمات تكنولوجيا المعلومات في البداية فحسب، بل تتحقق أيضًا من الإجراءات المستمرة المتضمنة في تقديم الخدمات، بما في ذلك كيفية تحديثها وإدارتها وتوثيقها وما إلى ذلك. نحن أيضًا بصدد ترقية شهادتنا إلى ISO 20000-2018.

كجزء من الدعم المعتاد للأنشطة التشغيلية، قدم قسم تكنولوجيا المعلومات أيضًا بعض المبادرات الرئيسية لمستخدمي الأعمال والمؤسسة.

- ✓ **المحفظة الرقمية** – محفظة DB EasyPay
- ✓ **eTradeonline** لعملاء الشركات
- ✓ **أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)**
- ✓ **خدمة مصادقة العملاء من Visa (VCAS) - Visa 3D secure**
- ✓ **سير عمل إيصال أمانة القرض (LTR) للتحويلات**
- ✓ **جهاز الصراف التفاعلي (ITM)**
- ✓ **Moodys Credit Lens**
- ✓ **إصدارات القنوات الإلكترونية للخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال**
- ✓ **بطاقات الائتمان ذات العلامات التجارية المشتركة - الخطوط الجوية القطرية**
- ✓ **بدء التعافي من الكوارث (DR)** للتطبيقات / الخدمات الهامة وشبكات الفروع وإجراء الاختبارات خلال العام.
- ✓ **ترقيات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات**

ستواصل المؤسسات المصرفية في جميع أنحاء العالم تجربة الابتكارات التكنولوجية والاستثمار في تحليلات البيانات والخدمات ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص، ثمة إمكانات كبيرة للنمو وتجربة مختلف الابتكارات في أوقات الاختبار. وتغطي الخطة الإستراتيجية الممتدة على ٥ سنوات لبنك الدوحة والتي تركز على التكنولوجيا لتحقيق الغايات التالية (على سبيل المثال لا الحصر) التي تؤدي إلى إنجاز أهدافنا:

- ✓ هندسات تقنية حديثة متكاملة ومنصات رقمية
- ✓ أتمتة العمليات على أساس RPA
- ✓ مركز التسليم العالمي: تكنولوجيا المعلومات والمكتب الخلفي
- ✓ مزاولة العمل في حالات الكوارث واستمرارية الأعمال وأمن تكنولوجيا المعلومات
- ✓ التميز التشغيلي المركزي
- ✓ رشاقة ووقت أسرع لتسويق المنتجات والخدمات

كجزء من الرؤية الرقمية، سيركز بنك الدوحة على بناء ثلاثة مسارات رئيسية مذكورة أدناه.

أ بناء أسس متينة

- ✓ الهندسة المعيارية المقرونة بشكل ضعيف
- ✓ ملكية قوية للتكامل الأمني ونقاط اتصال العملاء
- ✓ أتمتة البيانات حسب التصميم
- ✓ توفير الخدمات السحابية المتكاملة المُدارة
- ✓ استخدام التقنيات الناشئة لتسريع تجربة العملاء

ب حماية الإيرادات واستكشاف فرص جديدة

- ✓ إضافة الذكاء الاصطناعي والأتمتة إلى كل خدمة على حدة
- ✓ إتقان تصميم الخدمة الرئيسية لمنح تجربة عملاء فائقة
- ✓ تقديم أسعار تنافسية للخدمات الناشئة
- ✓ تطوير تكوينات جديدة للمنتج والخدمات (تجميع متعدد)
- ✓ تنفيذ التسعير الذكي ومحرك المنتجات

ج الانضمام إلى النظام (الأنظمة) الإيكولوجي الرقمي

- ✓ استخدام معايير الصناعة المفتوحة وتقنيات المصادر المفتوحة
- ✓ اعتماد مبادئ المصرفية المفتوحة
- ✓ إنشاء منصة وأدوات للشركاء (إكسترانت)
- ✓ استقطاب شركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة للمشاركة والعمل كفريق مع المنظمين، حيثما أمكن ذلك
- ✓ التميز التشغيلي المركزي

من المقرر الانتهاء من العديد من مشاريع / مبادرات التحول الرقمي وإعادة هندسة العمليات في العام ٢٠٢٢ .

تدرك الوحدة الحاجة إلى إعادة تنظيم عمليات "اعرف عميلك" الحالية للعملاء لتحديد المنتجات المناسبة لهم، وتقييم مخاطر الإقراض ووضع استراتيجية المبيعات والخدمة الصحيحة بالإضافة إلى الامتثال لمعايير الأمان والتفويضات التنظيمية. وسيتعين ابتكار التقنيات والخدمات والمنتجات الأحدث وإصدارها للعملاء لدعم احتياجات الأعمال/ السوق المتغيرة. وهكذا، تدرك شعبة تكنولوجيا المعلومات تمامًا أن تحقيق قدر أكبر من الكفاءة التشغيلية مع تعزيز الأمن وتوفير كبير في التكاليف سيظل نصب عينيها.

الموارد البشرية

يعتبر تطوير رأس المال البشري و إدماج الموظفين أحد أهم أولويات بنك الدوحة على الدوام. وفي إطار المبادئ المؤسسية التوجيهية التي يحتكم إليها البنك، يكون كل شريك أعمال مسؤولاً عن إدارة الأفراد الذين يعملون تحت قيادته، ويتم تقديم الدعم المهني من قِبل دائرة الموارد البشرية في البنك في هذا الإطار. ويتم توفير بيئة عمل تآزرية لتعزيز ولاء الموظفين ومشاركتهم ونموهم.

يلتزم بنك الدوحة بتقطير الوظائف لأن عملية التقطير تشكل جانباً مهماً من الأهداف المؤسسية. وبهدف صقل مهارات الموظفين القطريين و إعدادهم لقيادة الأعمال في المستقبل، طبّق البنك عدة مبادرات وطوّر لهم برامج متعددة كما عزز المبادرات القائمة بهدف جذب الكفاءات القطرية والاحتفاظ بها. وتم أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام ببرنامج التطوير المهني للقطريين بهدف إعداد الموظفين القطريين في البنك.

إن تحقيق أعلى مستوى من الرضا للموظفين هو أحد أبرز إنجازات بنك الدوحة خلال الأعوام الماضية، إذ يؤمن البنك بضرورة توفير بيئة عمل جيدة يستمتع فيها الموظفون وتشجعهم على التميّز في كل جانب من جوانب عملهم. وقد بذل البنك جهودًا كبيرة لتحديث منصته للتعلم الإلكتروني "تعليم" والتي تشمل الآن دورات تدريبية في مجالات الخدمات المصرفية والأعمال والمهارات التقنية والمهارات الشخصية لمواءمة تنمية رأس المال البشري واستراتيجيات التعلم. كما عزز البنك المحتوى الرقمي "المتجاوب مع الأجهزة الذكية" باللغتين الإنجليزية والعربية.

يعمل نادي توستماسترز التابع لبنك الدوحة بنجاح منذ إنشائه لدعم تنمية المواهب من خلال برنامج تطوير مهارات الاتصال والقيادة المصمم بإتقان. وحصل النادي على لقب نادي التوستماسترز الجديد المتميز لنموه الكبير ومشاركته الرائعة ومشاركة أعضائه بتقديم إمكانيات مختلفة.

إن تكافؤ فرص العمل والتنوع هي المتغيرات الرئيسية التي يتم أخذها بالاعتبار في كل خطوة من خطوات عملية التوظيف لدى بنك الدوحة. ويعمل فريق التوظيف في البنك على التأكد من اختيار الموظفين الأكفاء والمناسبين لشغل كل وظيفة في كل دائرة بعد تقييمهم تقييماً وافياً. وبهدف جذب الكفاءات المحلية والأجنبية وتعزيز سمعة البنك كأحد المؤسسات المفضلة للتوظيف، استخدم البنك عددًا من قنوات التوظيف مثل موقع توظيف بنك الدوحة، والإعلانات الخارجية، والإعلانات الداخلية لموظفي البنك، بالإضافة إلى شركات التوظيف الخارجية، وشبكات وسائل الإعلام الاجتماعية. هذا ويتم تطبيق مهارات الاختبار النفسي في عملية التوظيف.

يُعد ارتفاع مستوى رضا الموظفين أحد أهم الإنجازات التي حققها بنك الدوحة على مر السنين. لذلك، يؤمن بنك الدوحة بضرورة خلق بيئة يستمتع فيها الموظفون بالعمل ويسعون لتحقيق التميز في كل جانب من جوانب تأديتهم لأدوارهم. وتُعد الكلمة الأساسية لمشاركة الموظفين الناجحة هي "الترابط". كما يتم تشجيع الموظفين على المشاركة في الأحداث التي ينظمها قسم الموارد البشرية والتي تتطلب مشاركة جسدية وعاطفية وفكرية.

وعملاً بالتزام البنك نحو تحقيق أعلى مستوى من الأداء والمضي قدماً في مجال الصيرفة الخضراء، تسعى دائرة الموارد البشرية باستمرارإلى تطبيق أحدث الحلول الإلكترونية عبر تزويد الموظفين بخدمات ذات كفاءة عالية عبر الإنترنت وبالتالي زيادة مستوى الإنتاجية والتشجيع على العمل ضمن بيئة تحدّ من استخدام الأوراق.

يتخذ القادة دورًا قياديًا ممتازًا في خلق ثقافة تعلم داعمة والحفاظ عليها في بنك الدوحة. لذا، يتم تحديد أهداف التدريب السنوية للموظفين لتشجيعهم على التعلم المستمر والتطوير. وتعتبر المهارات المعرفية والتعليمية لموظفي بنك الدوحة من أهم الأصول لتحقيق طموح البنك. بناءً عليه، يستثمر البنك باستمرار في التطوير المهني لموظفيه ويواصل السعي لتحقيق التميز المؤسسي لتحقيق أهدافه وغاياته بنجاح.

المساهمين

في إطار التزامه تجاه مساهميه، عين البنك اثنين من مزودي السيولة (LP)، وهات البنك أول شركة مدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها العديد من مزودي السيولة. وكان لدى أسهم البنك سيولة ومبيعات أقل من المتوسط خلال العامين الماضيين مما تسبب في إسقاط أسهم البنك من مؤشر بورصة قطر في مارس ٢٠٢١. وأشرك بنك الدوحة في البداية مع المجموعة للأوراق المالية، وبدأوا نشاط LP في ٣١ مايو ٢٠٢١، وما زلنا في السوق يوميًا منذ ذلك الحين. وبدأ QNBFS نشاط LP في ١ أغسطس ٢٠٢١ وهو موجود أيضًا في السوق يوميًا منذ ذلك الحين.

ويعتقد البنك من خلال إضافة مزودي السيولة، أن هذا من شأنه أن يخلق فروق عرض أكثر إحكامًا وهذا بشكل افتراضي يجب أن يزيد / يعزز الحجم والدوران. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة اكتشاف الأسعار وبالتالي زيادة المتوسطات بدرجة كافية بحيث يتم إعادة النظر في أسهم البنك وتضمين إعادة موازنة مؤشر التيسير الكمي التالي.

خلال عام ٢٠٢١، وافق البنك ومجلس الإدارة والمساهمون على تعديل حد الملكية الفردية من ٢٪ إلى ٥٪. بعد الحصول على جميع الموافقات التنظيمية، تم تفعيل الحد اعتبارًا من ٢ أكتوبر ٢٠٢١.

كما وافق مجلس الإدارة، في اجتماعه في سبتمبر ٢٠٢١، على مراجعة حد الملكية الأجنبية من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪. واستند ذلك إلى موافقة مجلس الوزراء في أبريل ٢٠٢١، حيث سيتم تفعيل جميع الشركات المدرجة في بورصة قطر – بعد الحصول على جميع الموافقات التنظيمية اللازمة وموافقات المساهمين. تاريخ التنفيذ المتوقع خلال عام ٢٠٢٢.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

يُعد بنك الدوحة أحد المؤسسات المالية المتكاملة الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي وأحد أكثر المدافعين نشاطًا عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يدعم باستمرار حماية البيئة والمشاركة مع المجتمع ومجموعات أصحاب المصلحة وممارسات الاستدامة. ويعزز اختيار البنك في مؤشر FTSE4Good الناشئ وتصنيفه الأعلى بين الشركات المدرجة في قطر من قبل ESG Invest مكانته كرائد عالمي في مجال الاستدامة. تم اختيار البنك أيضًا ليتم إدراجه في مؤشر MSCI QSE 20 ESG الذي تم إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢١. وبناءً على عقود من الالتزام القوي بالقضايا البيئية والمشاركة المجتمعية، يُعتبر بنك الدوحة أول مؤسسة مالية في قطر تصدر تقرير الاستدامة السنوي الذي يشرح منهجه في إشراك أصحاب المصلحة بما في ذلك المسائل البيئية.

كجزء أساسي من ميثاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاص بالمجموعة، يسعى البنك جاهدًا لدمج قيم وأخلاقيات الاستدامة في عملياته اليومية، وذلك من خلال اتباع ممارسات الأعمال الفعالة بيئيًا والمنتجات والخدمات الشاملة التي تقلل من التأثير على البيئة والعمل بالتنسيق مع جميع قطاعات المجتمع لمعالجة القضايا في المحافل المحلية والعالمية على حد سواء. وهذا يُعد أحد الأسباب الرئيسية وراء فوز بنك الدوحة "بجائزة الطاووس الذهبي العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات" لسنوات عديدة. وتأتي هذه الجائزة أيضًا تقديرًا لمبادرات بنك الدوحة التي يقودها المجتمع مثل الفوائد التعليمية والصحية والالتزام بالقضايا الاجتماعية، والتي شهدت تقديم منتجات مبتكرة حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

بصفته رائدًا في مجال زيادة الوعي عن قضايا البيئة وتغير المناخ في قطر، تتمثل رؤية البنك في قيادة الطريق كمؤسسة مصرفية خضراء في تشجيع أصحاب الحسابات على اختيار الخدمات المصرفية غير الورقية والحسابات الخضراء وقروض الرهن العقاري الخضراء. إلى جانب هذه المنتجات، أصبح البنك هو الرائد في قطر والشرق الأوسط في مجال الدعوة البيئية من خلال العديد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. فيستضيف بنك الدوحة بشكل استباقي ويدير أنشطة ذات صلة بالبيئة لتعزيز مشاركة العملاء وإشراك الوعي البيئي للمجتمع من خلال تشجيعهم على التحول إلى أصدقاء للبيئة ودعمها.

إن برنامج المدارس البيئية التابع لبنك الدوحة مخصص للبيئة ويشجع المدارس على المشاركة بشكل استباقي في تطبيق الممارسات البيئية الجيدة. أما الهدف العام منه فهو زيادة الوعي البيئي ودعم الأطفال ليصبحوا مدافعين عن البيئة في سن مبكرة. وهكذا، يوجه البرنامج ويساعد ويدعم ويعمل مع فرق العمل الطلابية داخل المدارس في رحلتهم نحو الاستدامة من خلال توفير إطار عمل للمساعدة في ترسيخ هذه المبادئ في قلب الطلاب. هذا ويوفر أيضًا المرونة ويفتح المجال أمام الإبداع ويشجع الابتكار حول كيفية تخطيط المدرسة لتحويل نفسها إلى مؤسسة صديقة للبيئة.

يُعد برنامج المدارس البيئية طريقة مثالية لتقديم أنشطة المناهج الدراسية للجيل القادم ، والتي توفر بيئة تعليمية إبداعية للأطفال ليصبحوا واسعي الحيلة ومبتكرين وفنيين واستباقيين في الحفاظ على البيئة من خلال الأساليب والمناهج التعليمية المختلفة سواء في المدرسة أو المنزل أو المجتمع ككل. وستساعد القيمة الأكاديمية المكتسبة من التعلم التجريبي العملي في إنشاء معلومات قيمة وذلك كخطوة بسيطة لإحداث فرق كبير. وستتم مراجعة المشاركة في برنامج المدارس البيئية لعام ٢٠٢١ ومنحها في النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

يعمل البنك على دعم الطلاب الطموحين والشباب بشكل عام كجزء من المسؤولية الاجتماعية. ويتطلع بنك الدوحة إلى أن يصبح أطفال المدارس قادة يافعين في مجال تعزيز الوعي البيئي، وتسعى المدارس باستمرار لتصبح مدافعة صديقة للبيئة من أجل عالم أفضل عن طريق تمكينهم من إحداث تغيير في البيئة والمجتمع.

يتطلع بنك الدوحة الآن إلى مستقبل واعد ، مع توفير تجارب مصرفية أفضل لعملائه وتحقيق عائدات أفضل لمساهميه وإنشاء بيئة أكثر تقدمًا وازدهارًا لموظفيه. وأصبح البنك، باعتباره أحد الركائز الأساسية الداعمة للتنمية المستدامة في قطر ، أول بنك قطري ينضم إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهو مبادرة سياسية للأمم المتحدة تشجع الشركات في جميع أنحاء العالم على تبني سياسات مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا. كما يعد البنك أحد الداعمين الاستباقيين لبرنامج قطر نظيفة وخضراء ، تماشيًا مع مبادرات رؤية قطر ٢٠٣٠ ، مع الاستمرار في الترويج لبرنامج المدارس البيئية في المدارس في دولة قطر. وتوفر الأنشطة الخضراء مكانًا لبناء الوعي العالمي والتعاون ومشاركة المنظمات والشركات الدولية المتخصصة في التقنيات البيئية والطاقة المستدامة.

شدد مجلس إدارة بنك الدوحة على دعمه المستمر للتنمية البيئية، والتي ستدعم في النهاية مسيرة التنمية في الدولة ككل. كما يتطلع البنك إلى تعزيز دوره في الحفاظ على البيئة ودعم مساعي المنظمات الوطنية الأخرى الهادفة إلى الحد من تدهور الأنظمة البيئية والحفاظ على الموارد المتغيرة والثابتة. يحافظ بنك الدوحة على سياسة بيئية واضحة المعالم مع مبادئ "التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير". لقد تواصل بنك الدوحة مع المجتمع الأكبر من خلال أنشطته طويلة الأمد في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث يلتزم برفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية والتركيز على التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم والمنطقة. وتشمل بعض المبادرات لدعم مبادرة Go Green Qatar في الدولة ما يلي:

- ✓ موقع مخصص للبنك الصديق للبيئة.
- ✓ برنامج المدارس الصديقة للبيئة.
- ✓ تنظيف الشاطئ.
- ✓ الحسابات الصديقة للبيئة والكشوفات الإلكترونية.
- ✓ الخدمات المصرفية اللاورقية.
- ✓ نشاط التشجير.
- ✓ لجنة فريق عمل البنوك الصديقة للبيئة.
- ✓ لجنة المدارس الصديقة للبيئة.
- ✓ المشاركة في حدث عالمي متعلق بالأرض.
- ✓ الماراثون السنوي: سباق الدانة الأخضر للجري.
- ✓ توعية الجمهور التي تشمل المنتجات المصرفية الصديقة للبيئة بما في الرهون العقارية الصديقة للبيئة.

- ✓ الترويج للحملات من خلال أجهزة الصراف الآلي.
- ✓ النماذج الصديقة للبيئة حيث يتم توجيه نموذج فتح الحساب الإلكتروني والنماذج المقدمة إلى قسم المبيعات المباشرة.
- ✓ إعادة تدوير الأوراق والنفايات
  - يتم فرز القمامة القابلة للتحلل وغير القابلة للتحلل من خلال عمل البنك بأكمله.
  - يتم فصل جميع الأوراق الممزقة والكرتون الفارغ غير القابل للاستخدام لأغراض إعادة التدوير.
  - لدى البنك بائع مسؤول عن جمع الأوراق لإعادة التدوير بشكل منتظم
- ✓ ساعة الأرض.
- ✓ استخدام الإضاءة الطبيعية ومصابيح LED ومثبتات الطاقة والستائر التلقائية وما إلى ذلك.
  - تركيب مصابيح LED فقط لجميع المشاريع الحديثة والجارية.
  - استبدال لمبات الهالوجين القديمة بمصابيح LED لتوفير الطاقة.
  - اتباع نظام التحكم في الإضاءة الذي يتوقف عن التشغيل تلقائيًا بعد ساعات الدوام الرسمي.
- ✓ نظام التحكم BMS لنظام HVAC والأنظمة الميكانيكية الأخرى التي تتحكم باستخدام الطاقة وتحتفظ به.
- ✓ سيتم الحصول على شهادة GSAS لمشاريع البناء الجديدة.

يتوفر موقع إلكتروني مخصص لبنك الدوحة الصديق للبيئة **(www.dohagreenbank.com)** على الإنترنت ويعرض مبادرات البنك المختلفة والأنشطة المخطط لها والمشاريع والمنتجات والخدمات. كما يتضمن أيضًا مقالات ومقاطع فيديو أخرى متعلقة بالبيئة. وقد تم ترتيب الأنشطة المخطط لها مثل زراعة الأشجار وحملة تنظيف الشواطئ وإعادة التدوير وبرامج إدارة النفايات. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم النشرات والكتيبات الترويجية بعبارة جذابة "كن صديقًا للبيئة مع بنك الدوحة! واتخذ الخيار الصحيح!" لإيصال رسالتها للجمهور وكسب تعاون من خلال الجهد المشترك بين مختلف قطاعات المجتمع ولتحقيق عالم أفضل.

اتخذ بنك الدوحة إجراءات استباقية مختلفة في معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري وتداعياتها. لذلك، بات ينشر مسألة توفير الطاقة لاتباعها كعادة مؤسسية. بالتالي، يشجع البنك على أن يفكر الموظفين حول توفير الطاقة ويكافئهم بشكل مناسب. ويلتزم بنك الدوحة بأن يكون كيانًا محايدًا للكربون. وقد تم تشجيع الإدارات في البنك على اتباع ممارسة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في مبانيه الخاصة من خلال إطفاء الأنوار ونظام تكييف الهواء وغيرها من المعدات المكتبية عند عدم استخدامها بالإضافة إلى الحفاظ على المياه واستخدام السيارات والتخلص من استخدام المواد غير القابلة للتحلل وتشجيع إعادة التدوير والتخلص من النفايات بشكل مناسب وشراء سلع التجارة العادلة والصديقة للبيئة. تُعد كل هذه خطوات صغيرة ولكن ستحدث فرقًا كبيرًا.

وإضافة إلى ذلك تم دمج الوعي البيئي في عمليات بنك الدوحة اليومية من خلال جلسات تبادل المعرفة والمعاملات المصرفية اللاورقية وتنظيم حملات التوعية بشأن المسؤولية الاجتماعية للعمل تدريجيًا على غرس "الثقافة الخضراء" في المؤسسة. كما تساعد الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها بنك الدوحة في التقليل بصورة كبيرة من استخدام الورق وهدره والحدّ من انبعاثات الكربون. كما تشجع عملاء البنك على المحافظة على البيئة أثناء ممارستهم لأنشطتهم المختلفة. هذا وتركز مبادرات المسؤولية الاجتماعية على الندوات وجلسات تبادل المعرفة وحملات التوعية بالإضافة إلى دعم الأنشطة الثقافية والنشرات الإلكترونية وزيارة المدارس والتبرعات الخيرية وغيرها.

ويحرص بنك الدوحة بانتظام على إقامة سباق الدانة الأخضر للجري، والذي يعدّ أحد أهم الحملات التي ينظمها البنك وتهدف إلى زيادة الوعي وتشجيع الأفراد على مناصرة قضايا البيئة خلال أنشطتهم الحياتية اليومية، حيث يجمع مشاركين من مختلف الفئات العمرية والمجتمعية والجنسيات ممن يقبلوا بحماس للمشاركة في السباق. وفتحت الفعالية الباب لمشاركة المحترفين الرياضيين وفئات عمرية مختلفة من النساء والرجال ومحبي الرياضة وعدد من الجمعيات الاجتماعية والثقافية. واستضاف البنك الحدث كل عام لمدة ١٥ عامًا، ولكن في عام ٢٠٢١، تم تأجيله بسبب كوفيد-١٩. ويخطط البنك لاستئناف استضافة سباق الدانة الأخضر في عام ٢٠٢٢، بعد الحصول على الموافقات اللازمة المطلوبة من المسؤولين المحليين.

كما يعمل بنك الدوحة على دعم جميع المبادرات والمراكز الاجتماعية التي لها تأثير إيجابي على حياة الفئات الأقل حظاً في المجتمعات. وكجزء من التزامه، يقدم البنك المساعدة المالية للمنظمات غير الربحية الرائدة في قطر، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من برنامج المسؤولية الاجتماعية. واستمرارًا لدوره الوطني والمجتمعي والتزامه بمسؤولياته الاجتماعية، قدم بنك الدوحة تبرعات لدعم مبادرة قطر الخيرية «علمني!» ولحملة الهلال الأحمر القطري «من أجل شتاء دافئ».

تقرير
الحوكمة
للعام 2021

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك تعليمات السادة مصرف قطر المركزي بهذا الشان، فانه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق اصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الامر.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بمتطلبات قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك احكام نظام الحوكمة. وبناء على تقييم الامتثال الذي تم من قبل البنك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، خلص إلى أن البنك لديه الإجراءات الكفيلة للإلتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وان البنك ملتزم بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مجلس الإدارة
واللجان المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة. تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علما بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاما تعاقديا إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها؛

١,١. وضع الإستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها؛

١,٢. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛

١,٣. الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك وتملك الأصول والتصرف بها؛

١,٤. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛

١,٥. المراجعة الدورية الهياكل التنظيفية في البنك واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وجدات الرقابة الداخلية؛

١,٦. اعتماد دليل اجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا، على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الإتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسوية مسؤول اتصال؛

١,٧. إعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن يتضمن برامج للتعريف بالبنك وانشطتها بالحوكمة وفقاً لهذا النظام

٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها؛

٢,١. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة إستخدام أصول البنك ومرافقته وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

٢,٢. وضع نظام الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن أعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها ، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛

٢,٣. التاكد من سلامات الأنظمة المالية والمحاسبية بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛

٢,٤. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام من المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛

٢,٥. المراجعة السنوية لفعالية اجراءت الرقابة الداخلية في البنك؛

٣. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛

٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛

٥. أن تتماشى السياسات والاجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين و أصحاب المصالح الآخرين؛

٦. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البنَد الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛

٧. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها؛

٨. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، التحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛

٩. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك يتم تنفيذها من خلال التأكد من ادراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛

١٠. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ هذا النظام وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها؛

١١. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛

١٢. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.

١٣. يشكل المجلس فور انتخابه وفي أول اجتماع له اللجان المنبثقة عنه ويصدر قرارا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة ويحدد اختصاصاتها و واجباتها واجراءات عملها.

١٤. بما لايخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

١٥. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

١٦. بالاضافة إلى ذلك يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات و أقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.

البيانات المالية

يتم اعداد البيانات المالية من قبل الادارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على المركز المالي وقائمة الدخل من قبل رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس (من خلال لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة) حيث يقوم المجلس سنوياً بتقييم اداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام ٢٠٢١، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات إلى المجلس، الخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية وفقا لسياسة التقييم المتبعة فى البنك.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج إلى موافقة المجلس

تتضمن صلاحيات مجلس الادارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر:

- ✓ الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- ✓ الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- ✓ الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- ✓ الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- ✓ الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- ✓ التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى

الاستشارات

يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك ويسمح لأعضاء المجلس بالحصول على استشارات مهنية على نفقة البنك وبموافقة المجلس.

الحصول على الوثائق

كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح

أنشأ البنك نظاماً لترشيح أعضاء مجلس الإدارة، ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة، فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضواً فعّالاً بمجلس الإدارة، وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد..

البرامج التدريبية

وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وكذلك خطة لتدريب أعضاء مجلس الإدارة.

الحوكمة

سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو

إن العضو الذي يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو خمسة اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقيلا من منصبة، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس، ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب، وإلا كان مسؤولاً أمام البنك.

التقييم الذاتي

تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت

يتولى مجلس الإدارة تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير

أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس كتابياً ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

تشكيل
مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك حاليا من ثمانية اعضاء من اصل تسعة أعضاء حسب النظام الاساسي، ٣ أعضاء تنفيذيين و ٥ أعضاء غير تنفيذيين منهم ٣ اعضاء مستقلين، علما بأن بداية الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠، وتستمر لمده ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين، علما بان الشيـخ/ عبـد الله بن محمد بن جبـرآل ثـاني قد تقدم بإستقالته مـن عضويـة مجلس الإدارة وبالتبعية من عضوية لجنة (السياسات والترشيحات والحوكمة) في اجتماع مجلـس الإدارة الأول لعـام ٢٠٢١، وقد وافق مجلـس الإدارة في اجتماعه الأول لعام ٢٠٢١ والذي انعقد بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٨ على استقالته.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة الحالية:

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس اللجنة التنفيذية: مجلس الإدارة بصدد تعديل تشكيل اللجنة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٢
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- الخبره: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- الملكية المباشرة: ٦٠،٤٠٧،٤٣٣ سهما بنسبة ١،٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٦٠،٤٠٧،٤٣٣ سهما بنسبة ١،٩٥% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: عضو سابق بغرفة تجارة وصناعة قطر، رئيس مجلس ادارة شركة ادخار للتجارة والمقاولات، ومدير عام شركة الواحة للتجارة والمقاولات
- الملكية المباشرة: ٢٣،٢٥٣،٥٠٣ سهما بنسبة ٧،٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣٩،٢١٨،٥٨٠ سهما بنسبة ١،٢٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- عضو اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية
- الخبرة: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، ورئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣٥,٢٦٣,٤٠٠ سهما بنسبة ١,١٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- تاريخ التعيين فى المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير سابق –الخدمة المدنية وشؤون الإسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية المباشرة: ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد ناصر محمد على آل مذكور الخالدي

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية وماجستير فى الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن .
- الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بنسبة ٠,١٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية وعمل بوزارة الاقتصاد وسفيراً في ألمانيا واليابان
- الملكية المباشرة: ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٥,٥٠٧,٦١٠ سهما بنسبة ٠,٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة

السيد عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله

- عضو مجلس إدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة وفي لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة برادلي – الولايات المتحدة الأمريكية
- الخبرة: شغل عدة مناصب ادارية سابقا منها مدير عام شركة قطر للصناعات التحويلية ، امين عام مساعد في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، عضو مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٤,٠٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,١٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٧,٥٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٢٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات مجلس الإدارة

السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

- عضو غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: نائب رئيس شركة الخور القابضة، ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية المباشرة: ٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات مجلس إدارة

عضو مجلس الإدارة المستقل

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن ٣ اعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لا تزيد ملكية العضو المستقل لأسهم البنك عن ٠,٢٥٪ من رأس مال البنك.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علما بأن اعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

- على رئيس مجلس الإدارة من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
- تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
- إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب؛
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس؛
- ايجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛ و
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر أو غيرها في ذلك.

واجبات نائب رئيس مجلس الادارة

- يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته

واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع /التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.

- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

واجبات عضو مجلس الادارة غير التنفيذي أو المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
- المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- أن يكون حاضرا لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
- أن يكون مسؤولا مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر ولجنة السياسات والترشيحات والحوكمة.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشيا مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في مقر المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يقرره رئيس المجلس بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً. ويُعقد اجتماع المجلس ٦ مرات على الأقل خلال كل سنة مالية. يُقرر عقد الاجتماعات وفقا لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك. عقد المجلس ٦ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١، كانت على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠٢١/٠٢/٠٨
الاجتماع رقم ٢	٢٠٢١/٠٤/٠٥
الاجتماع رقم ٣	٢٠٢١/٠٥/٣١
الاجتماع رقم ٤	٢٠٢١/٠٧/٢٧
الاجتماع رقم ٥	٢٠٢١/٠٩/٢٦
الاجتماع رقم ٦	٢٠٢١/١١/٢٨

مكافآت المجلس

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها استنادا إلى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة *. تجدر الاشارة تم دفع مكافآت للمجلس باجمالي ١٢/٦٩٧ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٠. أما مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠٢١، فلا يزال الأمر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠٢٢.

الإدارات التابعة للمجلس

المستشار القانوني وأمين سرّ مجلس الإدارة:

السيد/ مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣٤ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.

السيد مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس منذ عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس.

الادارة التنفيذية

تتمثل الادارة التنفيذيه في البنك من الرئيس التنفيذي ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي ومسؤولي الدوائر، علما بان اي من المسؤولين لا يملكون اي مساهمات او حصص في اسهم البنك.

الرئيس التنفيذي:

السيد/ راهافان سيتارامان

التحق السيد/ سيتارامان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمساعد مدير عام، ومن ثم عُيّن رئيساً تنفيذياً للبنك عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، ولديه خبرة تزيد عن ٤١ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ سيتارامان حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم وزميل في معهد المحاسبين القانونيين.

رئيس إدارة التدقيق الداخلي:

السيد/ محمد داوود

التحق السيد/ محمد داوود ببنك الدوحة في عام ٢٠١٢ كنائب مدير إدارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لدائرة التدقيق الداخلي عام ٢٠١٦ ولديه خبرة تزيد عن ٢٩ عاماً في مجال المصارف والمؤسسات المالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ محمد داوود حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل.

رئيس إدارة الالتزام بالإنابة:

السيد/ غوث بن إكرام

التحق السيد/ غوث بن إكرام ببنك الدوحة عام ٢٠٠٧ كمدير لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعُين رئيساً لإدارة الالتزام بالإنابة عام ٢٠٢٠ ولديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غوث بن إكرام حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

* ملحق تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك خاص بسياسة المكافآت لاعضاء مجلس الادارة.

عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ سيتارامان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من الهند، وهو محاسب قانوني معتمد، وحاصل أيضاً على عدة شهادات دكتوراه فخرية من عدة جامعات رائدة في العالم من بينها ٣ شهادات دكتوراه في الفلسفة PHD.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية التجارية:

السيد/ علاء عزمي ابو مغلي

التحق السيد/ علاء عزمي ابو مغلي ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ متولياً منصب مساعد مدير عام ولديه خبرة تزيد عن ٢٨ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ علاء عزمي ابو مغلي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

رئيس المجموعة المالية بالانابة:

السيد/ سانجيي جين

التحق السيد/ سانجيي جين ببنك الدوحة عام ٢٠٠٦ متولياً منصب مدير في المجموعة المالية ولديه خبرة تزيد عن ٣١ عاماً وعمل في عدة مؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة، وتم تعيينه كرئيس المجموعة المالية بالانابة خلال عام ٢٠٢١.

السيد/ سانجيي جين حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم وزميل في معهد المحاسبين القانونيين.

رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات والعمليات:

السيد/ بيتر جون كلارك

التحق السيد/ بيتر جون كلارك ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات ولديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ بيتر جون كلارك حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية.

رئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق:

الشيخ/ محمد عبد الله محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد عبد اللّه محمد آل ثاني ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ كرئيس مجموعة الإستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق ولديه خبرة تزيد عن ٢٧ عاماً وعمل بعدة مناصب في القطاع المالي وقطاعات أخرى قبل التحاقه ببنك الدوحة.

الشيخ/ محمد عبد اللّه محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم.

رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة:

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة في عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد:

السيد/ بريك علي المري

التحق السيد/ بريك ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٩.

رئيس مجموعة الخزينة والاستثمار:

السيد/ غودني ادالستينسون

التحق السيد/ غودني ادالستينسون ببنك الدوحة عام

٢٠١٩ كرئيس إدارة الخزينة ولديه خبرة تزيد عن ٢٣ عاماً منها ١٢ سنه في مؤسسات مصرفية ومالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ غودني ادالستينسون حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة:

السيد/ أندريه ليون سنيمان

التحق السيد/ أندريه ليون سنيمان ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ كممثل رئيسي لمكتب البنك التمثيلي بجنوب أفريقيا، وقد تدرج بالمناصب وصولاً إلى رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة. السيد/ أندريه ليون سنيمان لديه خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً في مجال البنوك وهو حاصل على بكالوريوس في الرياضيات.

رئيس إدارة المخاطر بالانابة:

السيد/ طاهر الآغا

التحق السيد/ طاهر الآغا ببنك الدوحة عام ٢٠١٩ متولياً منصب مدير ادارة رقابة الائتمان والبنية التحتية للمخاطر ولديه خبرة تزيد عن ٢٤ عاماً في مجال البنوك وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وتم تعيينه كرئيس ادارة المخاطر بالانابة خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢١، خلفا لرئيس الادارة السابق السيد/ ابهيك جوسوامي والذي استقال من البنك خلال ذلك الشهر.

السيد/ طاهر الآغا حاصل على شهادة ماجستير في ادارة الاعمال.

مكافآت الإدارة العليا

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك. ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء* ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. بلغ اجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٠ كذلك ماتم دفعه خلال عام ٢٠٢١ ما قيمته ٤,٢٦١,٣٩٠ ريال قطري. علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢١ واعتمادها من قبل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢.

فصل منصبي رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما. ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يكون عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تضارب المصالح وتداول المطلعين

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء ادائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا، أو تهم أحد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه لوظيفته باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتدادا لسياسة السرية وتنطبق على جميع الموظفين وعائلاتهم (من الدرجة الأولى) وأعضاء مجلس الإدارة الذين هم مُطلعون على معلومات البنك قبل الإفصاح عنها.

التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

موافقات التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم مراجعتها مسبقا من قبل مجلس ادارة البنك، ومن ثم يتم عرض المعاملات الكبرى على الجمعية العمومية للموافقة عليها بأغلبية الأصوات في غياب الاطراف ذوي العلاقة وذلك بموجب متطلبات وتعليمات هيئة قطر للاسواق المالية.

الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة

يقوم البنك بالافصاح عن الاطراف الهامة ذات العلاقة ومعاملاتهم في بياناته المالية، وكذلك يقوم مجلس الادارة قبل اسبوع على الاقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بتقديم كشفا تفصيليا بالتعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع الأطراف ذات العلاقة.

لجان
مجلس الإدارة

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٣ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر
- لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة
- اللجنة التنفيذية

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر

العضوية

- السيد ناصر خالد عبد الله المسند
  عضو مجلس إدارة مستقل (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.
- السيد/ عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
  عضو مجلس إدارة مستقل، حضر ٦ اجتماعات للجنة.
- السيد ناصر محمد على ال مذكور الخالدي
  عضو مجلس إدارة مستقل، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

علما بان السيد احمد عبدالله احمد الخال كان عضوا في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر حتى تاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٨، ولم يحضر اي اجتماع للجنه خلال العام ٢٠٢١.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات تم عقد ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك عند إعداده أو تحديثه او اذا تطلب الامر ومن ثم عرض توصياتها بهذا الشأن على المجلس، بالاضافة إلى تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للبنك.
- الإشراف على أعمال الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر لاسيما البرامج التدريبية الخاصة التي يعدها البنك، والتأكد من الالتزام بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها.
- مراجعة تعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.
- التنسيق بين ادارة التدقيق الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي.
- تحري الدقة فيما يعرضه البنك على الجمعية العامة وما يفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية.
- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للبنك ومتابعة ما تم بشأنها.
- النظر في أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- وضع ومراجعة سياسات البنك بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذا في الإعتبار أعمال البنك، ومتغيرات السوق، والتوجهات الإستثمارية والتوسعية للبنك.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالبنك ورفعها للمجلس متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.

- مناقشة المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

هذا وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. كما تقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية.
وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.

كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجميعة العامة للمساهمين.

ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات وفقاً للسياسة المعتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات.

أهم القرارات

تكليف الادارة التنفيذية بما يلي:

- استكمال تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستمرارية التقيد بها.
- الالتزام التام بمتطلبات نظام الحوكمة، لاسيما فحص وتقييم الضوابط الرقابية وتقديم التقارير في الموعد المحدد، ومعالجة كافة الملاحظات القائمة لدى البنك.
- الاستمرار بمراقبة وتقييم المخاطر التي تواجه البنك في التعرضات الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط المخاطر وحماية حقوق البنك.
- متابعة التقارير الصادرة عن ادارات التدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر لمعالجة كافة الملاحظات والفجوات لادارات البنك المختلفة وفروعه.
- معالجة كافة الملاحظات والفجوات الرقابية التي اوردها المدقق الخارجي ووضع الضوابط الرقابية الكافية لمنع تكرارها.

- اجراء تقييم شامل لاستراتيجية البنك المتبعة بشان المكاتب التمثيلية.
- تصويب كافة الملاحظات التي أوردتها تقارير الجهات التنظيمية/إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، المتعلقة بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء في الإدارة العامة أو الفروع الخارجية للبنك، كما يجب متابعة الإدارات المعنية لاتخاذ إجراءات التصويب اللازمة حيال الملاحظات المتعلقة بها.
- إصدار تعليمات إلى رؤساء الادارات المعنية، لمعالجة جميع المشكلات والفجوات الحرجة التي تم إبرازها في التقرير السنوي لـمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
- متابعة ادارات البنك المعنية لاستكمال تحديث كافة بيانات العملاء لاسيما تلك المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- تصويب كافة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية والمتمثلة في مصرف قطر المركزي، بنك الكويت المركزي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، بنك الاحتياط الهندي.
- بذل الجهود المطلوبة لتحسين جودة المحفظة الائتمانية، ومعالجة تركز منح التسهيلات الائتمانية على مستوى العميل او المجموعة وكذلك التسهيلات المتعثرة لاسيما ذات الحجم الكبير.
- الانتهاء من استكمال كافة الجوانب المتعلقة بمشروع استمرارية الأعمال للبنك وفروعه الخارجية.
- معالجة الفجوات المتعلقة بتكنولوجيا امن المعلومات واطار الامن السيبراني وكذلك كافة المخاطر الاخرى ذات الصلة.
- مناقشة تقرير الالتزام الخاص بالشركة التابعة «شركة شرق للتامين» لتقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات والتعليمات الصادرة.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر لعام ٢٠٢١ ما قيمته ٢٠٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة

العضوية

- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد/ أحمد عبد الله أحمد الخال
عضو غير تنفيذي (عضواً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله
عضو مستقل (عضواً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة

علما بان الشيخ عبدالله بن محمد بن جبر ال ثاني كان عضوا في لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة حتى تاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٨، ولم يحضر اي اجتماع خلال العام ٢٠٢١.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة اجتماعان وقد تم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

اهم الواجبات والمسؤوليات

تقوم اللجنة بمراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق حوكمة الشركات لدى بنك الدوحة، كما تقوم أيضاً برصد وترشيح الأعضاء الجدد للمجلس ممن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة نيابة عن البنك والمساهمين. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار توافر العدد الكافي من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم

كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. وتقوم اللجنة بتقييم الأعضاء المرشحين للمجلس استناداً لمعايير منها الاستقامة والحكمة والخبرات المكتسبة والقدرة على تكريس الوقت الكافي لإدارة شؤون البنك.

تقوم اللجنة بالموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً وضع اللائحة العامة لمكافآت وامتيازات المجلس والرئيس التنفيذي وكبار الموظفين التنفيذيين المرتكزة على أساس تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية ذات المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما يتم عرض مخصصات وامتيازات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة في نهاية كل سنة مالية للموافقة عليها.

أهم القرارات

- قررت اللجنة بالإجماع تكليف الرئيس التنفيذي بالإشراف المباشر على متابعة تصويب كافة الفجوات الرقابية والملاحظات القائمة بتقرير أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك ورفع تقرير للعضو المنتدب ورئيس اللجنة قبل ٢٠٢١/١٢/٣١ يؤكد تصويب كافة الفجوات والملاحظات على أن يتضمن هذا التقرير بيان بالفجوات والملاحظات وتصنيف الملاحظة من حيث المخاطر والإدارة المعنية بتصويبها.
- اعتماد ادلة سياسات عمل جديدة ومحدثة للبنك بعدد ٢٤ دليل، من ضمنها ١١ دليل للمكتب الرئيسي وكذلك ١٣ دليل للفروع الخارجية خلال العام ٢٠٢١.

العضوية

- الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة.
- السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان
نائب رئيس مجلس الإدارة، حضر جميع اجتماعات اللجنة.
- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب، حضر جميع اجتماعات اللجنة.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب سياسة الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة وتم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

- اعتمدت اللجنة بالإجماع مذكرة الرئيس التنفيذي المرفقة بأجندة الاجتماع بشأن تحسينات مسار إجراءات مراجعة واعتماد أدلة السياسات والإجراءات.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢١ ما قيمته ٩٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

اللجنة التنفيذية

مجلس الادارة بصدد تعديل تشكيل اللجنة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٢ تماشيا مع احدث التعديلات التشريعية ذات الصلة.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة و على أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقا لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس و كذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

أهم القرارات

- اتخاذ قرار ائتماني بشان تسهيلات بعض العملاء والموافقة على توصيات لجنة الائتمان باعادة جدولة تسهيلات بعض العملاء.
- الموافقة على توصيات ادارة تكنولوجيا المعلومات ولجنة العطاءات لمشروع خاص بتكنولوجيا المعلومات تتراوح قيمته ٥/٢١٣ مليون دولار امريكي على مدار ٣ سنوات بحد اقصى.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢١ ما قيمته ١٢٠,٠٠٠ ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

الرقابة الداخلية

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.

تقييم الرقابة الداخلية

يقوم البنك ومن خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالنظر في اطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنه تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في ادارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات إلى مجلس الادارة لتقييمها ولضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة.

وقد قامت ادارة البنك باتخاذ الخطوات المبيّنة أدناه لتحقيق الالتزام بمتطلبات نظام الحوكمة:

- اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دوليًا للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO)؛
- إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لحصر العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- الانتهاء من إعداد مستندات مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
- تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية؛
- تقييم الإدارة بشأن تقييم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، وقياس مدى فاعليتها التشغيلية.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠٢١.

الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق التدقيق اي اعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

إدارة المخاطر

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/ اكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

يتولى حاليا السادة كي بي ام جي اعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه بما فيها حسابات الفروع الخارجية (باستثناء فروع الهند لعام ٢٠٢١) وحسابات شركة بنك الدوحة للتامين بالاضافة إلى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠٢١ مبلغ ٣,٦٥٠,٠٠٠ ريال قطري.

وقد حصلنا على عرضي أسعار من مكتبي تدقيق معروفين تم عرضهما على الجمعية العامة العادية للمساهمين وانتهت باختيار مكتب السادة كي بي ام جي لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠٢١.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية الجوهرية

لم يتم رفع دعاوي قضائية من قبل مجموعة البنك وشركاته التابعه او ضده ذات تاثير مالي تزيد عن نسبة ٥٪ من حقوق المساهين خلال عام ٢٠٢١.

وسائل الاتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحه مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال باي مستثمرين في الاسواق وتكون حلقه وصل بينهم وبين ادارة البنك ورئيس مجلس للادارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

الإفصاح عن المخالفات والانتهاكات

للبنك سياسة معتمدة للكشف عن المخالفات والانتهاكات التي قد تؤثر سلباً على البنك. ووفقا لتلك السياسة، فانه في حال وجود بلاغات تثبت صحتها يتم ابلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بالقضايا الجوهرية التي يثيرها المبلغون في هذه البلاغات وضمن سرية وحماية تامه لهم من خلال بريد الكتروني يتم الوصول اليه فقط من قبل رئيس ادارة التدقيق الداخلي، حيث انه يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر. تعتمد الاجراءات التي يتخذها البنك على طبيعة المخالفة، كما ان اية توصيات صادرة عن لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر يتم اعتمادها من قبل مجلس الادارة.

تجدر الاشارة إلى انه تم استلام بلاغ واحد من قبل شخص مجهول الهوية عبر البريد الالكتروني المخصص لقناة الإبلاغ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ وتم مراسلة ذلك المبلغ للحصول على معلومات اضافية من اجل البحث والتقصي واتخاذ القرار بشان هذا البلاغ، وتم تحويل البلاغ للتحقيق خلال عام ٢٠٢١. وخلال العام ٢٠٢١، تم استلام بلاغ اخر يتعلق بحركات بطاقة ائتمان وتم التحقق من الجهة المبلغة ولم يكن هناك اي حركات مشكوك فيها وتم الرد على العميل بموجب ايميل مؤرخ ٢٠٢١/١٢/٢٢ واغلاق البلاغ، ولم يستلم اي مراسلات اخرى من العميل منذ ذلك التاريخ.

واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

واجب الحصول على المعلومات

يمتلك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على

وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها علما بانه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة. ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل اسهمه ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي او بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد اعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي ان يمتلك بشكل مباشر او غير مباشر اكثر من ٥٪ من أسهم البنك، ويستثنى من احكام الحد الاقصى للتملك ما تملكه دولة قطر، او مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والصناديق التابعة للهيئة العامة للتقاعد والتامينات الاجتماعية، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الاشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضا متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوما من تاريخ الطلب. وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥٪ من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة بحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد سياسة العلاقات مع المستثمرين، والتي تسلط الضوء على حقوق المساهمين والإجراءات فيما يتعلق بالتعامل مع تصويت المساهمين والحضور والاعتراض والتواصل والحصول على المعلومات وغير ذلك.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية والموقع الالكتروني للبنك، ومن ثم تقوم لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات

الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك والموقع الالكتروني للبنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقا لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادىء الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويا اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

قام بنك الدوحه باعتماد آلية محددة لحماية حقوق المساهمين في حالة إبرام البنك صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال البنك. حيث انه في حال عزم البنك على إبرام أي صفقة او مجموعة من الصفقات المتصلة تهدف إلى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصّرف (باستثناء انشاء الضمانات) بأصول البنك أو الأصول التي سيكتسبها البنك أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل البنك والتي تتجاوز قيمتها الاجمالية (١٠٪) من القيمة السوقية للبنك أو قيمة صافي أصول البنك وفقاً لأخر بيانات مالية مُعلنة، وكان من شأن تلك الصفقة او الصفقات ان تخل بملكية رأس المال او قد تضر بمصلحة وحقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة، فان البنك سيقوم بعرض الامر على الجمعية العامة، وفي حال اعتراض المساهمين على تلك الصفقات، يجب أن يدون ذلك الاعتراض في محضر اجتماع الجمعية العمومية وان يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حقوق تلك المساهمين.

كما انه بموجب النظام الاساسي للبنك، يجوز للأقلية ممن يملك أقل من ١٠ الاف سهم من اسهم البنك ترشيح اي منهم لعضوية مجلس الإدارة ليكون ممثلاً للأقلية على أن تكون ملكيتهم مجتمعين ٠,٧٥٪ على الأقل من رأس المال وهي نسبة التملك المطلوبة للترشح لعضوية المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الاسهم

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحه بحسب الجنسيه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
قطر	2,736,905,244	88.27%
مجلس التعاون	59,782,684	1.93%
دول عربية	28,692,729	0.93%
آسيا	8,566,789	0.28%
أوروبا	105,518,798	3.40%
أفريقيا	1,288,443	0.04%
أمريكا	131,946,870	4.25%
أخرى	27,765,463	0.90%
المجموع	3,100,467,020	100%

بلغ عدد المساهمين ٢,٩٥٤ مساهما كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ ولا يوجد اي مساهم يمتلك اكثر من ٥٪ باستثناء دولة قطر (جهاز قطر للاستثمار بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,١٥٪ وصندوق المعاشات (الهيئة العامة للتقاعد) بمساهمة بنسبة ٦,٦٧٪)، وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح، ويراعي عدم التمييز على اساس العرق او الجنس او الدين بين اصحاب المصالح سواء المساهمين او ممن لهم صفة او مصلحة فيها كالعاملين، والعملاء وغيرهم.

قام البنك بوضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى، بالاضافة إلى تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، لاسيما وانه يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة.

كما يلتزم البنك بالمحافظة على حقوق اصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته على ان يرفق بطلبه ما يثبت صفته، ويلتزم البنك بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الاخرين، كما تم اعتماد الية لتلقي وفحص الشكاوي والبلاغات بشان كل ما يمس مصالح البنك مع ضمان سرية الشكوى او البَلاغ وحماية مقدمه، ويتم الرد علي تلك الشكاوي والبلاغات ضمن اجال محددة.

حق المجتمع ومسؤولية البنك الاجتماعية

يعدّ بنك الدوحة أحد المؤسسات المالية المتكاملة الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي وأحد أكثر المؤيدين الفاعلين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتجسد هذا التأييد في دعم البنك المستمر لمبادرات حماية البيئة والأنشطة الاجتماعية والجماعات التي تدعم الممارسات المستدامة. وقد تعزّزت مكانة البنك الريادية في مجال الاستدامة العالمية بعد اختياره للانضمام إلى مؤشر «FTSE-4Good» للأسواق الناشئة، واحتفاظ البنك بمركزه القيادي في تصنيفات «إي إس جي إنفست» في مجال الاستدامة. كما تم اختيار البنك أيضًا للانضمام إلى مؤشر MSCI وبورصة قطر للاستدامة الذي تم إطلاقه في شهر نوفمبر من عام ٢٠٢١. وانطلاقاً من التزام البنك الراسخ بالقضايا البيئية والمشاركة المجتمعية على مدار العقود الماضية، كان بنك الدوحة أول مؤسسة مالية في قطر تصدر تقريرًا سنويًا للاستدامة يوضح نهج البنك في التعامل مع كافة الأطراف ذات المصلحة بما في ذلك استراتيجيته المتعلقة بالبيئة.

وبموجب ميثاق مجموعة بنك الدوحة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، اصبح البنك رائدًا في مجال التوعية بقضايا البيئة وتغير المناخ في قطر، وتتمثل رؤية البنك في قيادة الطريق كمؤسسة مصرفية خضراء من خلال تشجيع أصحاب الحسابات على التحوّل إلى الخدمات المصرفية اللاورقية. وإلى جانب هذه المنتجات، أصبح بنك الدوحة يحتل مركز الصدارة في قطر ومنطقة الشرق الأوسط في مجال دعم القضايا البيئية عبر أنشطته ومبادراته المتعددة على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما يستضيف البنك ويُنظّم العديد من الأنشطة الخضراء الهادفة إلى تحفيز العملاء على المشاركة وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع وتشجيعهم على تبني الثقافة الخضراء ودعم البيئة.

لقد أطلق البنك منذ سنوات برنامجًا للمدارس البيئية وهو مخصص لقضايا البيئة من أجل تشجيع المدارس على المشاركة الفعالة في تطبيق أفضل الممارسات البيئية الصحيحة. ويكمن الهدف من هذه المبادرة في زيادة الوعي البيئي وتشجيع الأطفال في المدارس على أن يصبحوا من المناصرين للبيئة والمحافظين عليها منذ الصغر. ويقوم هذا البرنامج على توجيه ومساعدة ودعم طلبة المدارس والعمل معهم في مسيرتهم نحو الاستدامة البيئية من خلال توفير إطار عمل لترسيخ هذه المبادئ في عقول الطلبة. ويعمل هذا البرنامج بمرونة ويشجع على الإبداع والابتكار في الطريقة التي تخطط بها المدارس للتحوّل إلى مؤسسات صديقة للبيئة.

هذا وسيقوم البنك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بمراجعة أداء المدارس التي شاركت في برنامج المدارس البيئية خلال العام ٢٠٢١ من أجل تكريم المدارس الفائزة وتشجيع كافة المدارس على انتهاج الممارسات المراعية للبيئة.

وتتضمن مسؤولية البنك الاجتماعية تقديم الدعم والمساندة للطلاب الطموحين بصورة خاصة وشريحة الشباب بصورة عامة. ويطمح بنك الدوحة إلى أن يصبح طلاب المدارس قادة يافعين في تعزيز الوعي البيئي، وأن تسعى المدارس باستمرار لمناصرة قضايا البيئة لجعل العالم مكان أفضل للعيش من خلال تمكينهم من إحداث تأثير إيجابي لصالح البيئة والمجتمع.

هذا ويتطلع بنك الدوحة إلى مستقبل واعد تتوفر فيه خدمات وخبرات مصرفية أفضل لعملاء البنك وعائدات أكبر للمساهمين وظروف عمل أفضل للموظفين. وقد أصبح البنك، بصفته أحد الداعمين الرئيسيين للتنمية المستدامة في دولة قطر، أول بنك قطري ينضمّ إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهو مبادرة من الأمم المتحدة ترمي إلى تشجيع الشركات في جميع أنحاء العالم على تبني سياسات مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا. كما أن البنك هو أحد الداعمين الفاعلين للبرنامج الوطني «قطر نظيفة وخضراء»، وذلك تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، مع استمراره في دعم برنامج المدارس البيئية في قطر. وتوفر الأنشطة الخضراء قاعدة لبناء وعي عالمي بقضايا البيئة، كما أنها تعزز التعاون بين المنظمات والشركات الدولية المتخصصة في التقنيات البيئية والطاقة المستدامة.

هذا ويشدّد مجلس إدارة بنك الدوحة على استمراره في بذل كافة الجهود اللازمة لدعم التنمية البيئية والتي من شأنها في نهاية المطاف أن تدعم مسيرة التنمية في البلاد ككل. كما ويتطلع البنك أيضاً إلى تعزيز دوره في المحافظة على البيئة ودعم مساعي المنظمات الوطنية الأخرى الهادفة إلى الحدّ من تدهور الأنظمة البيئية والمحافظة على الموارد المتجددة وغير المتجددة.

وينتهج بنك الدوحة على الدوام سياسة بيئية واضحة المعالم تبنّت العديد من المبادئ الإرشادية الصديقة للبيئة مثل تقليل استخدام الأوراق وإعادة استخدامها وتدويرها. وقد تمكّن بنك الدوحة من الوصول إلى قطاع أكبر من المجتمع من خلال أنشطته المتعددة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يلتزم البنك بالفعل بزيادة الوعي الاجتماعي بالقضايا البيئية ويركز على التحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم والمنطقة. ومن بين المبادرات التي تبناها البنك لدعم جهود الدولة

الرامية لتحقيق رؤيتها نحو «قطر خضراء» ما يلي:

- إطلاق موقع إلكتروني مخصص للصيرفة الخضراء
- برنامج المدارس البيئية
- تنظيف الشواطئ
- الحسابات الخضراء وكشوف الحساب الإلكترونية
- المعاملات المصرفية اللاورقية
- المنتجات المصرفية الخضراء، مثل الرهون العقارية الخضراء
- غرس الأشجار
- لجنة الصيرفة الخضراء
- لجنة المدارس البيئية
- المشاركة في الأحداث العالمية المرتبطة بحماية الكرة الأرضية
- سباق الدانة الأخضر السنوي للركض
- حملات التوعية من خلال أجهزة الصراف الآلي
- النماذج الخضراء – حيث يتم توجيه نموذج فتح الحساب الإلكتروني والنماذج المقدمة إلى قسم المبيعات المباشرة
- إعادة تدوير الأوراق والنفايات:

- يتم فرز القمامة القابلة للتحلل وغير القابلة للتحلل في جميع مقرات البنك.
- يتم فصل جميع الأوراق الممزقة والكرتون الفارغ غير القابل للاستخدام لأغراض إعادة التدوير.
- لدى البنك مورّد مسؤول عن جمع الأوراق لإعادة التدوير بشكل منتظم.

- ساعة الأرض
- استخدام الإضاءة الطبيعية، وأضواء LED، ومثبتات التيار الكهربائي، وأنظمة الإقفال التلقائي، الخ:

- تركيب مصابيح LED فقط لجميع المشاريع الحديثة والجارية.
- استبدال لمبات الهالوجين القديمة بمصابيح LED لتوفير الطاقة.
- اتباع نظام التحكم في الإضاءة الذي يتوقف عن التشغيل تلقائيا بعد ساعات الدوام الرسمي.
- اتباع أحدث أنظمة إدارة المباني في التدفئة، والتهوية، وتكييف الهواء، جنبا إلى جنب مع الأنظمة الميكانيكية الأخرى التي تتحكم باستخدام الطاقة والمحافظة عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لبنك الدوحة موقع إلكتروني للصيرفة الخضراء متاح على شبكة الإنترنت (www.dohagreenbank.com). ويعرض هذا الموقع المبادرات المختلفة التي اتخذها البنك والأنشطة التي يعتزم القيام بها والمشاريع والخدمات والمنتجات التي يخطط لإطلاقها، كما يضم مقالات ومقاطع فيديو متعلقة بالبيئة. ومن بين هذه الأنشطة والبرامج إطلاق حملات لغرس الأشجار وتنظيف الشواطئ وإعادة تدوير النفايات والمخلفات وإدارتها. ومن ناحية أخرى تم تصميم كتيبات ونشرات ولوحات إعلانية تتضمن الشعار الأخضر لبنك الدوحة وهو: «حافظ على البيئة مع بنك الدوحة – إنه الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله»، بهدف توصيل رسالة البنك الخضراء إلى العامة وزيادة حجم التعاون بين القطاعات المختلفة في المجتمع من أجل الوصول إلى عالم أفضل.

لقد اتخذ بنك الدوحة تدابير استباقية مختلفة لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري وتداعياتها، وحرص على غرس مفهوم ترشيد الطاقة لتصبح جزءا من ثقافة المؤسسة العامة. كما يشجع بنك الدوحة موظفيه وباستمرار على تقديم أفكارهم بشأن ترشيد الطاقة وتتم مكافأتهم عليها. وفي هذا السياق يحرص البنك على أن يكون كياناً محايداً للكربون، حيث تم بالفعل حثّ فروع ودوائر البنك المختلفة على ترشيد الطاقة في مقار عملهم من خلال إطفاء الأنوار وأنظمة التكييف والمعدات الأخرى عند عدم استخدامها، إضافة إلى ترشيد

استخدام المياه والتنقل معا لاستخدام عدد أقل من السيارات وعدم استخدام المواد غير القابلة للتحلل وتشجيع إعادة تدوير المخلفات والتخلص الصحيح منها، إضافة إلى شراء السلع والبضائع الصديقة للبيئة، وما هذه التدابير إلا خطوات بسيطة إلا أنها ستحدث فرقًا كبيرًا.

وإضافة إلى ذلك، تم دمج الوعي البيئي في عمليات بنك الدوحة اليومية من خلال جلسات تبادل المعرفة والمعاملات المصرفية اللاورقية وتنظيم حملات التوعية بشأن المسؤولية الاجتماعية للعمل تدريجيًا على غرس «الثقافة الخضراء» في المؤسسة. كما تساعد الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها بنك الدوحة في التقليل بصورة كبيرة من استخدام الورق وهدره والحدّ من انبعاثات الكربون. كما تشجع عملاء البنك على المحافظة على البيئة أثناء ممارستهم لأنشطتهم المختلفة. هذا وتركز مبادرات المسؤولية الاجتماعية على الندوات وجلسات تبادل المعرفة وحملات التوعية بالإضافة إلى دعم الأنشطة الثقافية والنشرات الإلكترونية وزيارة المدارس والتبرعات الخيرية وغيرها.

ويحرص بنك الدوحة بانتظام على إقامة سباق الدانة الأخضر للجري، والذي يعد أحد أهم الحملات التي ينظمها البنك وتهدف إلى زيادة الوعي وتشجيع الأفراد على مناصرة قضايا البيئة خلال أنشطتهم الحياتية اليومية، حيث يجمع مشاركين من مختلف الفئات العمرية والمجتمعية والجنسيات ممن يقبلوا بحماس للمشاركة في السباق. وفتحت الفعالية الباب لمشاركة المحترفين الرياضيين وفئات عمرية مختلفة من النساء والرجال ومحبي الرياضة وعدد من الجمعيات الاجتماعية والثقافية. وقد استضاف البنك هذا الحدث طوال الخمسة عشر عامًا الماضية، إلا أنه قام بتأجيل نسخة العام ٢٠٢١ نظرًا للظروف الخاصة بجائحة كورونا. ويخطط البنك لاستئناف استضافة سباق الدانة الأخضر للجري في العام ٢٠٢٢ بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية المعنية بالدولة.

يحرص بنك الدوحة على دعم جميع المبادرات التي لها تأثيراً إيجابياً على حياة الفئات الأقل حظاً من المجتمعات. وكجزء من هذا الالتزام، يعمل البنك في كل عام على تقديم مساعدات مالية إلى مؤسسات غير ربحية رائدة في قطر، وقد تطور هذا التقليد ليصبح جزءاً لا يتجزأ من برنامج المسؤولية الاجتماعية لبنك الدوحة. واستمرارًا لدوره الوطني والمجتمعي وحرصه على الالتزام بمسؤولياته الاجتماعية، قدّم بنك الدوحة تبرعات لدعم مبادرة قطر الخيرية «علمني»، وكذلك حملة «الشتاء الدافئ» التي أطلقها الهلال الأحمر القطري.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ ١٧/٥٧٦ مليون ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وهي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباح البنك السنوية عن عام ٢٠٢٠ تماشياً مع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠١١. علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام ٢٠٢١ بعد اعتماد نتائج اعمال البنك خلال عام ٢٠٢٢.

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر ٢٤ فرعاً ومكتبين دفع و٣ فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٩٦ جهاز من ضمنها ثلاثة أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وثلاثة أجهزة بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ٦ فروع خارجية منها فرعين في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت و٣ فروع في كل من مومباي وكوتشي وتشيناي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى ١٤ مكتبا تمثيليا في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونج كونج وجنوب أفريقيا وبنجلاديش وسيريلانكا ونيبال.

كما يمتلك البنك أيضا شركتي الدوحة للتمويل المحدودة وبنك الدوحة للاوراق المالية المحدودة وهي مسجلة في جزر الكايمن وكذلك شركة شرق للتأمين مسجلة في مركز قطر للمال، وهي جميعها شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل، إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٤,٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والتشريعات الأخرى والكيانات القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كلّفنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة لما إذا كان لدى البنك عملية جاهزة للالتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كان البنك ملتزمًا بـ متطلبات النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة «تقييمه فيما إذا كان لدى البنك سياسة مطبقة للامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وامتثال البنك لمواد النظام» («البيان»)، والذي تمت مشاركته مع كي بي أم جي بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٢ وأرفقها كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطة البنك.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده البنك وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، لدى البنك سياسة مطبقة للامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كان البنك يمتثل لمتطلبات مواد الرمز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كأساس لاستنتاجنا للتأكيد المحدود.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين «قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)» (قواعد السلوك الأخلاقي)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لالتزام البنك لمكونات النظام وظروف أخرى للارتباط، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لالتزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف أخرى للارتباط، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمن ارتباطنا تقييم مدى ملاءمة التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام البنك بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الأساليب والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة مواد النظام؛
- فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام البنك بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام البنك بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات الحوكمة ، وغيرها).

كجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك والتي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم أُعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية ،بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في بعض المعايير النوعية في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ، فإن العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة و المتطلبات القانونية تعتمد على الموظفين الذين يطبقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال ، وفي بعض الحالات لن يحتفظ بسجلات التدقيق.

المعايير

معايير هذا الارتباط هي تقييم عملية الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والالتزام بمواد النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى البنك نظام قائم للإلتزام بنظام هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والتزام البنك بمواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. الي أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١ مارس ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

* المرفقات: بيان الإدارة حول الالتزام بالنظام وقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

مجلس إدارة بنك الدوحة «ش.م.ع.ق» («البنك») والشركات التابعة له (مجتمعة «المجموعة») هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية المناسبة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة»). إن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضًا ضوابط وإجراءات الإفصاح الخاصة بنا المصممة لمنع الأخطاء.

مخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية في أنه إما أن البيانات المالية الموحدة لا تُعرض بصورة عادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو أن نشر البيانات المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات أو إفصاحات البيان المالي على أخطاء (أو حالات سهو) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

لتقييد مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضًا بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة وفقًا للمعايير المقررة في إطار العمل المتكامل – للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي («لجنة المؤسسات الراعية»). توصي لجنة المؤسسات الراعية بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام ضوابط الرقابة الداخلية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيان المالي التالية:

- الوجود / الحدوث – الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد أُجريت؛
- الاكتمال – يتم تسجيل جميع المعاملات، وإدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة؛
- التقييم / القياس – يتم تسجيل الأصول والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية – يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول ومطلوبات؛
- العرض والإفصاح – التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن

مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر تأكيداً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام ضوابط الرقابة الداخلية هذا. وبالتالي، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء وحالات الاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام ضوابط المراقبة الداخلية حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام المعنية في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع مهام الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يشارك بتشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين ذوي مهام مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

ضوابط للحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات؛
- التشغيل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية؛
- وقائية أو كشفية بطبيعتها؛
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تتضمن الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية؛
- ميزة المكونات الآلية و/أو اليدوية. الضوابط التلقائية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق ضوابط المهام وعملية التحقق من الواجهة على اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية

للسنة المالية ٢٠٢١، أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع مراعاة الآتي:

- خطورة أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي الموحد، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية بند البيانات المالية لحدوث خطأ فيه؛
- قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت وكمية الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال. يتم الحصول على الأدلة نفسها من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا للتقييم، حيث إن مثل هذه الأدلة قد توجه انتباه الإدارة إلى مشكلات الرقابة الإضافية أو قد تدعم النتائج.

وتضمن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك عمليات الإقراض ومخاطر الائتمان (الشركات والأفراد)، وسحب الودائع، والخزينة (التحوط وإدارة المخاطر وتمويل الاستثمار)، وعملية طلب الخدمات وشرائها (Procure to pay)، والموارد البشرية والالتزام والتمويل التجاري ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية. وتضمن التقييم أيضًا قياس لفعالية تصميم وتنفيذ تشغيل عناصر الضوابط الرقابية على مستوى المؤسسة، والإفصاحات، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وتوصلت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

سنجاي جين

رئيس الإدارة المالية بالإنابة

راهافان سيتارامان

الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

العضو المنتدب

تقرير التأكيد
المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفَنا مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة») للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ («البيان»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقّع نيابة عن مجلس الإدارة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٢ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفاعليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات إدارة مخاطر الإقراض والائتمان (للشركات والأفراد)، وتلقي الودائع، والخزينة والاستثمار وتمويل المتاجرة والشراء إلى الدفع، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والضوابط العامة على تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى الشركة، وضوابط الإفصاح، والالتزام، والموارد البشرية؛
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛ و
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـ COSO («لجنة المنظمات الراعية» أو «إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء

الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن أيضا وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. الذي يتطلب التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيدٍ معقولٍ حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (الذي يتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛

- ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.

- فحص خطوات سير الاجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الاجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛

- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛

- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛

- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و

- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي ستدرج في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم اعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفاعليتها التشغيلية. وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

في رأينا، وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعّال وفقاً لإطار COSO كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في البنك وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في البنك ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للبنك) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

١ مارس ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

الهيكل التنظيمي

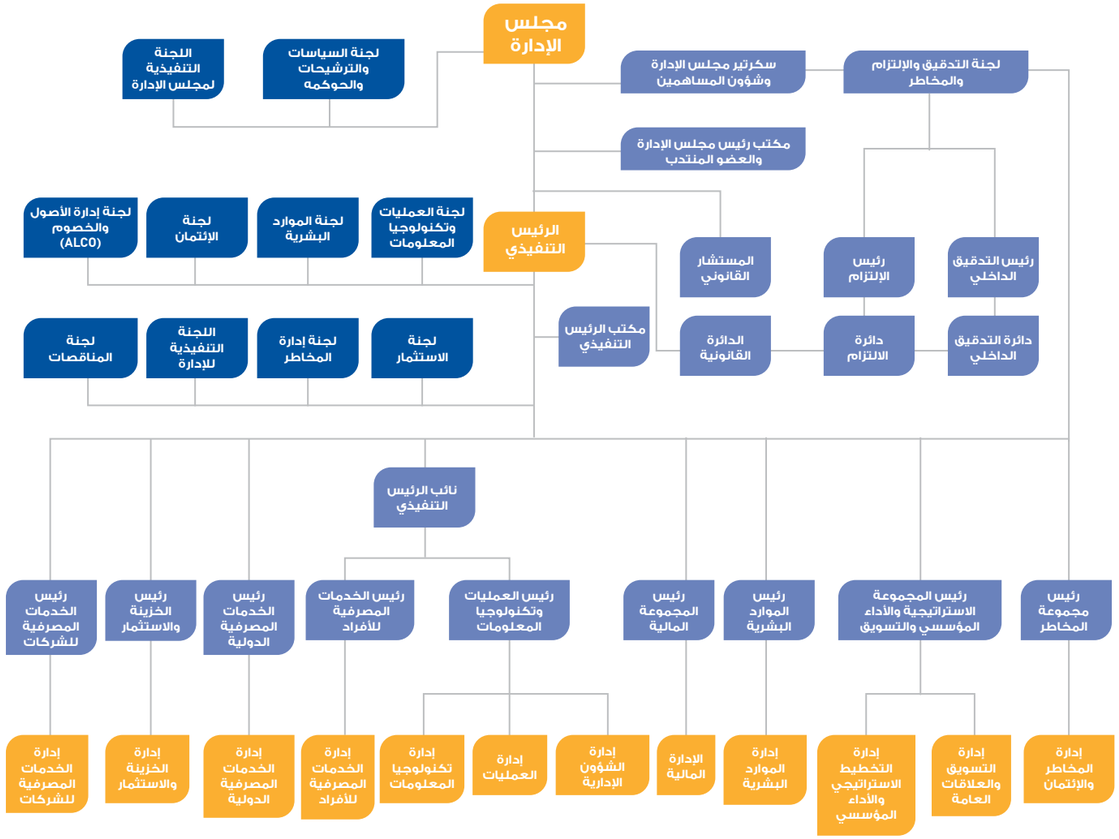

الملاحظة الأولى: يمكن إضافة اللجان طالما ادوارها مبررة ومحددة . إضافة إلى ذلك فإن الإرشادات تم تقديمها في تقرير ايرنست اند يونغ كجزء من مشروع هورايزون.

الملاحظة الثانية: ان مجلس الإدارة ممثل بسعادة العضو المنتدب وإن الرئيس التنفيذي يتبع له في الأعمال اليومية حيث انه يمثل مجلس الإدارة.

الملاحظة الثالثة: حيث ان مجلس الإدارة قد خول سعادة العضو المنتدب لينوب عن مجلس الإدارة. فإن الأمور التي تخص الوظائف الرقابية في البنك قد تم توثيقها في تفويض السلطة لهذه الوظائف.

النتائج المالية

إجمالي الموجودات
(مليون ريال قطري)

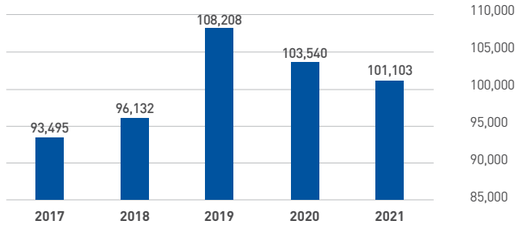

صافي القروض والسلف
(مليون ريال قطري)

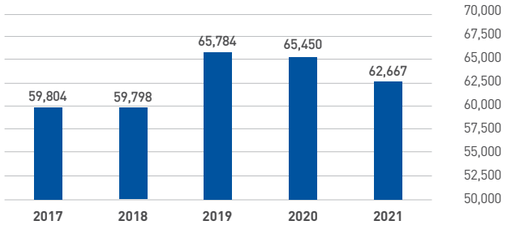

إجمالي الودائع
(مليون ريال قطري)

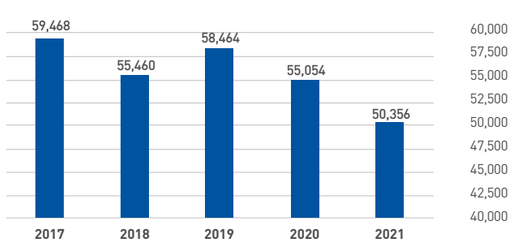

إجمالي حقوق الملكية
(مليون ريال قطري)

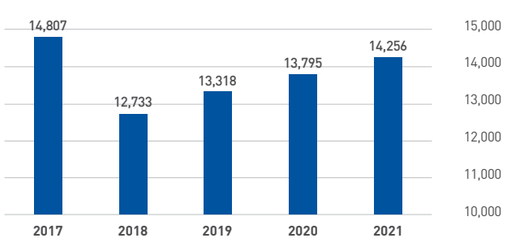

صافي الربح
(مليون ريال قطري)

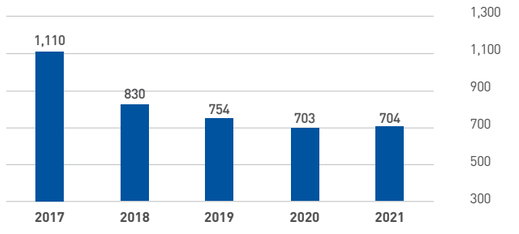

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)

البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليهم معًا باسم «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) («قواعد السلوك الأخلاقي») والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للبنك في دولة قطر، وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية، وفقا لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى في أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تناولنا هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حول تلك البيانات المالية الموحدة، ولا نقدم رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

راجع الإيضاحات ٣ (ز)، ٤(ب)، ٥ (أ)، ٥(ب)، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤ و١٩ حول البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الأساسي

لقد حددنا أن هذا الأمر يُعد أمر تدقيق أساسي نظرًا لأن:

- انخفاض قيمة الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان ينطوي على:
  - متطلبات محاسبية معقدة، تتضمن الافتراضات والتقديرات والأحكام التي يعتمد عليها تحديد انخفاض القيمة؛
  - مخاطر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على قرارات المنهجية والصياغة،
  - قابلية التحيز من جانب الإدارة عند إصدار الأحكام لتحديد نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة، و متطلبات الإفصاح المعقدة.
- لقد أثرت جائحة كوفيد –١٩ تأثيرا كبيرا على تحديد الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة. الافتراضات بخصوص الملمح الاقتصادي أكثر شكا مما يزيد من مستوى الأحكام المطلوب من المجموعة القيام بها لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ومخاطر التدقيق المرتبطة بها.
- بلغت الموجودات المالية للمجموعة، المدرجة في الميزانية العمومية وخارجها، الخاضعة لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١١٦,٦٤٧ مليون ريال قطري (مبلغ ١٢١,١٩٩ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠) ومن ثم فهي جزء جوهري من بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة إلى ذلك، كان إجمالي المخصص الذي اعترفت به المجموعة في هذه البيانات المالية مبلغ ١,٤٨٥ مليون ريال قطري، في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مبلغ ١,٣٦٥ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠)، ومن ثم فهو يمثل جزء جوهري من بيان الدخل الموحد.

كيفية تناول الأمر في أعمال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية على أساس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وفهمنا للأعمال والممارسات المتبعة في هذا القطاع.
- تأكيد فهمنا للعمليات والأنظمة والضوابط الجديدة أو المعدلة التي تتبعها الإدارة، بما في ذلك الضوابط المطبقة على تطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد واختبار الضوابط ذات الصلة.
- إشراك متخصصين في تدقيق تقنية المعلومات لاختبار أنظمة تقنية المعلومات والضوابط ذات الصلة.
- تقييم معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية للإدارة في احتساب المخصصات، بما في ذلك اختيار الأساليب والنماذج والافتراضات ومصادر البيانات في ضوء تأثير جائحة كوفيد–١٩.
- إشراك متخصصين في إدارة المخاطر المالية
  - للنظر في الافتراضات/ الأحكام الهامة المتعلقة بتصنيف المخاطر الائتمانية، والزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية، وتعريف التخلف عن السداد، واحتمالية التخلف عن السداد، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومعدلات الاسترداد، متضمنة تأثير جائحة كوفيد–١٩؛ و
  - لتقييم مدى ملاءمة واختبار الصحة المحاسبية لنماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المطبقة؛
- إشراك متخصصي تقييم من أجل تقييم المدخلات والافتراضات والتقنيات التي يستخدمها المقيمون الذين كلفتهم المجموعة بتقييم الضمانات العقارية المتعلقة بتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة متضمنة تأثير جائحة كوفيد–١٩.
- تقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المدخلة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم مدى معقولية التعديلات اللاحقة للنموذج واختبارها، خصوصا في ضوء تأثير التقلبات التي تسبب فيها تأثير جائحة كوفيد–١٩.
- إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينة من القروض والسلف العاملة والمتعثرة.
- تقييم كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك («التقرير السنوي»)، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة للبنك وتقرير مدقق الحسابات الصادر عليها. حصلنا، قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، على تقرير مجلس الإدارة، والذي يشكل جزءًا من التقرير السنوي، ويتوقع أن تتاح لنا الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي عقب ذلك التاريخ.

رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر ولن نعبر عن أي شكل من أشكال نتيجة التأكيد عليه.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو عليها أنها تعرضت لتحريف جوهري.

بناءً على العمل الذي قمنا به بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا أن نفصح عنها في تقريرنا. ليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يرغب مجلس الإدارة إما في تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، التوقع بصورة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.
- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات

الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على إجراء أعمال التدقيق للمجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات، متى كان ذلك ممكناً.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، تحديد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنع قانون أو لائحة من الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما هو مطلوب بموجب قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والتعديلات عليه فإننا نفيد أيضاً بما يلي:

(١) لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

(٢) يحتفظ البنك بسجلات محاسبية مناسبة وتتفق بياناته المالية الموحدة معها؛

(٣) لقد قرأنا تقرير مجلس الإدارة المراد تضمينه في التقرير السنوي، وتتفق المعلومات المالية الواردة فيه مع دفاتر وسجلات البنك؛ و

(٤) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، أو لبنود النظام الأساسي للبنك وأية تعديلات طرأت عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للبنك أو أدائه كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١ مارس ٢٠٢٢
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيام
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥١)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي رخصة رقم ١٢٠١٥٣

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	2021	2020
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	**5,887,367**	6,895,185
مستحقات من بنوك	**5,364,929**	3,673,577
قروض وسلف للعملاء	**62,667,285**	65,450,036
استثمارات في أوراق مالية	**25,082,873**	24,667,333
استثمار في شركة زميلة	**10,758**	10,176
عقارات وأثاث ومعدات	**689,273**	714,212
موجودات أخرى	**1,400,746**	2,129,753
إجمالي الموجودات	**101,103,231**	103,540,272
المطلوبات		
مستحقات لبنوك	**22,511,391**	23,036,764
ودائع عملاء	**50,355,949**	55,053,996
سندات دين	**1,891,734**	328,208
تسهيلات اقتراض أخرى	**9,737,521**	8,217,193
مطلوبات أخرى	**2,350,683**	3,109,541
إجمالي المطلوبات	**86,847,278**	89,745,702
حقوق الملكية		
رأس المال	**3,100,467**	3,100,467
احتياطي قانوني	**5,094,607**	5,094,574
احتياطي مخاطر	**1,029,600**	849,600
احتياطي القيمة العادلة	**163,693**	152,992
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(65,550)**	(62,587)
أرباح مدورة	**933,136**	659,524
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**10,255,953**	9,794,570
أدوات مؤهلة كرأس مال إضافي	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية	**14,255,953**	13,794,570
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**101,103,231**	103,540,272

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٢ وتم التوقيع عليها نيابة عن مجلس الإدارة من قبل كل من:

الشيخ / فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

الدكتور/ راهافان سيتارامان
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	2021	2020
إيرادات فوائد	**3,557,575**	3,743,770
مصروفات فوائد	**(972,390)**	(1,423,979)
صافي إيرادات فوائد	**2,585,185**	2,319,791
إيرادات رسوم وعمولات	**460,355**	416,434
مصروفات رسوم وعمولات	**(157,226)**	(112,094)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**303,129**	304,340
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	**42,580**	40,827
أقساط التأمين المسندة	**(18,263)**	(16,144)
صافي المطالبات المدفوعة	**(31,377)**	(21,446)
صافي (الخسارة) / الدخل من عمليات التأمين	**(7,060)**	3,237
صافي ربح صرف عملات أجنبية	**153,622**	105,843
صافي إيرادات من استثمارات في اوراق مالية	**32,012**	183,677
إيرادات تشغيلية أخرى	**39,567**	20,221
	225,201	309,741
الإيراد التشغيلي	**3,106,455**	2,937,109
تكاليف الموظفين	**(466,905)**	(441,234)
الإهلاك	**(105,100)**	(117,290)
صافي رد / (خسارة) انخفاض قيمة استثمارات في اوراق مالية	**14,918**	(34,680)
صافي خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	**(1,419,481)**	(1,368,742)
صافي (خسارة) / رد انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	**(80,422)**	38,299
مصروفات أخرى	**(303,911)**	(309,119)
	(2,360,901)	(2,232,766)
الربح قبل الحصة من نتائج الشركة الزميلة والضريبة	**745,554**	704,343
حصة من نتائج الشركة الزميلة	**765**	(50)
الربح قبل الضريبة	**746,319**	704,293
مصروف ضريبة الدخل	**(42,545)**	(1,269)
الربح	**703,774**	703,024
العائدات للسهم:		
العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد (ريال قطري)	**0.23**	0.16

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	2021	2020
الربح	**703,774**	703,024
الدخل الشامل الآخر		
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل:		
فروقات تحويل عملات أجنبية عن العمليات الأجنبية	**(2,963)**	(3,741)
التغير في احتياطي القيمة العادلة (أدوات دين - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩):		
صافي التغير في القيمة العادلة	**(261,138)**	631,133
صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل الموحد	**253,635**	(635,935)
	(10,466)	(8,543)
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل:		
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩)	**18,204**	2,751
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر	**7,738**	(5,792)
إجمالي الدخل الشامل	**711,512**	697,232

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك								
	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطي المخاطر	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	أرباح مدورة	**الإجمالي**	الأدوات المؤهلة كرأس مال إضافي من الشريحة ١	**إجمالي حقوق الملكية**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ (مدقق)	**3,100,467**	**5,094,574**	**849,600**	**152,992**	**(62,587)**	**659,524**	**9,794,570**	**4,000,000**	**13,794,570**
إجمالي الدخل الشامل:									
الربح	-	-	-	-	-	703,774	703,774	-	703,774
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	10,701	(2,963)	-	7,738	-	7,738
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	10,701	(2,963)	703,774	711,512	-	711,512
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	33	-	-	-	(33)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي مخاطر	-	-	180,000	-	-	(180,000)	-	-	-
مساهمة صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	-	(17,594)	(17,594)	-	(17,594)
المعاملات مع المساهمين:									
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	(232,535)	(232,535)	-	(232,535)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**3,100,467**	**5,094,607**	**1,029,600**	**163,693**	**(65,550)**	**933,136**	**10,255,953**	**4,000,000**	**14,255,953**

اقترح البنك توزيع سندات الشريحة ١ من رأس المال بمبلغ ١٩٦,٥ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي تخضع لموافقة مصرف قطر المركزي.

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك								
	رأس المال	الاحتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات الأجنبية	أرباح مدورة	الإجمالي	الأدوات المؤهلة كرأسمال إضافي من الشريحة ١	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠ (مدقق)	3,100,467	5,092,948	849,600	155,043	(58,846)	178,702	9,317,914	4,000,000	13,317,914
إجمالي الدخل الشامل:									
الربح	-	-	-	-	-	703,024	703,024	-	703,024
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(2,051)	(3,741)	-	(5,792)	-	(5,792)
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	(2,051)	(3,741)	703,024	697,232	-	697,232
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	1,626	-	-	-	(1,626)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي مخاطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيع إلى سندات الشريحة ١ من رأس المال	-	-	-	-	-	(203,000)	(203,000)	-	(203,000)
مساهمة صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	-	(17,576)	(17,576)	-	(17,576)
المعاملات مع المساهمين:									
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	3,100,467	5,094,574	849,600	152,992	(62,587)	659,524	9,794,570	4,000,000	13,794,570

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

	2021	2020
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح قبل الضريبة	**746,319**	704,293
تعديلات لـ:		
صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف للعملاء	**1,419,481**	1,368,742
صافي (رد) / خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية	**(14,918)**	34,680
صافي خسارة / (رد) انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	**80,422**	(38,299)
الإهلاك	**105,100**	117,290
إطفاء تكلفة تمويل	**18,698**	24,995
صافي ايرادات من استثمارات في أوراق مالية	**(7,751)**	(155,471)
(ربح) / خسارة من بيع عقارات وآلات ومعدات	**(11)**	171
حصة من نتائج شركة زميلة	**(765)**	50
الربح قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات تشغيلية	**2,346,575**	2,056,451
التغير في المستحقات من بنوك	**(326,980)**	2,795,095
التغير في القروض والسلف للعملاء	**1,303,632**	(3,283,569)
التغير في الموجودات الأخرى	**757,463**	(561,034)
التغير في المستحقات لبنوك	**(525,373)**	(1,000,184)
التغير في ودائع العملاء	**(4,698,047)**	(3,409,837)
التغير في المطلوبات الأخرى	**(861,088)**	277,281
صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	**(17,576)**	(18,848)
ضريبة الدخل المدفوعة	**(39,978)**	(1,560)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل	**(2,061,372)**	(3,146,205)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء أوراق مالية استثمارية	**(7,084,136)**	(5,064,170)
متحصلات من بيع استثمارات مالية	**6,701,384**	7,076,464
شراء عقارات وأثاث ومعدات	**(31,956)**	(48,335)
متحصلات من بيع عقارات وأثاث ومعدات	**13**	17
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**(414,695)**	1,963,976
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
متحصلات من قروض أخرى	**1,520,328**	1,358,144
متحصلات من / (سداد إصدار) سندات دين	**1,544,828**	(169,846)
توزيع إلي سندات الشريحة الأولي لرأس المال	**-**	(203,000)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(232,535)**	-
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل	**2,832,621**	985,298
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله	**356,554**	(196,931)
النقد وما يعادله في ١ يناير	**7,001,746**	7,198,677
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	**7,358,300**	7,001,746
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح:		
فوائد مقبوضة	**3,554,742**	3,753,833
فوائد مدفوعة	**934,837**	1,642,954
توزيعات أرباح مقبوضة	**24,261**	28,206

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ألف ريال قطري

١. الكيان الصادر عنه التقرير

بنك الدوحة ش.م.ع.ق. ("بنك الدوحة" أو "البنك") هو شركة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٩ كشركة مساهمة بموجب المرسوم الأميري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨. رقم السجل التجاري للبنك هو ٧١١٥. عنوان المقر المسجل للبنك هو برج بنك الدوحة، شارع الكورنيش، الخليج الغربي، ص.ب ٣٨١٨ الدوحة، دولة قطر.

يعمل بنك الدوحة في الأنشطة المصرفية التقليدية من خلال مقره الرئيسي في قطر (الدوحة) وفروعه المحلية وعددها ٢٤ فرعا وستة فروع في الخارج في دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي) ودولة الكويت (مدينة الكويت) وجمهورية الهند (فرع في كل من مومباي وكوتشي وتشيناي)، ومكاتب تمثيلية في المملكة المتحدة وسنغافورة وتركيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وهونغ كونغ وكندا وبنجلاديش وجنوب أفريقيا وسريلانكا ونيبال. تشمل البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كلا من البنك والشركات التابعة له (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة").

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	رأس مال الشركة	أنشطة الشركة	نسبة الملكية	
				2021	2020
الشرق للتأمين ذ.م.م	قطر	100,000	التأمين العام	**100%**	100%
الدوحة للتمويل المحدودة	جزر كايمان	182	إصدار سندات دين	**100%**	100%
دي بي سيكوريتيز ليمتد	جزر كايمان	182	معاملات المشتقات	**100%**	100%

وتقوم الإدارة حاليا باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال التام لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم. ١١ لعام ٢٠١٥، والذي عدلت احكامه بعد ذلك بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١، بما في ذلك تعديل مواد النظام الأساسي للمجموعة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية القادم وعند الاقتضاء.

٢. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة ("البيانات المالية الموحدة") وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المصدرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الموجودات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة:

- استثمارات مالية مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الأدوات المالية المشتقة؛
- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الموجودات المالية الأخرى المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها والمصنفة كبنود متحوط عنها في علاقات تحوطات القيمة العادلة المؤهلة إلى حد المخاطر المتحوط عنها.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، فقد تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والإيضاحات المتممة وإيضاح المطلوبات المحتملة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. ويتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات أو في أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك. تم على وجه التحديد وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم ٥.

٣. السياسات المحاسبية المهمة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، فيما عدا ما هو مذكور في الإيضاح ٣ (أ).

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

التعديلات التالية على المعايير والتي أصبحت سارية المفعول كما في ١ يناير ٢٠٢١ ذات صلة بالمجموعة:

- إصلاح معالم معدل الفائدة–المرحلة ٢، تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ (يسري مفعولها بدءا من ١ يناير٢٠٢١).

لم ينتج عن تطبيق ما ذكر أعلاه أي تغييرات في صافي ربح المجموعة أو حقوق ملكيتها المعلنة سابقا.

الانتقال إلى معدل العرض فيما بين البنوك

بدءً من ١ يناير ٢٠٢١ قامت المجموعة بتطبيق إصلاح معيار معدل الفائدة – المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦). توفر التعديلات إعفاء عمليا من بعض المتطلبات في المعيار الدولي للتقارير المالية. تتعلق هذه الاعفاءات بتعديلات الأدوات المالية وعقود الإيجار أو علاقات التحوط الناتجة عن وضع معلم معدل فائدة في عقد بمعلم معدل بديل جديد.

لو كان أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لموجود مالي أو مطلوب مالي مقاس بالتكلفة المطفأة قد تغير نتيجة لإصلاح معلم معدل الفائدة، عندها تقوم المجموعة بتحديث معدل الفائدة الفعلي للموجود المالي أو المطلوب المالي ليعكس التغير المطلوب بموجب الإصلاح. يطلب إجراء تغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية من إصلاح معلم معدل الفائدة في حالة استيفاء الشروط التالية:

- كان التغيير ضروريا كنتيجة مباشرة للإصلاح؛ و
- الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية معادل اقتصاديا للأساس السابق، اي الأساس الذي يسبق التغيير مباشرة.

توفر تعديلات المرحلة ٢ سلسلة من الاستثناءات المؤقتة من بعض اشتراطات التحوط المحاسبية عند طلب التغير بحدوث معلم إصلاح معدل الفائدة للبند المتحوط له و / أو أداة التحوط التي تسمح بالاستثمار في علاقة التحوط بدون انقطاع. طبقت المجموعة الإعفاءات التالية متى وكيفما نشأ الشك في أن معلم إصلاح معدل الفائدة قد انتفى فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ معلم معدل الفائدة استنادا إلى التدفقات النقدية للبند المتحوط له أو أداة التحوط:

- عدلت المجموعة تخصيص علاقة التحوط لتعكس التغييرات المطلوبة بالإصلاح بدون إيقاف علاقة التحوط؛ و
- عند تعديل البند المتحوط له في تحوط التدفق النقدي ليعكس التغييرات المطلوبة بموجب الإصلاح، يعتبر المبلغ

المتراكم في احتياطي تحوط التدفق النقدي على أنه يستند إلى معلم معدل يتم به تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.

طبقت المجموعة تعديلات المرحلة ٢ بأثر رجعي. مع ذلك ووفقا للاستثناءات المسموح بها بموجب تعديلات المرحلة ٢ اختارت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة للفترات السابقة لتعكس تطبيق هذه التعديلات. وحيث أنه ليس لدى المجموعة معاملات تم استبدال معلم المعدل لها بمعلم معدل مرجعي بديل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ليس هناك أثر على أرصدة حقوق الملكية الافتتاحية نتيجة للتطبيق بأثر رجعي.

المعايير المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

أُصدر عدد من المعايير والتعديلات على المعايير ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد ولم تقم المجموعة بتطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. قد يكون للمعايير التالية تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة، ومع ذلك، فإن المجموعة تقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير الجديدة. ستطبق المجموعة هذه المعايير الجديدة في تواريخ السريان ذات الصلة.

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨–٢٠٢٠ (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢)
- الإشارة إلى إطار العمل المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣) (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢)
- العقارات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المنشود (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦) (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٢)
- تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١) (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣)
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين والتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣)
- إفصاح السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ وبيان ممارسة المعيار الدولية للتقارير المالية رقم ٢) (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣)
- تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٨) (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣)
- الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢) (يسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣)
- بيع أو المشاركة في الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨) (متاحة للتطبيق الاختياري / تم تأجيل تاريخ سريان المفعول بصورة غير محددة)

(ب) أساس توحيد البيانات المالية

إن البيانات المالية الموحدة تتكون من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تتحقق السيطرة عندما تكون المجموعة معرضة إلى أو لديها حقوق في العائدات المتغيرة نتيجة لارتباطها بالمؤسسة المستثمر فيها ويستطيع التأثير على هذه العائدات من خلال سلطته على المؤسسة المستثمر فيها. وتسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها فقط وحصرا عندما يكون لدى المجموعة:

- السلطة على المؤسسة المستثمر فيها
- التعرض إلى أو الحقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- المقدرة لاستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها التي تؤثر على مبلغ عائداتها.

عندما يكون لدى المجموعة أقل من الأغلبية في التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تدرس المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها.

تتقوم المجوعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا أشارت الوقائع والظروف إلى تغيير في واحد أو أكثر من البنود السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تفرض المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة وينتهي بانتهاء أو فقدان السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المكتسبة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد وبيان الإيرادات الشاملة

الأخرى الموحد من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تعود الأرباح والخسائر أو أي من بنود الدخل الشامل الآخر على مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الظروف المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

أي تغيير في حقوق الملكية لشركة تابعة بدون فقدان السيطرة، تتم المحاسبة له كمعاملة حقوق ملكية.

(ج) تجميع الأعمال والشهرة

تتم المحاسبة عن تجميع الأعمال باستخدام طريقة الشراء. تقاس تكلفة الحيازة على أنها إجمالي المقابل المحول، والذي يتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ، ومبلغ أي مساهمات غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها. بالنسبة لكل تجميع أعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس المساهمات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة بحصة تناسبية من صافي الموجودات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها. يتم صرف التكاليف ذات الصلة بالاستحواذ عند تكبدها وإدراجها ضمن المصروفات الإدارية.

عند شراء المجموعة لشركة، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة بغرض التصنيف المناسب والتخصيص وفقا للأحكام التعاقدية، والأحوال الاقتصادية والظروف ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ. يتضمن هذا فصل المشتقات المضمنة في عقود مضيفة من جانب الشركة المستحوذ عليها.

أي مقابل محتمل يرغب المستحوذ في تحويله يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. المقابل المحتمل المصنف على أنه موجود أو مطلوب والذي يعتبر أداة مالية يتم قياسه بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

الشهرة يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة (باعتبار أنها فائض إجمالي المبالغ المحولة والمبلغ المدرج للحصة غير المسيطرة) وأية حصص سابقة محتفظ بها في صافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها تزيد على مجموع المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد قامت بتحديد كافة الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة بشكل صحيح وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ المحققة في تاريخ الاستحواذ. إذا أسفرت عملية إعادة التقييم عن وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها عن إجمالي المقابل المحول، يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل.

بعد التحقق المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة مطروحًا منها أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. لغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة ضمن تجميع أعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع وحدات الإيرادات النقدية للمجموعة والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى للشركة المستحوذ عليها إلى تلك الوحدات.

عند تخصيص الشهرة للوحدة المنتجة للنقد وعندما يتم استبعاد جزء من العملية في الوحدة، فإن الشهرة المصاحبة للعملية المستبعدة يتم إدراجها في القيمة الدفترية للعملية عند تحديد المكسب أو الخسارة من الاستبعاد. الشهرة المستبعدة في هذه الظروف تقاس استنادا إلى القيم النسبية للعملية المستبعدة وجزء من الوحدة المنتجة للنقد المحتفظ بها.

(د) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي يوجد لدى المجموعة نفوذا هاما عليها. إن النفوذ الهام هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على سياساتها.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئيا بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر ما بعد الاستحواذ الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد؛

بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من حقوق الملكية للاستحواذ في الاحتياطيات. تتم تسوية التغيرات التراكمية بعد الاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تعادل حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة أو تزيد عن مساهمتها في الشركة الزميلة، متضمنة أية ذمم مدينة بدون ضمانات، لا تعترف المجموعة بأية خسائر أخرى ما لم يكن لديها التزامات أو سددت مدفوعات بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد المكاسب فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد مساهمة المجموعة في الشركة الزميلة. كما يتم أيضاً استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة ما لم توفر المعاملة دليلا على وجود خسارة انخفاض في قيمة الموجود المحول.

تستند حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة على البيانات المالية، والمعدلة لتتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد المكاسب من التعاملات فيما بين شركات المجموعة إلى حد مساهمة المجموعة في الشركة المستثمر فيها. كما يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة ما لم توفر المعاملة دليلا على وجود خسارة انخفاض في قيمة الموجود المحول.

تتضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة الشركة الزميلة التالية:

اسم الشركة	بلد التأسيس والتشغيل	% المساهمة في الملكية		النشاط
		2021	2020	
شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية المحدودة	الهند	**44.02%**	44.02%	الوساطة المالية وإدارة الموجودات

(هـ) العملة الأجنبية

معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية المعنية للعمليات بمعدلات الصرف الآنية في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الآنية السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف الآني في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام معدل الصرف في تاريخ المعاملة.

يتم تسجيل فروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل.

(و) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإقفال في تاريخ التقرير؛
- يتم تحويل الدخل والمصروفات لكل بيان دخل بمتوسط أسعار الصرف؛ و
- فروق صرف العملات الناشئة من الطرق أعلاه يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق أعلاه يتم الإعلان عنها في حقوق ملكية المساهمين ضمن "احتياطي تحويل عملات أجنبية".

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في المنشآت الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى "الدخل الشامل الآخر". عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من مكسب أو خسارة البيع.

(ز) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(١) الاعتراف والقياس المبدئي

جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ المتاجرة وهو عندما تصبح المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة. يشمل ذلك "المتاجرة بالطريقة العادية". وهي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بصورة من خلال الأحكام أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها، بالنسبة للبند الذي ليس مسجل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب بصورة مباشرة إلى تملكها أو إصدارها.

(٢) التصنيف

الموجودات المالية

عند الاعتراف المبدئي، يصنف الموجود المالي على أنه: بالتكلفة المطفأة؛ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يقاس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين وكان غير مصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ معينة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى كلا الشرطين التاليين وكان غير مصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ به في نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه عن طريق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ معينة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف المبدئي باستثمار في حقوق ملكية لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة، تختار المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء بتخصيص موجود مالي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لو كان القيام بذلك سيزيل أو يخفض على نحو كبير الفجوة المحاسبية التي قد تنشأ بخلاف ذلك.

تقييم نموذج الأعمال

تجري المجموعة تقييما لهدف نموذج عمل الذي يتم الاحتفاظ فيه بموجود على مستوى المحفظة لأن هذا يظهر بصورة أفضل الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تؤخذ في الاعتبار:

- السياسات والأهداف المنصوص عليها للمحفظة وكيفية عمل هذه السياسات فعليا؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة عنها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات التي يتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها)؛
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب مثل هذه المبيعات وتوقعاتها حول نشاط المبيعات

المستقبلي. غير أنه لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة أو تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية كليهما.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات مبلغ الأصل والفائدة عليه

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للموجود المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" بأنها مقابل عن القيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن وغيرها من المخاطر الأساسية للإقراض والتكاليف (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية ليست سوى مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة لا غير ("اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة لا غير")، تأخذ المجموعة بالشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الموجود المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يمكنه الوفاء بهذا الشرط. عند إجراء التقييم تدرس المجموعة الأحداث الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمدفوعات مقدما وشروط التمديد والشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة والمزايا التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود. الأدوات التي لا تستوفي معايير المدفوعات للمبلغ الأساسي والفائدة لا غير ، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عمليات إعادة التصنيف

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية في أعقاب الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا في الفترة التي تعقب تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية. تتم إعادة التصنيف من بداية أول فترة تقرير مالي عقب التغير.

المطلوبات المالية

صنفت المجموعة وقاست مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة.

(٣) إلغاء الاعتراف

تلغي المجموعة الاعتراف عن موجود مالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي، أو عندما تقوم بتحويل موجود مالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية موجود مالي أو عندما لا تقوم المجموعة بالتحويل ولا تحتفظ بشكل جوهريا بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي تم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كموجود أو مطلوب منفصل في بيان المركز المالي. عند استبعاد الموجود المالي ، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود والمبلغ المستلم بما في ذلك أي موجود جديد تم الحصول عليه ناقصًا أي مطلوب جديد يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة.

أي ربح / خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في أوراق حقوق ملكية مخصصة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف عن هذه الأوراق المالية.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان مركزها المالي، ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من مخاطر ومزايا الموجودات المحولة أو جزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو جزء كبير من المخاطر والمزايا، عندها لا يلغى الاعتراف عن الموجودات المحولة. تحويل الموجودات مع الاحتفاظ بجميع أو جزء كبير من المخاطر والمزايا يتضمن، كمثال، معاملات إقراض وإعادة شراء الأوراق المالية.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة أو تحول معظم مخاطر ومزايا ملكية موجود مالي وتحتفظ بالسيطرة على الموجود، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يحددها مدى تعرضها للتغيرات في قيمة الموجود المحول. يلغى الاعتراف عن الموجود المحول في حالة استيفائه لمعايير إلغاء الاعتراف. يعترف بموجود أو مطلوب عقد خدمة اعتمادا إلى أن أتعاب الخدمة أكثر من (موجود) كافي أو أقل من (مطلوب) كافي لأداء الخدمة.

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عند التفرغ من التزاماتها التعاقدية أو عند إلغائها أو انتهاء مدتها.

(٤) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام موجود مالي تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل تختلف على نحو كبير. لو كانت التدفقات النقدية مختلفة على نحو كبير عندها فإن الحقوق في التدفقات النقدية من الموجود المالي الأصلي تعتبر على أنها قد انتهت مدتها. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة، ويعاد حساب سعر فائدة جديد فعلي للموجود. نتيجة لذلك يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض حساب انخفاض القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية من الموجود المعدل المسجل بالتكلفة المطفأة مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء للموجود المالي. في هذه الحالة تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي مبلغ القيمة الدفترية للموجود المالي وتعترف بالمبلغ الناشئ من تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكسب أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. لو تم القيام بإجراء هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية التي تواجه المقترض عندها يتم عرض الربح أو الخسارة جنبا إلى جنب مع خسائر انخفاض القيمة. في الحالات الأخرى، يتم عرضه كإيراد فائدة.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوب المالي عندما يتم تعديل أحكامه وتكون التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد مستند إلى الأحكام المعدلة بالقيمة العادلة. الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المطفأ والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

(٥) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد، فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة المبالغ المعترف بها ورغبتها إما في السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجود وسداد الأصل في نفس الوقت.

(٦) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجود أو مطلوب مالي هي المبلغ الذي يقاس به الموجود أو المطلوب المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصا المدفوعات الأساسية، مضافا إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به والمبلغ عند الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة انخفاض القيمة. تحتسب التكلفة المطفأة بوضع اعتبار لأي خصم أو قسط عن الشراء والرسوم التي تكون جزءًا مكملا لمعدل الفائدة الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو دفعه لتحويل مطلوب في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على الافتراض أن المعاملة لبيع موجود أو التنازل عن مطلوب تحدث إما:

- في السوق الأصلي للموجود أو المطلوب؛ أو
- في غياب السوق الأصلي، في أفضل سوق للموجود أو المطلوب

القيمة العادلة للأدوات المالية والتي يتم تداولها بالأسواق المالية النشطة في تاريخ التقرير على أساس السعر بالسوق أو عروض أسعار المضارب (سعر العرض بالنسبة للمراكز طويلة الأجل وسعر الطلب بالنسبة للمراكز القصيرة الأجل) بدون أي اقتطاعات لتكلفة المعاملة.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة باستخدام تقنيات تقييم مناسبة. تتضمن تقنيات التقييم طريقة التدفقات النقدية المخصومة، مقارنة مع الأدوات المماثلة والتي لديها أسعار سوقية ملحوظه ونماذج لخيارات تسعير، ونماذج الائتمان وغيرها من نماذج التقييم ذات الصلة.

القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة والمحافظ التي لم تدرج وحداتها تقاس بصافي قيمة الأصل المقدمة من مدير الصندوق.

تقاس عقود العملات الأجنبية الآجلة بناءً على أسعار الصرف الفورية الواضحة ومنحنيات عائد العملات ذات الصلة وكذلك فروقات أساس العملة المنتشرة بين العملات ذات الصلة. جميع العقود مضمونة نقداً بالكامل ولذا يتم تحديد مخاطر الائتمان لكل من المجموعة والطرف الآخر لتلك العقود.

تحدد القيمة العادلة للمشتقات غير المدرجة بالتدفقات النقدية المخصومة. لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أوالمطلوبات ومستوى تدرج القيمة العاجلة الموضح في إيضاح ٥.

(٧) تعريف وقياس الانخفاض في القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن الأدوات المالية التالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛ و
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية

لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى عمر الأداة، فيما عدا ما يلي، والتي تقاس بالخسائر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا:

- الاستثمارات المالية في الدين التي يتم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى والتي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بصورة كبيرة منذ الاعتراف بها مبدئيا

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن حالات تعثر من الأدوات المالية التي من المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر عقب تاريخ التقرير.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقديرات المرجحة لخسائر الائتمان وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)،
- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة،
- ارتباطات القروض غير المسحوبة: كقيمة حالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لدفعها لحاملها ناقصا أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على أو تعديل أحكام موجود مالي أو في حالة استبدال موجود مالي قائم بآخر جديد بسبب الصعوبات المالية لدى المقترض، عندها يتم إجراء تقييم لما إذا كان من اللازم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجود الحالي، عندها يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الموجود المالي المعدل في احتساب النقص في التدفق النقدي من الموجود القائم.
- إذا كان سينتج من إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالموجود الحالي، عندها تعامل القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها تدفق نقدي نهائي من الموجود المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف به. يتم إدراج هذا المبلغ في احتساب حالات النقص في التدفق النقدي من الموجود المالي القائم والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل تقرير تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية لمسجلة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية في أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر موجود مالي على أنه "منخفض القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الموجود المالي.

يتضمن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية لموجود مالي البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد مثل حادثة التعثر أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة الدين أو السلفة من جانب المجموعة بناء على أحكام ما كانت المجموعة ستقبل بها بخلاف ذلك؛
- أصبح من المرجح بأن المقترض سيدخل في إفلاس أو عملية إعادة تنظيم أخرى؛ أو
- اختفاء السوق النشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

(ح) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

(ط) مستحقات من بنوك وقروض وسلف للعملاء

الأرصدة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشطة ولا ترغب المجموعة في بيعها على الفور أو في المستقبل القريب.

يتم القياس المبدئي للأرصدة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء بسعر المعاملة وهو القيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية وفي أعقاب ذلك يتم قياسها بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، فيما عدا الموجودات المالية التي تصنف على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

شطب القروض والسلف للعملاء

يتم شطب القروض والسلف للعملاء (وحسابات مخصصات الانخفاض ذات الصلة) عادة إما جزئيا أو كليا عندما لا يوجد احتمال معقول للاسترداد. في حالة القروض المضمونة، يتم ذلك عموما بعد استلام أية عائدات من تحقيق الضمان. في الحالات التي يتم فيها تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق لأي ضمان ولا يكون هناك احتمال معقول للسداد، قد يتم الشطب مبكرا. تسجل كافة عمليات الشطب للقروض والدفعات المقدمة للعملاء بعد الموافقة عليها من قبل مصرف قطر المركزي.

(ي) استثمارات مالية

تتضمن الاستثمارات المالية:

- الاستثمارات المالية في الدين والتي تقاس بالتكلفة المطفأة. ويتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة وفي أعقاب ذلك بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي؛
- الاستثمارات المالية في الدين وحقوق الملكية والتي تقاس إلزاميا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو يتم تصنيفها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وهذه يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات مباشرة في الربح أو الخسارة؛
- استثمارات دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- استثمارات في أسهم حقوق ملكية مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر

في الدخل الشامل الآخر، فيما عدا في الحالات التالية التي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيراد الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية؛
- الخسارة الائتمانية المتوقعة والاستردادات؛ و
- أرباح وخسائر العملات الأجنبية.

عند إلغاء الاعتراف بورقة دين مقاسة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

تختار المجموعة أن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء. لا يتم لاحقًا إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى بيان الدخل الموحد، حتى عند الاستبعاد. كما لا يتم الإعلان عن خسائر الانخفاض في القيمة (ورد خسائر الانخفاض في القيمة) بصورة منفصلة عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. عندما تمثل أرباح الأسهم عائدًا على هذه الاستثمارات، يتواصل الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد، ما لم تكن تمثل وبوضوح استرداد لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار.

(ك) المشتقات

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمنا هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم، عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضا، للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أدوات التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبنود المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٢٥ في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة عما إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليا ويشكل تعرضا لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على بيان الدخل الموحد.

لغرض تقييم فعالية التحوط، طبقت المجموعة الإعفاء المطلوب بموجب التعديلات بالمرحلة ٢ من إصلاح معدل العرض فيما بين البنوك.

محاسبة التحوط

تحتفظ متطلبات المحاسبة العامة عن التحوط بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بالأنواع الثلاثة لآليات المحاسبة عن التحوط المتبعة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. على الرغم من ذلك، تم إدخال مزيد من المرونة لأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط، وتحديدا توسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تحوط وأنواع مكونات مخاطر البنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. بالإضافة إلى ذلك، تم إيقاف اختبار الفعالية وحل محله مبدأ "العلاقة الاقتصادية". لم يعد التقييم بأثر رجعي لفاعلية التحوط مطلوبا. اختارت المجموعة أيضا الاستمرار في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ حول محاسبة التحوط عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجود أو مطلوب معترف به أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له والتي تنسب إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء أو ممارسة مشتقة التحوط أو عندما ينتفي استيفاء التحوط لمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة

أو إلغاء تخصيص التحوط عندها يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى تلك النقطة على البند المتحوط له والذي يتم استخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

المشتقات الأخرى لغير المتاجرة

عندما لا تكون المشتقة محتفظا بها للمتاجرة وغير مخصصة في علاقة مؤهلة للتحوط يتم الاعتراف بجميع التغييرات في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

الأدوات المشتقة للمجموعة للمتاجرة تتضمن عقود صرف أجنبي آجلة. تقوم المجموعة ببيع هذه المشتقات لعملاء بغرض تمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمستقبلية. يتم تقييم هذه الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير ويتم أخذ التغيرات ذات الصلة بها في القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

(ل) عقارات ومعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

تتضمن التكلفة النفقات التي تنسب بصفة مباشرة إلى شراء الموجود. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لشراء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخلياً تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف منسوبة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسملة.

البرامج المشتراة التي تشكل جزءً مكملا لوظيفة المعدة ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدة. عندما يكون لأجزاء هامة من بند من بنود العقارات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة عن العقارات والمعدات.

يتم تحديد مكسب أو خسارة استبعاد بند عقارات ومعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند العقارات والمعدات ويتم الاعتراف بها في الدخل الآخر/ المصروفات الأخرى في الربح أو الخسارة.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات العقارات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للعقارات والمعدات في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

الإهلاك

يحتسب الإهلاك على المقدار القابل للإهلاك وهو تكلفة موجود أو مبلغ آخر بديلا للتكلفة ناقصا قيمته الباقية.

يتم الاعتراف بالإهلاك في الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من العقارات والمعدات حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود وهي تستند إلى تكلفة الموجود ناقصا قيمته الباقية المقدرة. لا تهلك الأرض والأعمال الرأسمالية

الأعمار الإنتاجية المقدرة في السنتين الحالية والمقارنة على النحو التالي:

مباني	٢٠– ٣٠ سنة
تحسينات الأماكن المستأجرة، مفروشات ومعدات	٣– ١٠ سنوات
سيارات	٥ – ٨ سنوات

تتم إعادة تقييم الأعمار الإنتاجية والقِيم المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها مستقبلياً متى كان ذلك مناسباً.

(م) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة، بخلاف موجودات الضرائب المؤجلة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل.

يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للموجود عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي من الإهلاك أو الإطفاء، لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة.

(ن) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص، إذا كان لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق، مطلوب قانوني أو استدلالي يمكن تقديره بصورة موثوق بها، ومن المرجح أن يطلب تدفق منافع اقتصادية خارجة لسداد الالتزام. يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود، وعند الاقتضاء ، المخاطر الخاصة بالالتزام.

(س) العقود المثقلة بالالتزامات

يتم الاعتراف بمخصص للعقود المثقلة بالالتزامات عندما تكون المنافع التي من المتوقع للمجموعة الحصول عليها من العقد أقل من التكلفة التي لا يمكن تفاديها في سبيل الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يقاس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة من إنهاء العقد وصافي التكلفة المتوقعة من الاستمرار في العقد، أيهما أقل. قبل تكوين المخصص تقوم المجموعة بالاعتراف بأية خسارة انخفاض في القيمة للموجودات المصاحبة للعقد.

(ع) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة أن تقوم بسداد مدفوعات محددة لصرفها لحاملها مقابل خسارة يتكبدها بسبب عجز مدين محدد عن الدفع عند حلول موعد استحقاقه وفقا لبنود أداة الدين. يتم منح الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وغيرها من الهيئات نيابة عن العملاء لضمان القروض والسحب على المكشوف وتسهيلات مصرفية أخرى.

يتم الاعتراف بالضمانات المالية مبدئيًا في البيانات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه تقديم الضمان، كونه القسط المستلم. بعد التحقق المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذه الضمانات وفقًا القياس المبدئي، أيهما أعلى ، ناقصًا الإطفاء المحتسب للاعتراف في قائمة الدخل بإيراد أي رسوم مكتسبة خلال هذه الفترة، وأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي مطلوب مالي ناشئ نتيجة للضمانات في تاريخ التقرير.

(ف) مكافآت الموظفين

تقوم المجموعة باحتساب مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لسياسات التوظيف بالمجموعة. يستند احتساب المخصص على أساس آخر راتب وفترة خدمة كل موظف كما في تاريخ إعداد التقارير. يتم إدراج هذا المخصص في المخصصات الأخرى ضمن المطلوبات الأخرى.

بالنسبة للموظفين القطريين والموظفين من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تحتسب المجموعة قيمة مساهمتها في صندوق التقاعد كنسبة من راتب الموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد والمعاشات رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢. التزامات المجموعة محصورة في هذه الاشتراكات.

(ص) مكافآت الموظفين قصيرة الأجل

تقاس المكافآت قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصوم ويتم دفعها كمصروفات عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه لو كان لدى المجموعة مطلوب قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس المطلوب بصورة موثوق بها.

(ق) رأس المال والاحتياطيات

(ا) تكاليف إصدار أسهم

يتم خصم تكاليف الزيادة التي تنسب بصورة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق ملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

(ر) توزيعات الأرباح للأسهم العادية وسندات الشريحة ١ من رأس المال

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها فيها من جانب مساهمي المجموعة. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد في إيضاح الأحداث اللاحقة.

يتم الاعتراف بسندات الشريحة ١ من رأس المال في الفترة التي يتم فيها اعتمادها من قبل مصرف قطر المركزي.

(ز) الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد فقط إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه استحقاق منافع اقتصادية للمجموعة ويمكن قياس الإيراد بصورة موثوق بها. يجب تلبية معايير الاعتراف المحددة فيما يلي أيضاً قبل الاعتراف بالإيرادات:

إيراد ومصروف الفائدة

يتم تسجيل الأدوات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة والتي تحمل فائدة الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وإيرادات أو مصروفات الفوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المتحصلات خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو خلال فترة قصيرة، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة القيمة ائتمانيا في أعقاب الاعتراف المبدئي، يحتسب إيراد الفائدة بتطبيق سعر الفائدة الفعلي إلى تكلفتها المطفأة (أي صافي مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة). في حالة انتفاء انخفاض قيمة الموجود عندها يحول احتساب إيراد الفائدة إلى أساس الإجمالي.

يحتسب إيراد الفائدة الخاص بالاستثمارات في أوراق مالية (الدين) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ويدرج ضمن إيراد الفائدة.

إيرادات عقود التأمين

يتم الاعتراف بأقساط عقود التأمين كإيرادات (أقساط مكتسبة) بالتناسب على مدى فترة التغطية. يتم إظهار ذلك جزء من قسط التأمين المستلم عن العقود السارية والمتعلقة بالمخاطر غير المنتهية في تاريخ التقرير كالتزام أقساط غير مكتسب على أساس ٣٦٥/١ يومًا.

إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد ومصروف الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الفائدة الفعلي على الموجود أو المطلوب المالي عند قياس طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، متضمنة رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم المشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما يكون من غير المتوقع أن ينتج من ارتباط قرض أن يتم سحب القرض يتم الاعتراف بالرسوم ذات الصلة بارتباط القرض بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الارتباط. في حالة هذه الخدمات، يتم اعتبار انتقال السيطرة بمرور الوقت نظرا لانتفاع العميل من هذه الخدمات على مدى مدة الخدمة. تتعلق الرسوم العمولات الأخرى أساساً برسوم المعاملة والخدمة، والتي تدرج كمصاريف عند تلقي الخدمات.

إيرادات الاستثمارات المالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات المالية في الربح أو الخسارة وذلك عن الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمارات المالية.

أي ربح / خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في أوراق حقوق ملكية مخصصة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف عن هذه الأوراق المالية.

يتم تسجيل الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إيراد توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ش) مصروف الضريبة

يشتمل مصروف الضريبة على الضريبة حالية والضريبة المؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في الربح أو الخسارة فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية أو الدخل الشامل الآخر.

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع على الدخل الخاضع للضريبة للسنة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وأية تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.

تحتسب الضرائب على أساس القوانين أو اللوائح الضريبية السارية في الدول التي تعمل فيها المجموعة. يتم تكوين مخصص للضرائب المستحقة على أساس تقييم المطالبات الضريبية المتوقعة. حالياً لا يوجد ضرائب على البنك داخل دولة قطر. ومع ذلك، تُطبق ضريبة الشركات على الفروع الأجنبية العاملة خارج دولة قطر، وكذلك على أحد الشركات التابعة والمسجلة لدى مركز قطر للمال.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة التي تنشأ بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المعلن عنها في البيانات المالية للشركة والمبالغ ذات الصلة المستخدمة لأغراض الضريبية. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بـ:

- الفروق المؤقتة عند الاعتراف المبدئي بموجودات أو مطلوبات في معاملة لا تعتبر تجميعا للأعمال ولا تؤثر في الأرباح المحاسبية ولا الربح أو الخسارة أو الضريبية؛
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يحتمل معه عدم عكسها في المستقبل المنظور؛ و
- الفروق المؤقتة التي تنشأ عند الاعتراف المبدئي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها على الفروقات المؤقتة عند عكسها بناءً على القوانين التي تم تصنيفها أو على وشك أن تصنف كما في نهاية السنة المالية.

تتم تسوية الموجودات والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق لموازنة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية ، وكانت تتعلق بالضرائب التي تفرضها نفس السلطة الضريبية على نفس الكيان الخاضع للضريبة ، أو على منشآت ضريبية مختلفة ، لكنها يقصد منها سداد المطلوبات والموجودات الضريبية الحالية على أساس صافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بالموجود الضريبي المؤجلة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والاعتمادات الضريبية والفروق المؤقتة القابلة للخصم إلى الحد الذي يحتمل معه توفر أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة بتاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(ت) العائدات على السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية للمجموعة، معدلة للقسائم المعلنة في سندات رأس المال الشريحة ١، على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ث) التقارير القطاعية

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل كبير صانعي القرار التشغيلي بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(خ) أنشطة الائتمان

الموجودات المحتفظ بها في نشاط ائتماني لا تعامل كموجودات للمجموعة وبناء عليه لا تدرج في بيان المركز المالي الموحد.

(ذ) الضمان المعاد حيازته

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد ديون العملاء ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «موجودات أخرى» بقيمتها الدفترية بالصافي من مخصص انخفاض القيمة ومخصص الإهلاك.

وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي يجب على المجموعة أن تستبعد أي أرض أو عقارات مستحوذ عليها في مقابل سداد الديون خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ الاستحواذ بالرغم من أنه يمكن تمديد هذه الفترة بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

(ض) أرقام المقارنة

فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك، يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(أ أ) الإيجارات

عند إبرام العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد هو ، أو يحتوي ، على عقد إيجار بناءً على ما إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الموجود المحدد لفترة زمنية بمقابل. قررت المجموعة فصل مكونات عقود الإيجار وغير الإيجار في العقود الأساسية بناءً على أسعارها المستقلة النسبية.

تعترف المجموعة بموجود حق الاستخدام والتزامات الإيجار في تاريخ بدء الإيجار. يتم قياس موجود حق الاستخدام مبدئيًا بالتكلفة، والذي يشتمل على المبلغ الأولي لالتزامات الإيجار المعدلة وفقًا لأي مصاريف تأجير مسبقة الدفع ومستحقة. يتم فيما بعد إهلاك موجود حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار وعمره الإنتاجي، أيهما أقصر، إلا إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة ستحصل على الملكية بحلول نهاية مدة عقد الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض حق الاستخدام بشكل دوري من خلال خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله بالتمديد في شروط عقد الإيجار أو إلغاء عقود الإيجار.

يتم قياس مطلوب الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتم خصمها باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا لم يكن من الممكن تحديد هذا السعر بسهولة، معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة، والذي يعتمد على متوسط سعر الفائدة المطبق في أسواق المجموعة الرئيسية المعدلة حسب طبيعة الموجود ومدة الإيجار والأوراق المالية وأي افتراضات أخرى ذات صلة. يتم قياس مطلوب الإيجار لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم إدراج تكلفة التمويل المفترضة فيما يتعلق بالتزامات الإيجار في «مصاريف الفوائد» في بيان الدخل الموحد.

تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام في «العقارات والمعدات» والتزامات الإيجار في «مطلوبات أخرى» في بيان المركز المالي الموحد. يتم الاعتراف بأثر الضريبة المؤجل، إن وجد، وفقًا للوائح الضريبية ذات الصلة ويتم احتسابه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢.

٤. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

تشكل المخاطر جزءاً من أنشطة المجموعة، ولكن يتم إدارتها من خلال عملية قياس ومراقبة مستمرة بحسب حجم المخاطر والضوابط الرقابية الأخرى. تعتبر المجموعة معرضة لمخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل ومخاطر السوق والتي تمثل مخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية. لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتقنية والصناعة. تتم إدارتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

يعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى ذلك توجد جهات أخرى مثل قسم إدارة المخاطر، ولجنة التدقيق الداخلي، ولجنة الائتمان، ولجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن عملية إدارة ومراقبة هذه المخاطر.

تتم مراقبة والسيطرة على المخاطر بناءً على محددات تضعها المجموعة. وتعكس هذه المحددات استراتيجية العمل وبيئة السوق للمجموعة، إضافة إلى مستوى المخاطر التي تستطيع المجموعة تحملها.

وكجزء من عملية إدارة المخاطر الكلية، تقوم المجموعة أيضا باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المخاطر الناتجة عن التغير في معدلات الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة عن المعاملات المتنبأ بها. يتم تقييم ملمح المخاطر قبل الدخول في معاملات التحوط التي يتم

اعتمادها من قبل المستوى الإداري المناسب للمجموعة.

تتبع المجموعة طريقة خاصة لتقدير مخاطر السوق التي يتعرض لها على المراكز المالية التي يحتفظ بها وأعلى قيمة للخسائر المتوقعة عليها، وذلك اعتمادا على عدد من الفرضيات وظروف السوق المتغيرة. وضعت المجموعة مجموعة من الحدود للمخاطر التي قد تكون مقبولة لديها، والتي يتم مراقبتها بشكل يومي.

لا يوجد هناك أي تغير على مستوى تعرض المجموعة لمخاطر السوق أو الطريقة التي يقيس ويسيطر بها البنك على تلك المخاطر.

المخاطر الناتجة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المجموعة هي المخاطر المالية والتي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد المجموعة للخسارة بسبب عجز عملاء أو أطراف مقابلة في التفرغ عن التزاماتهم التعاقدية وفقا للأحكام التعاقدية. تشكل مخاطر الائتمان الجزء الأكبر من خطر تعرض المجموعة للمخاطر، ولذلك تدير المجموعة لمخاطر الائتمان التي يتم التعرض لها بعناية. تنسب مخاطر الائتمان للأدوات المالية مثل الرصيد لدى المصارف المركزية والمستحقات من البنوك والقروض والسلف للعملاء وأوراق الدين والسندات الأخرى، وبعض الموجودات الأخرى والمبالغ المعادلة للائتمان المتعلقة بأدوات مالية خارج الميزانية المالية.

يفصح إيضاح ١٠ حول البيانات المالية الموحدة عن توزيع القروض والسلف للعملاء حسب القطاعات الاقتصادية. يفصح إيضاح ٤ (ب) (٣) حول البيانات المالية الموحدة عن التوزيع الجغرافي لمخاطر ائتمان المجموعة.

(ا) قياس مخاطر الائتمان

تتم مراجعة واعتماد كافة السياسات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. يقوم فريق إدارة المخاطر مركزياً بالموافقة على جميع التسهيلات الائتمانية المهمة وأسقف الائتمان لكافة الشركات وعمليات الخزينة وأسواق رأس المال والمؤسسات المالية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل مع المجموعة. تتم هذه الموافقات بما يتفق مع سقوف صلاحيات منح الائتمان المفوضة للفريق ووفقًا للسياسة الائتمانية المعتمدة للمجموعة.

إضافة إلى ذلك، فإن كافة التسهيلات الائتمانية تتم إدارتها وضبطها بصورة مستقلة من قبل إدارة مراقبة الائتمان.

تقوم المجموعة أيضاً بتحديد المخاطر عن طريق التنويع في موجوداته على قطاعات جغرافية وصناعية. يتم التحكم بمخاطر الائتمان عن طريق تحديد سقوف للائتمان الممنوح للطرف المتعاقد معه والتي تتم مراجعتها والموافقة عليها سنوياً من قبل لجنة إدارة المخاطر. كما تتبع المجموعة أيضاً إرشادات مصرف قطر المركزي فيما يخص مَنح القروض الأمر الذي يقلل من تعرض المجموعة لأطراف مقابلة.

يعتمد مقدار ونوع الضمانات على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات ومعاملات التقييم.

عند الإمكان، يتم تقليل مخاطر الائتمان عن طريق رهن ضمانات مقبولة مقابل القروض. يعتمد مقدار ونوع الضمانات على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم. تتألف أبرز أنواع الضمانات من النقد والرهن العقاري والأسهم المحلية والدولية والضمانات المالية والأوراق المالية الملموسة الأخرى. يتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل أساسي مقابل القروض التجارية والاستهلاكية وتتم إدارتها مقابل التعرضات ذات الصلة بصافي قيمتها القابل تحقيقها.

لدي المجموعة عملية إدارة الائتمان التي تضمن الامتثال لشروط الاعتماد والتوثيق والمراجعة المستمر لضمان جودة الائتمان والضمانات. في حين يتم تقييم الأوراق المالية مثل الأسهم المدرجة بشكل منتظم، فإن سياسة الائتمان تفرض تقييم الأوراق المالية التي تم الحصول عليها عن طريق الرهن القانوني على العقارات على الأقل مرة واحدة أو أكثر كل ٣ سنوات إذا استدعي الأمر ذلك.

(٢) تحليل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمان المحتفظ به أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى، بالصافي من انخفاض القيمة

يوضح الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة، دون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تحسينات ائتمانية أخرى مرفقة. بالنسبة للموجودات المسجلة في قائمة المركز المالي ، فإن التعرضات المبينة أدناه تستند إلى صافي القيم الدفترية كما هو مدرج في بيان المركز المالي الموحد.

	2021	2020
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مسجلة في بيان المركز المالي كما يلي:		
أرصدة لدى مصارف مركزية	**5,364,029**	5,594,258
مستحقات من بنوك	**5,364,929**	3,673,577
قروض وسلف للعملاء	**62,667,285**	65,450,036
استثمارات مالية – دين	**24,219,004**	24,161,021
موجودات أخرى	**1,117,994**	1,807,206
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر	**98,733,241**	100,686,098
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى (إجمالي انخفاض القيمة) كما يلي:		
ضمانات	**11,166,636**	12,392,098
خطابات اعتماد	**2,940,328**	3,670,942
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**829,152**	1,093,753
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر	**14,936,116**	17,156,793
	113,669,357	117,842,891

(٣) تحليل تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يقسم الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة استنادا إلى قيمها الدفترية بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي دعم ائتماني آخر، حسب المناطق الجغرافية. قامت المجموعة بتخصيص التعرض للمخاطر على المناطق استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة.

	2021				
	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	باقي دول العالم	الإجمالي
أرصدة لدى مصارف مركزية	**5,066,163**	**250,549**	**-**	**47,317**	**5,364,029**
المستحقات من بنوك	**1,672,157**	**1,025,333**	**1,015,730**	**1,651,709**	**5,364,929**
قروض وسلف لعملاء	**54,362,573**	**4,847,875**	**263,794**	**3,193,043**	**62,667,285**
استثمارات مالية - دين	**21,206,964**	**2,087,100**	**156,780**	**768,160**	**24,219,004**
موجودات أخرى	**1,061,822**	**6,198**	**-**	**49,974**	**1,117,994**
	83,369,679	**8,217,055**	**1,436,304**	**5,710,203**	**98,733,241**
	2020				
أرصدة لدى مصارف مركزية	4,374,226	1,170,483	-	49,549	5,594,258
المستحقات من بنوك	1,054,407	842,202	403,767	1,373,201	3,673,577
قروض وسلف لعملاء	56,138,705	5,858,315	274,858	3,178,158	65,450,036
استثمارات مالية – دين	21,710,412	1,497,081	269,726	683,802	24,161,021
موجودات أخرى	1,747,419	5,948		53,839	1,807,206
	85,025,169	9,374,029	948,351	5,338,549	100,686,098

	2021				
	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	باقي دول العالم	الإجمالي
ضمانات	**5,843,485**	**1,817,612**	**326,043**	**3,179,496**	**11,166,636**
خطابات اعتماد	**2,148,534**	**79,723**	**281,584**	**430,487**	**2,940,328**
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**707,702**	**83,677**	**-**	**37,773**	**829,152**
	8,699,721	**1,981,012**	**607,627**	**3,647,756**	**14,936,116**
	2020				
ضمانات	6,786,241	2,273,281	146,519	3,186,057	12,392,098
خطابات اعتماد	3,032,973	68,859	41,625	527,485	3,670,942
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	875,877	169,037	-	48,839	1,093,753
	10,695,091	2,511,177	188,144	3,762,381	17,156,793

قطاعات الصناعة

يحلل الجدول التالي، التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة بقيمها الدفترية ، قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو دعم الائتمانية الأخرى ، المصنفة من قبل قطاعات الصناعة للأطراف المقابلة للمجموعة.

	2021	2020
ممولة وغير ممولة		
الحكومة ووكالات ذات صلة	**36,236,092**	38,329,779
الصناعة	**1,070,343**	925,474
التجارة	**10,000,920**	10,599,716
الخدمات	**18,415,687**	17,424,616
المقاولات	**5,692,531**	5,223,118
عقارات	**18,110,044**	18,253,031
الشخصية	**7,648,155**	7,389,271
أخرى	**1,559,469**	2,541,093
ضمانات	**11,166,636**	12,392,098
خطابات اعتماد	**2,940,328**	3,670,942
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**829,152**	1,093,753
	113,669,357	117,842,891

(٤) جودة الائتمان

تدار جودة الائتمان بالنسبة للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات ائتمان داخلية وخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية للمخاطر مرتبطة بالتصنيفات الائتمانية التي تنشرها وكالات التصنيف العالمية. تسعى المجموعة إلى التحسين المستمر لمناهج تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر الائتمان الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان لدى المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة في السنة على الأقل ولمرات أكثر في حالة الموجودات غير العاملة.

يوضح الجدول التالي المعلومات حول جودة الموجودات المالية والارتباطات والضمانات المالية:

2021				
النقد وارصدة لدى المصارف المركزية (باستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	**7,949,488**	**304,267**	**-**	**8,253,755**
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	**1,157,266**	**1,322,807**	**-**	**2,480,073**
دون المستوى	**-**	**-**	**-**	**-**
مشكوك في تحصيلها	**-**	**-**	**-**	**-**
الخسارة	**-**	**-**	**-**	**-**
مخصص خسارة	**(4,444)**	**(426)**	**-**	**(4,870)**
القيمة الدفترية	**9,102,310**	**1,626,648**	**-**	**10,728,958**

2020				
النقد وارصدة لدى المصارف المركزية (باستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	8,328,524	-	-	8,328,524
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	328,083	613,243	-	941,326
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	-	-
مخصص خسارة	(1,704)	(310)	-	(2,014)
القيمة الدفترية	8,654,903	612,933	-	9,267,836

2021				
قروض وسلف للعملاء	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	**22,798,699**	**1,586,387**	**-**	**24,385,086**
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	**20,134,188**	**17,286,429**	**-**	**37,420,617**
دون المستوى	**-**	**-**	**1,152,546**	**1,152,546**
مشكوك في تحصيلها	**-**	**-**	**656,493**	**656,493**
الخسارة	**-**	**-**	**2,017,555**	**2,017,555**
مخصص خسارة	**(146,709)**	**(852,297)**	**(1,966,006)**	**(2,965,012)**
القيمة الدفترية	**42,786,178**	**18,020,519**	**1,860,588**	**62,667,285**

2020				
قروض وسلف للعملاء	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	24,794,926	1,319,852	-	26,114,778
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	20,542,188	18,026,279	-	38,568,467
دون المستوى	-	-	1,426,981	1,426,981
مشكوك في تحصيلها	-	-	909,172	909,172
الخسارة	-	-	1,778,446	1,778,446
مخصص خسارة	(138,241)	(988,162)	(2,221,405)	(3,347,808)
القيمة الدفترية	45,198,873	18,357,969	1,893,194	65,450,036

2021				
استثمارات مالية - دين	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	**22,999,679**	**-**	**-**	**22,999,679**
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	**1,025,129**	**181,550**	**-**	**1,206,679**
دون المستوى	**-**	**-**	**-**	**-**
مشكوك في تحصيلها	**-**	**-**	**-**	**-**
الخسارة	**-**	**20,760**	**20,760**	**20,760**
مخصص الخسارة	**(1,640)**	**-**	**(6,474)**	**(8,114)**
القيمة الدفترية	**24,023,168**	**181,550**	**14,286**	**24,219,004**

2020				
استثمارات مالية – دين	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	22,873,793	-	-	22,873,793
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	944,427	332,799	-	1,277,226
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	16,922	16,922
مخصص الخسارة	(446)	-	(6,474)	(6,920)
القيمة الدفترية	23,817,774	332,799	10,448	24,161,021

2021				
ارتباطات القروض والضمانات مالية	**المرحلة 1**	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	**7,218,577**	**620,044**	**-**	**7,838,621**
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	**3,493,712**	**2,757,140**	**-**	**6,250,852**
دون المستوى	**-**	**-**	**846,643**	**846,643**
مشكوك في تحصيلها	**-**	**-**	**-**	**-**
الخسارة	**-**	**-**	**-**	**-**
مخصص خسارة	**(8,594)**	**(5,382)**	**(343,596)**	**(357,572)**
القيمة الدفترية	**10,703,695**	**3,371,802**	**503,047**	**14,578,544**

2020				
ارتباطات القروض والضمانات مالية	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
درجة الاستثمار - Aaa إلى Baa3	8,550,224	613,017	-	9,163,241
درجة الاستثمار الثانوي– Ba1 إلى Ca3	3,625,701	3,661,627	-	7,287,328
دون المستوى	-	-	706,224	706,224
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	-	-
مخصص خسارة	(15,125)	(22,226)	(171,307)	(208,658)
القيمة الدفترية	12,160,800	4,252,418	534,917	16,948,135

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال من الأطراف المقابلة. بشكل عام لم يكن هناك تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الذي تحتفظ بها المجموعة خلال العام، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات للمجموعة.

بلغت قيمة ضمانات البنك إجمالي٦٩,٧٩٣ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استنادا إلى تقييمات هذه الضمانات التي تم القيام بها بما يتماشى مع السياسة الداخلية ذات الصلة المعتمدة للبنك (٧٤,١٥٦ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠). تبلغ قيمة الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلف المتعثرة ائتمانيًا ٢,٤٢٩ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢,٩٥٩ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠). ومع ذلك، يفترض البنك تخفيضات على هذه التقييمات لغرض عملية احتساب المخصص / الخسارة الائتمانية المتوقعة مما نتج عنه قيمة عادلة بمبلغ ٣٥,٧٧٦ مليون ريال قطري و ١,٢٤١مليون ريال قطري على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣٨,١٦٠ مليون ريال قطري و ١,٥٠١ مليون على التوالي في ٢٠٢٠).

الضمان المعاد حيازته

اقتنت المجموعة عقارات محتفظ بها كضمان لتسوية دين بقيمة دفترية ١٠٢ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٠٢ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠).

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب قرض أو رصيد سند دين استثماري وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن القرض أو الورقة غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع اعتبار لمعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمقترض/ المصدر مثل عدم مقدرة المقترض/ المصدر على سداد المطلوب أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد الائتمان بكامله. بالنسبة للقروض القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه. كان مبلغ القروض والسلف الذي تم شطبه خلال السنة هو ٢,٢٤٤ مليون ريال قطري (٣,٩٧٨ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠). يتم الاعتراف بالاستردادات اللاحقة من مثل هذا الشطب على أساس نقدي.

(٥) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد غير ضروريين. وهذا يشمل المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بما في ذلك نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي ، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة تعتبرها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

(١) انخفاض درجتين للتصنيف من Aaa إلى Baa أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من Ba إلى Caa.

(٢) التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.

(٣) التسهيلات متأخرة السداد بعدد ٦٠ و٣٠ يوما كما في تاريخ التقرير لقروض الشركات والأفراد على التوالي.

يواصل البنك تقييم المقترضين لمعرفة أي مؤشرات أخرى على أرجحية عدم الدفع بالوضع في الاعتبار السبب الأساسي في الصعوبات المالية وما إذا كان من المرجح أن تكون مؤقتة بسبب كوفيد ١٩ أم أنها طويلة الأجل.

في استجابة لبرنامج الدعم من مصرف قطر المركزي شرع البنك في برنامج للإعفاء من الدفع لعملائه المتأثرين وذلك بتأجيل الأقساط. تعتبر الإعفاءات من الدفع كدعم سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفق النقدي المحتملة لدى المقترضين. قد يشير الإعفاء الممنوح للعملاء إلى الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. مع ذلك فإن منح هذه الإعفاءات من الدفع لا يعني تلقائيا وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان والترحيل المرحلي لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أنها تكون متاحة لمساعدة المقترضين المتأثرين بجائحة كوفيد ١٩ لمواصلة دفعاتهم المنتظمة.

إن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب كلاهما إدراج معلومات مستقبلية. قام البنك بإجراء تحليل تاريخي مترابط وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر

الائتمان و الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من الترابط مع الاتجاه ومستوى الترابط مع محفظة البنك ومستويات معدلات التعثر بالسوق.

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. تتغير هذه العوامل استناداً إلى طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات إلى رقابة مستمرة ، والتي قد تؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

استخراج مدة هيكل احتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة واستخراج تقديرات لاحتمالية التعثر للتعرضات وكيف يتوقع لها أن تتغير نتيجة لمرور الزمن. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن الدفع والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تتعرض فيها المجموعة للمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للقرض قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق واحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. القرض القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بقرض معاد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون المقترض قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي مطلوب ائتماني هام للمجموعة؛ أو
- تم تصنيف المقترض على أنه ٩ أو ١٠.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثراً، تدرس المجموعة المؤشرات التالية:

- الكمية، كمثال مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي مطلوب آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير المدخلات المستخدمة في تقدير ما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها على طول الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج معلومات مستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ والتي تعتبر عاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة أية توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها المرتبط بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر باختلاف الأداة المالية . يتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من الملمح الاقتصادي العالمي: بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية المنشورة دوريا من وحدة البيانات الاقتصادية والتي توفر أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد وأسعار السلع على مدى سنة إلى خمس سنوات قادمة. كما يأخذ البنك في الاعتبار التوقعات الداخلية بناءً على تحليل التسلسل الزمني للمتغيرات التي لا تتوفر بشأنها توقعات. يتم الحصول على توقعات متغير الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد خمس سنوات من خلال تحليل التسلسل الزمني،أي المتوسط المتغير / منهج الارتداد حسب الاقتضاء. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر باستخدام نموذج ميرتون – فاسيسك الهيكلي لجميع المحافظ. تم إجراء تحليل الارتباط لاختيار المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية بناءً على معدل التعثر عن السداد للمحفظة.

قامت المجموعة بإجراء تقييم لكوفيد ١٩ في ضوء التوجيهات المتاحة من المعايير الدولية للتقارير المالية ومصرف قطر المركزي مما نتج عنه تغييرات في منهج وأحكام الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

وضع البنك اعتبارا لأثر الشكوك المحتملة بسبب الجائحة من خلال هيكل وترجيحات سيناريو الجهد. استخدم البنك أحدث التوقعات الاقتصادية المنشورة في أكتوبر٢٠٢١والتي تتضمن تأثير الانكماش الاقتصادي بسبب الجائحة الذي تلاه انتعاش معقول. لذا لم يتم وضع اعتبار المزيد من التأكيد على السيناريو الأساسي لإدراج تاثيرات الجائحة. الاحتمالات المتراكمة لكل السيناريو التنازلي السليم بوضع توقع الأساس كنقطة بداية قد تم وضعها في الاعتبار على أنها ترجيح محتمل لسيناريو الجهد لمعالجة المخاوف الناجمة عن الانكماش الاقتصادي بسبب عودة ظهور الوباء وانخفاض الطلب.

كما أولى البنك اعتبارا خاصا لأثر كوفيد ١٩ ذي الصلة على عوامل كمية ونوعية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات انخفاض القيمة للتعرضات في القطاعات التي يوجد احتمال بتأثرها. نتج عن ذلك تصنيف أدنى لبعض التعرضات والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق مخاطر الائتمان في البنك أيضًا سيناريوهات أخرى محتملة إلى جانب ترجيحات السيناريو. يستند عدد السيناريوهات الأخرى المستخدمة إلى تحليل كل نوع منتج رئيسي لضمان تسجيل الأحداث المعقولة. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وخصائصها في تاريخ كل تقرير. في ١ يناير ٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لجميع المحافظ ، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات تصور بشكل مناسب أوجه عدم اليقين في توقعات الاقتصاد الكلي ، أي السيناريو الأساسي: بوضع اعتبار للتوقعات اقتصاد الكلي المنشورة، والسيناريو المحسن والسيناريو المجهد: بوضع اعتبار للتقلبات الاقتصادية طويلة الأجل التي تتم ملاحظتها في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد ترجيح السيناريو من خلال مزيج من التحليل الإحصائي والحكم الائتماني للخبراء، مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. ترجيحات السيناريو التي تم أخذها في الاعتبار لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي السيناريو الأساسي: ٦٥٪ ، والسيناريو المُحسَّن: ١٠٪ والسيناريو المُجهد: ٢٥٪ (٢٠٢٠: السيناريو الأساسي: ٦٥٪ ، السيناريو المُحسَّن: ١٠٪ والسيناريو المُجهد: ٢٥٪). يتم تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على تقييم مخاطر الائتمان باتباع قواعد مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة وفقا لكل من السيناريوهات الأساسية ، والسيناريوهات الأخرى ، مضروبة في ترجيحات السيناريو المرتبط. يحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة ١ أو المرحلة ٢ أو المرحلة ٣، وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى الحياة. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس إما الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة ١)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة (المرحلة ٢).يتم تحديد هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة وضربها في سيناريو الترجيح المناسب.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن احتمالات التنبؤ الأساسي تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل فيها، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقدير للنتائج المحتملة وتعتبر السيناريوهات على أنها تغطي الشكوك في توقعات الأساس.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كانت أسعار النفط (سعر النفط ٧٥ دولار للبرميل لسنة ٢٠٢٢، و ٦٥ دولار أمريكي للبرميل لسنة ٢٠٢٣) وتركيز الائتمان للقطاع الخاص كنسبة مئوية (٢٠٢٢: ٦٤,٦**%** ونسبة ٦٥,٩**%** في ٢٠٢٣).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الهيكل المصطلح للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر في السداد
- الخسارة في حالة التعثر في السداد
- التعرض الافتراضي

يتم استنباط هذه المعايير عموما من نماذج إحصائية مطورة داخليا وبيانات تاريخية أخرى. تم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو مذكور أعلاه.

إن تقديرات احتمالية التقصير هي تقديرات في تاريخ معين، تحتسب استنادا إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخليا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتدعمها بيانات تقييم ائتمان خارجية متى كانت متوفرة.

الخسارة في حالة التعثر هي حجم الخسارة المرجحة في حالة وجود تعثر. تقدر المجموعة معايير سداد الديون المستحقة على أساس معدل منتظم للتسهيلات بدون ضمانات وتضع اعتبارا لأثر الضمان للتسهيلات المضمونة.

مخصص الخسارة

توضح الجداول أدناه التسويات من رصيد الافتتاح ورصيد الإقفال بالنسبة لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

2021				
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
إجمالي التعرض الخاضع للخسارة الائتمانية المتوقعة- كما في ٣١ ديسمبر				
– القروض والسلف للعملاء	42,932,887	18,872,816	3,826,594	65,632,297
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	24,024,808	181,550	20,760	24,227,118
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	10,712,289	3,377,184	846,643	14,936,116
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	9,106,754	1,627,074	-	10,733,828
	86,776,738	24,058,624	4,693,997	115,529,359
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة/ انخفاض القيمة - كما في ١ يناير				
– القروض والسلف للعملاء	138,241	988,162	2,221,405	3,347,808
– في اوراق مالية (دين)	8,904	42,433	6,474	57,811
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	15,125	22,226	171,307	208,658
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	1,704	310	-	2,014
	163,974	1,053,131	2,399,186	3,616,291
صافي مصروف وتحويلات السنة (بالصافي من تحويل العملات الأجنبية)				
– القروض والسلف للعملاء*	8,468	(135,865)	2,053,277	1,925,880
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	2,182	(17,100)	-	(14,918)
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	(6,531)	(16,844)	100,941	77,566
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	2,740	116	-	2,856
	6,859	(169,693)	2,154,218	1,991,384
مشطوبات وأخرى				
– القروض والسلف للعملاء**	-	-	(2,308,676)	(2,308,676)
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	-	-	-	-
– ارتباطات قروض وضمانات مالية**	-	-	71,348	71,348
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-
	-	-	(2,237,328)	(2,237,328)
الرصيد اقفال الخسائر الائتمانية المتوقعة/ انخفاض القيمة- كما في ٣١ ديسمبر				
– القروض والسلف للعملاء	146,709	852,297	1,966,006	2,965,012
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	11,086	25,333	6,474	42,893
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	8,594	5,382	343,596	357,572
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	4,444	426	-	4,870
	170,833	883,438	2,316,076	3,370,347

* المرحلة ٣ يتضمن المخصص فائدة معلقة.

** يتضمن مخصص المرحلة ٣ صافي تحويل مخصص من قروض وسلف إلى التزامات قروض وضمانات مالية بمبلغ ٣٧,٧ مليون ريال قطري (٥٦,٣ مليون ريال قطري في سنة ٢٠٢٠) وتحويل المخصص من التزامات القروض والضمانات المالية إلى القروض والسلف البالغة ١٧,٩ مليون ريال قطري (٥١,٠ في ٢٠٢٠) وتحويل من المطلوبات الأخرى إلى ارتباطات القروض والضمانات المالية إلى مبلغ ٥٩,٢ مليون ريال قطري (لا شيء في سنة ٢٠٢٠)

	2020			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
إجمالي التعرض الخاضع للخسارة الائتمانية المتوقعة – كما في ٣١ ديسمبر				
– القروض والسلف للعملاء	45,337,114	19,346,131	4,114,599	68,797,844
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	23,818,220	332,799	16,922	24,167,941
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	12,175,925	4,274,644	706,224	17,156,793
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	8,656,607	613,243	-	9,269,850
	89,987,866	24,566,817	4,837,745	119,392,428
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة / انخفاض القيمة– كما في ١ يناير				
– القروض والسلف للعملاء	144,711	1,425,438	3,559,422	5,129,571
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	9,429	7,263	25,032	41,724
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	17,595	101,148	125,543	244,286
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	7,909	609	-	8,518
	179,644	1,534,458	3,709,997	5,424,099
صافي مصروف وتحويلات السنة (بالصافي من تحويل العملات الأجنبية)				
– القروض والسلف للعملاء*	(6,470)	(437,276)	2,695,986	2,252,240
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	(525)	35,170	35	34,680
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	(2,470)	(78,922)	40,508	(40,884)
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	(6,205)	(299)	-	(6,504)
	(15,670)	(481,327)	2,736,529	2,239,532
مشطوبات وأخرى				
– القروض والسلف للعملاء**	-	-	(4,034,003)	(4,034,003)
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	-	-	(18,593)	(18,593)
– ارتباطات قروض وضمانات مالية**	-	-	5,256	5,256
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-
	-	-	(4,047,340)	(4,047,340)
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة / انخفاض القيمة – كما في ٣١ ديسمبر				
– القروض والسلف للعملاء	138,241	988,162	2,221,405	3,347,808
– استثمارات في اوراق مالية (دين)	8,904	42,433	6,474	57,811
– ارتباطات قروض وضمانات مالية	15,125	22,226	171,307	208,658
– مستحقات من بنوك وأرصدة لدى مصارف مركزية	1,704	310	-	2,014
	163,974	1,053,131	2,399,186	3,616,291

* المرحلة ٣ يتضمن المخصص فائدة معلقة.

** المخصص في المرحلة ٣ يتضمن تحويل مخصص من قروض وسلف إلى ارتباطات قروض وضمانات مالية.

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة تتمثل في عدم مقدرة منشأة ما على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة بها. تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى التصنيف الائتماني، مما يؤدى إلى التقليص لبعض مصادر التمويل مباشرة. تقع المسؤولية الكلية عن إدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة، والذي قد قام بوضع إطار عمل إدارة مخاطر سيولة مناسب لإدارة احتياجات المجموعة للسيولة النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل. للتقليل من هذه المخاطر قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بعد الأخذ في الاعتبار توفر السيولة للحفاظ على رصيد كاف متوازن لكل من النقد وشبه النقد والأوراق المالية الجاهزة القابلة للتسويق.

تراقب المجموعة مخاطر السيولة عن طريق نسبتين رئيسيتين، نسبة تغطية السيولة وفقا لتوجيهات بازل ٣ التي يتبناها مصرف قطر المركزي لمراقبة قدرة تحمل البنك من ناحية السيولة على الأجل القريب (٣٠ يوما)، ونسبة السيولة بموجب توجيهات مصرف قطر المركزي.

كانت نسبة تغطية السيولة المحتسبة بموجب توجيهات بازل ٣ التي يتبناها مصرف قطر المركزي ١٦٦,٩٣% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٩٩,٦١% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

كانت نسبة السيولة المحتسبة بموجب توجيهات مصرف قطر المركزي ١٣٢,٦٦% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢٢,٦٨% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

(ا) التعرض لمخاطر السيولة

المقياس الرئيسي الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو معدل صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء. لهذا الغرض يعتبر صافي الموجودات السائلة على أنه يتضمن النقد وما يعادله وسندات الدين في درجة الاستثمار والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وسندات الدين المصدرة والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام طريقة احتساب مماثلة، ولكنه غير مطابق، لقياس مطلوب المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من جانب الجهة الرقابية الرئيسية للمجموعة، مصرف قطر المركزي.

تفاصيل معدل صافي الموجودات السائلة إلى الودائع العملاء خلال السنة على النحو التالي.

	2021	2020
المتوسط للسنة	**124.95%**	126.39%
الحد الأقصى للسنة	**132.66%**	137.28%
الحد الأدنى للسنة	**114.94%**	120.13%

تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة استنادا إلى تواريخ الاستحقاق التعاقدية. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ التقرير وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الاعتبار الاستحقاق الفعلية كما هو موضح في تاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة وتوافر الأموال السائلة. تراقب المجموعة بصورة مستمرة ملفات استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.

	القيمة الدفترية	أقل من أشهر	١-٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	إجمالي فرعي ١ سنة	أكثر من سنة	غير مؤرخة
٣١ ديسمبر ٢٠٢١							
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	5,887,367	3,555,318	-	-	3,555,318	-	2,332,049
مستحقات من بنوك	5,364,929	2,738,757	482,068	1,471,496	4,692,321	672,608	-
قروض وسلف للعملاء	62,667,285	13,135,800	3,887,998	4,783,359	21,807,157	40,860,128	-
استثمارات مالية	25,082,873	740,138	480,005	1,876,245	3,096,388	21,122,616	863,869
استثمار في شركة زميلة	10,758	-	-	-	-	-	10,758
عقارات وأثاث ومعدات	689,273	-	-	-	-	-	689,273
موجودات أخرى	1,400,746	475,001	-	-	475,001	925,745	-
الإجمالي	101,103,231	20,645,014	4,850,071	8,131,100	33,626,185	63,581,097	3,895,949
مستحقات لبنوك	22,511,391	12,638,690	6,169,981	1,672,234	20,480,905	2,030,486	-
ودائع العملاء	50,355,949	22,348,935	17,133,814	10,492,535	49,975,284	380,665	-
سندات دين	1,891,734	-	-	70,984	70,984	1,820,750	-
قروض الأخرى	9,737,521	-	43,698	2,877,597	2,921,295	6,816,226	-
مطلوبات أخرى	2,350,683	1,847,714	4,173	1,453	1,853,340	497,343	-
إجمالي حقوق الملكية	14,255,953	-	-	-	-	-	14,255,953
الإجمالي	101,103,231	36,835,339	23,351,666	15,114,803	75,301,808	11,545,470	14,255,953
فجوة الاستحقاق	-	(16,190,325)	(18,501,595)	(6,983,703)	(41,675,623)	52,035,627	(10,360,004)

	القيمة الدفترية	أقل من أشهر	١-٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	إجمالي فرعي ١ سنة	أكثر من سنة	غير مؤرخة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠							
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	6,895,185	4,755,275	-	-	4,755,275	-	2,139,910
مستحقات من بنوك	3,673,577	1,361,280	665,214	1,322,545	3,349,039	324,538	-
قروض وسلف للعملاء	65,450,036	1,278,723	3,261,826	7,652,802	12,193,351	53,256,685	-
استثمارات مالية	24,667,333	258,409	101,409	1,996,197	2,356,015	21,809,675	501,643
استثمار في شركة زميلة	10,176	-	-	-	-	-	10,176
عقارات وأثاث ومعدات	714,212	-	-	-	-	-	714,212
موجودات أخرى	2,129,753	758,213	20,997	15,928	795,138	1,334,615	-
الإجمالي	103,540,272	8,411,900	4,049,446	10,987,472	23,448,818	76,725,513	3,365,941
مستحقات لبنوك	23,036,764	8,404,907	9,990,498	2,441,897	20,837,302	2,199,462	-
ودائع العملاء	55,053,996	23,805,310	14,599,698	11,881,141	50,286,149	4,767,847	-
سندات دين	328,208	-	-	256,462	256,462	71,746	-
قروض الأخرى	8,217,193	2,207,841	280,396	3,314,641	5,802,878	2,414,315	-
مطلوبات أخرى	3,109,541	3,098,372	2,367	3,434	3,104,173	5,368	-
إجمالي حقوق الملكية	13,794,570	-	-	-	-	-	13,794,570
الإجمالي	103,540,272	37,516,430	24,872,959	17,897,575	80,286,964	9,458,738	13,794,570
فجوة الاستحقاق	-	(29,104,530)	(20,823,513)	(6,910,103)	(56,838,146)	67,266,775	(10,428,629)

يلخص الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية للمطلوبات المحتملة للمجموعة:

	القيمة الدفترية	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	أكثر من ١ سنة
٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
ضمانات	**11,166,636**	**3,469,174**	**4,667,798**	**3,029,664**
خطابات اعتماد	**2,940,328**	**808,833**	**470,526**	**1,660,969**
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**829,152**	**607,184**	**204,895**	**17,073**
الإجمالي	**14,936,116**	**4,885,191**	**5,343,219**	**4,707,706**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
ضمانات	12,392,098	4,054,387	4,116,187	4,221,524
خطابات اعتماد	3,670,942	829,201	326,966	2,514,775
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	1,093,753	554,728	423,515	115,510
الإجمالي	17,156,793	5,438,316	4,866,668	6,851,809

يلخص الجدول أدناه ملف استحقاق المطلوبات المالية والمشتقات للمجموعة في ٣١ ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة:

	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	أقل من ١ أشهر	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	أكثر من ١ سنة
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
المطلوبات المالية غير المشتقة						
مستحقات الي بنوك	**22,511,391**	**22,744,269**	**12,639,401**	**6,173,713**	**1,701,847**	**2,229,308**
ودائع العملاء	**50,355,949**	**50,475,481**	**22,354,926**	**17,171,267**	**10,558,678**	**390,610**
سندات دين	**1,891,734**	**2,078,355**	**-**	**-**	**71,301**	**2,007,054**
القروض الأخرى	**9,737,521**	**9,962,690**	**-**	**44,039**	**2,903,632**	**7,015,019**
مطلوبات أخرى	**1,807,746**	**1,807,746**	**1,807,746**	**-**	**-**	**-**
إجمالي المطلوبات	**86,304,341**	**87,068,541**	**36,802,073**	**23,389,019**	**15,235,458**	**11,641,991**

مشتقات الأدوات المالية:

بصورة عامة، تتم تسوية عقود صرف العملات الآجلة على أساس الإجمالي بينما يتم تسوية عقود تبادل أسعار الفائدة على أساس الصافي.

	الإجمالي	حتى ١ سنة	أكثر من ١ سنة
أدوات مالية مشتقة (عقود آجلة لصرف عملات أجنبية):			
خارجة	**(5,692,947)**	**(5,692,947)**	**-**
داخلة	**5,682,460**	**5,682,460**	**-**
أدوات مالية مشتقة (عقود مبادلة معدلات الفائدة):			
خارجة	**(506,958)**	**(506,958)**	**-**
داخلة	**34,566**	**34,566**	**-**

	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	أقل من ١ أشهر	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	أكثر من ١ سنة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
المطلوبات المالية غير المشتقة						
مستحقات لبنوك	23,036,764	23,132,060	8,407,082	9,994,883	2,474,162	2,255,933
ودائع العملاء	55,053,996	55,310,889	23,812,918	14,637,590	11,981,984	4,878,397
سندات دين	328,208	330,355	-	-	257,508	72,847
القروض الأخرى	8,217,193	8,302,739	2,208,922	280,753	3,343,283	2,469,781
مطلوبات أخرى	2,199,555	2,199,555	2,199,555	-	-	-
إجمالي المطلوبات	88,835,716	89,275,598	36,628,477	24,913,226	18,056,937	9,676,958

مشتقات الأدوات المالية:

بصورة عامة، تتم تسوية عقود صرف العملات الآجلة على أساس الإجمالي بينما يتم تسوية عقود تبادل أسعار الفائدة على أساس الصافي.

	الإجمالي	حتى ١ سنة	أكثر من ١ سنة
أدوات مالية مشتقة (صرف العملات الأجنبية الآجلة):			
خارجة	(9,619,606)	(9,619,606)	-
داخلة	9,697,014	9,697,014	-
أدوات مالية مشتقة (عقود مبادلة معدلات الفائدة):			
خارجة	(894,928)	(894,928)	-
داخلة	57,700	57,700	-

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتغيرات في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وهامش الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق إلى محافظ المتاجرة أو غير المتاجرة.

مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وأنشطة غير المتاجرة تتركز في خزينة المجموعة وتتم مراقبتها من قبل فريق مخاطر السوق. يتم رفع تقارير منتظمة إلى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات.

يتم إجراء اصلاح جذري لمعايير سعر الفائدة الرئيسية على مستوى العالم، متضمنا استبدال بعض المعدلات المعروضة فيما بين البنوك (المعدلات المعروضة فيما بين البنوك) بمعدلات بديلة شبه خالية من المخاطر (يشار إليها بإصلاحات المعدلات المعروضة فيما بين البنوك). لدى المجموعة تعرض للمعدلات المعروضة فيما بين البنوك على أدواتها المالية والتي يطلب إصلاحها كجزء من هذه المبادرات على مستوى السوق الواسع. هناك شك حول توقيت وطرق الانتقال في بعض الاختصاصات التي تعمل فيها المجموعة. تتوقع المجموعة أن تؤثر الإصلاحات للمعدلات المعروضة فيما بين البنوك على إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط.

(ا) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات. قسم إدارة المخاطر المالية مسؤول عن وضع سياسات إدارة مخاطر السوق المفصلة (تخضع لمراجعة وموافقة لجنة الموجودات والالتزامات) وعن المراجعة والمراقبة اليومية.

اعتمدت المجموعة إطار سياسة مفصلة والتي تم أعدادها وفقا للمبادئ التوجيهية لمصرف قطر المركزي للتحكم في محافظ الاستثمارات بما في ذلك سجل الملكية. يشمل الهيكل الإداري السياسات والتي تتضمن دليل الخزانة والاستثمار وسياسة المخاطر المالية وسياسة التحوط السياسة وغيرها. تقوم تلك السياسات بالتعريف بالهيكل المحدد جنبا إلى جنب مع الرغبة في المخاطرة التي يتم بموجبها الاضطلاع على الأنشطة الاستثمارية. يركز هيكل الحدود على مجموع حدود الاستثمارات والتي تكون وفقا للمبادئ التوجيهية مصرف قطر المركزي وهي ٧٠٪ من رأس المال والاحتياطي للمجموعة جنبا إلى جنب مع الحدود الفرعية المختلفة مثل المركز المالي وحدود التوقف عن الخسارة للأنشطة التجارية. تقوم هذه السياسات أيضا بالتعريف مختلف حدود الحساسية مثل القيمة المعرضة للخطر ومدة فئات الموجودات المختلفة داخل محفظة الاستثمار. يتم تحديث أداء المحفظة في مقابل هذه الحدود بصورة منتظمة إلى الإدارة العليا بما في ذلك لجنة الموجودات والالتزامات ولجنة الاستثمار.

تعتمد لجنة الاستثمار كل قرار استثماري للمجموعة. قسم إدارة المخاطر المالية منوط بمسؤولية مراقبة ورصد المخاطر والإعلان عن المخاطر في المحفظة.

(٢) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ البنكية والتجارية هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة والحصول على حدود معتمدة مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للمطلوب بهذه الحدود وتساندها خزينة المجموعة أثناء أنشطة رقابتها اليومية.

فيما يلي ملخص لمركز فجوة سعر الفائدة للمجموعة على المحافظ البنكية والتجارية:

		إعادة تسعير في:			
	القيمة الدفترية	أقل من ٣ أشهر	٣-١٢ شهرا	أكثر من ١ سنة	غير حساسة للفائدة
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
النقد وما يعادله	**5,887,367**	**3,031,980**	**-**	**-**	**2,855,387**
مستحقات من بنوك	5,364,929	2,766,165	1,471,496	672,608	454,660
قروض وسلف للعملاء	**62,667,285**	**44,450,912**	**15,329,987**	**927,208**	**1,959,178**
استثمارات مالية	**25,082,873**	**1,514,867**	**1,876,244**	**20,620,138**	**1,071,624**
استثمار في شركة زميلة	**10,758**	**-**	**-**	**-**	**10,758**
عقارات وأثاث ومعدات	**689,273**	**-**	**-**	**-**	**689,273**
موجودات أخرى	**1,400,746**	**34,566**	**-**	**-**	**1,366,180**
الإجمالي	**101,103,231**	**51,798,490**	**18,677,727**	**22,219,954**	**8,407,060**
مستحقات لبنوك	**22,511,391**	**8,846,462**	**4,549,831**	**8,846,709**	**268,389**
ودائع العملاء	**50,355,949**	**31,174,789**	**10,492,536**	**380,666**	**8,307,958**
سندات دين	**1,891,734**	**-**	**59,686**	**1,820,750**	**11,298**
القروض الأخرى	**9,737,521**	**9,456,428**	**148,747**	**115,244**	**17,102**
مطلوبات أخرى	**2,350,683**	**506,958**	**-**	**-**	**1,843,725**
إجمالي حقوق الملكية	**14,255,953**	**-**	**-**	**4,000,000**	**10,255,953**
الإجمالي	**101,103,231**	**49,984,637**	**15,250,800**	**15,163,369**	**20,704,425**
فجوة حساسية سعر الفائدة	**-**	**1,813,853**	**3,426,927**	**7,056,585**	**(12,297,365)**
الفجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم	**-**	**1,813,853**	**5,240,780**	**12,297,365**	**-**

		إعادة تسعير في:			
	القيمة الدفترية	أقل من ٣ أشهر	٣-١٢ شهرا	أكثر من ١ سنة	غير حساسة للفائدة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠					
النقد وما يعادله	6,895,185	3,454,348	-	-	3,440,837
مستحقات من بنوك	3,673,577	2,677,052	449,371	145,654	401,500
قروض وسلف للعملاء	65,450,036	51,380,178	12,018,664	-	2,051,194
استثمارات مالية	24,667,333	148,537	1,996,197	21,808,067	714,532
استثمار في شركة زميلة	10,176	-	-	-	10,176
عقارات وأثاث ومعدات	714,212	-	-	-	714,212
موجودات أخرى	2,129,753	57,700	-	-	2,072,053
الإجمالي	103,540,272	57,717,815	14,464,232	21,953,721	9,404,504
مستحقات لبنوك	23,036,764	18,022,709	2,715,011	2,199,463	99,581
ودائع العملاء	55,053,996	28,473,915	10,384,553	7,757,773	8,437,755
سندات دين	328,208	28,434	298,996	-	778
القروض الأخرى	8,217,193	7,926,913	273,113	-	17,167
مطلوبات أخرى	3,109,541	894,928	-	-	2,214,613
إجمالي حقوق الملكية	13,794,570	-	-	4,000,000	9,794,570
الإجمالي	103,540,272	55,346,899	13,671,673	13,957,236	20,564,464
فجوة حساسية سعر الفائدة	-	2,370,916	792,559	7,996,485	(11,159,960)
الفجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم	-	2,370,916	3,163,475	11,159,960	-

تحليل الحساسية

إدارة مخاطر أسعار الفائدة مقابل حدود فجوة سعر الفائدة مدعومة بمراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات القياسية وغير القياسية لأسعار الفائدة. السيناريوهات القياسية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠٠ نقطة أساس لهبوط أو ارتفاع متوازي في كافة منحنيات العائدات حول العالم و١٠ نقاط أساس صعودا أو هبوطا في الجزء الأكبر من ١٢ شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو النقصان في أسعار فائدة السوق، بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

	زيادة متناظرة ١٠ نقاط أساس	نقصان متناظر ١٠ نقاط أساس
حساسية لصافي إيراد الفائدة		
2021		
في ٣١ ديسمبر	**9,284**	**(9,284)**
2020		
في ٣١ ديسمبر	8,107	(8,107)

	زيادة متناظرة ١٠ نقاط أساس	نقصان متناظر ١٠ نقاط أساس
حساسية حقوق الملكية الصادر عنها التقرير لتغيرات أسعار الفائدة		
2021		
في ٣١ ديسمبر	**22,483**	**(22,483)**
2020		
في ٣١ ديسمبر	27,750	(27,750)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر سعر الفائدة لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات مشتقة لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

إصلاحات معدل العرض بين البنوك – أيبور (IBOR)

نظرة عامة

يجري تنفيذ إصلاح رئيسي لمعايير معدلات الفائدة الرئيسية على مستوى العالم، بما في ذلك استبدال بعض معدلات العرض بين البنوك – أيبور (IBOR) بمعدلات بديلة شبه خالية من المخاطر (يُشار إليها باسم "إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور"). قدمت تعديلات "المرحلة الأولى" من إصلاح معيار معدلات الفائدة إعفاءً مؤقتًا من تطبيق متطلبات محاسبة التحوط المحددة على علاقات التحوط المتأثرة بشكل مباشر بإصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور (IBOR). ويجب ألا تتسبب هذه الإعفاءات بشكل عام في إنهاء محاسبة التحوط قبل تعديل العقود. ومع ذلك، يستمر تسجيل أي تحوط غير فعال في بيان الدخل.

أصبح إصلاح معيار معدل الفائدة – تعديلات المرحلة الثانية ساري المفعول اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١. ويتناول هذه الإصلاحات آثار التغييرات على التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناشئة عن استبدال معيار معدل الفائدة بسعر مرجعي بديل. تعالج تعديلات المرحلة ٢ من إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور المسائل الناشئة خلال تنفيذ إصلاح معيار معدل الفائدة (إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور)، بما في ذلك تحديد موعد التوقف عن تطبيق تعديلات "المرحلة الأولى" ومتى يجب تحديث تعيينات التحوط والتوثيق ومتى يُسمح بتحوطات المعدل المعياري البديل أو معدل مرجعي بديل (ARR) حيثما يُسمح بالتحوط للمخاطر.

تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات العرض بين البنوك – أيبور على أدواتها المالية التي تم وسيتم استبدالها أو إصلاحها كجزء من هذه المبادرات على مستوى السوق. وشكّل البنك لجنة توجيهية متعددة الوظائف لمعدلات العرض بين البنوك – أيبور برعاية الإدارة التنفيذية والتي تقوم بتقييم التعرضات ذات الصلة بمعدل العرض بين البنوك. كما تتولى اللجنة إدارة أنشطة الانتقال إلى المعدلات المعيارية البديلة، من خلال المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم انتقال منظم والتخفيف من المخاطر الناتجة عن هذا الانتقال. وقد وضع البنك خططًا تفصيلية لدعم انتقال التعرض لمخاطر لمعدلات العرض بين البنوك – أيبور قبل التوقف المعياري. ووضعت المجموعة إطارًا منهجيًا لمراقبة مستوى تقدم الانتقال من معدلات العرض بين البنوك – أيبور إلى معدلات معيارية جديدة من خلال مراجعة تعرضها وعقودها على أساس منتظم.

سيتم إيقاف العمل بمعظم معدلات ليبور ومعدلات العروض الأخرى بين البنوك بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ واستبدالها بمعدلات معيارية بديلة محددة، باستثناء بعض معدلات الليبور بالدولار الأمريكي حيث سيتم تأخير إيقافها حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. وفيما يلي تعرضات الدولار الأمريكي والعملة الأجنبية الأخرى (باستثناء الريال القطري) الخاضعة لمعدلات العرض بين البنوك – أيبور/معدل مرجعي بديل وتلك غير الخاضعة لانتقال معدلات العرض بين البنوك – أيبور.

إجمالي الموجودات المقوّمة بالدولار الأمريكي وتستحق قبل يونيو ٢٠٢٣: ٥,٢٨٧ مليون ريال قطري

إجمالي الموجودات المقوّمة بالدولار الأمريكي وتستحق بعد يونيو ٢٠٢٣: ٩٨٠ مليون ريال قطري

إجمالي الموجودات المقوّمة بعملات أجنبية أخرى وغير خاضعة لانتقال معدلات العرض بين البنوك – أيبور: ٣,٤٤٣ مليون ريال قطري

إجمالي المطلوبات المقوّمة بالدولار الأمريكي وتستحق قبل يونيو ٢٠٢٣: ١٦,٨٠٠ مليون ريال قطري

إجمالي المطلوبات المقوّمة بالدولار الأمريكي وتستحق بعد يونيو ٢٠٢٣: ٩,٩٨٤ مليون ريال قطري

إجمالي المطلوبات المقوّمة بعملات أجنبية أخرى وغير خاضعة لانتقال معدلات العرض بين البنوك – أيبور: ٥,٧٩١ مليون ريال قطري

تعالج تعديلات المرحلة ٢ من إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور المسائل الناشئة خلال تنفيذ إصلاح معيار معدل الفائدة (إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور)، بما في ذلك تحديد موعد التوقف عن تطبيق تعديلات "المرحلة الأولى" ومتى يجب تحديث تعيينات التحوط والتوثيق ومتى يُسمح بتحوطات المعدل المعياري البديل أو معدل مرجعي بديل (ARR) حيثما يُسمح بالتحوط للمخاطر.

ولهذا الغرض، يتم تعديل تخصيص التحوط فقط لإجراء واحد أو أكثر من التغييرات التالية:

- تحديد سعر معياري بديل على أنه المخاطر المتحوطة
- تحديث وصف البند المتحوط

تقوم المجموعة بتعديل وصف أداة التحوط فقط في حال استيفاء الشروط التالية:

- إجراء تغيير ضروري من خلال إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور عن طريق تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط أو استخدام نهج آخر مكافئ اقتصاديًا لتغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط الأصلية؛ و
- عدم استبعاد أداة التحوط الأصلية.

تقوم المجموعة بتعديل مستندات التحوط الرسمية بنهاية فترة التقرير التي يتم خلالها إجراء التغيير الضروري بموجب إصلاح معدل العرض بين البنوك – أيبور على المخاطر المحوّطة أو بند التحوط أو أداة التحوط. هذه التعديلات في مستندات التحوط الرسمية لا تمثل إيقافًا لعلاقة التحوط أو تسجيلاً لعلاقة تحوط جديدة. وإذا تم إجراء تغييرات بالإضافة لتلك التغييرات المطلوبة بموجب إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور الموضح أعلاه، فإن المجموعة تنظر أولاً فيما إذا كانت هذه التغييرات الإضافية تؤدي لإيقاف علاقة محاسبة التحوط. وإذا لم تؤد التغييرات الإضافية إلى إيقاف علاقة محاسبة التحوط، تقوم المجموعة بتعديل مستندات التحوط الرسمية وفقًا للتغييرات التي يتطلبها إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور كما هو مبيّن أعلاه

عند تغيير معيار سعر الفائدة الذي استندت إليه التدفقات النقدية المستقبلية المحوّطة إلى ما هو مطلوب بموجب إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور ، لغرض تحديد ما إذا كان من المتوقع حدوث تدفقات نقدية مستقبلية محوّطة، ترى المجموعة أن احتياطي التحوط معترف به في الدخل الشامل الآخر. ويستند الدخل لعلاقة التحوط هذه على السعر المعياري البديل الذي سوف تستند عليه التدفقات النقدية المستقبلية المحوّطة.

قامت المجموعة بتقييم علاقات التحوط للتدفقات النقدية الخاصة بها ومدى خضوعها لعدم اليقين الناجم عن إصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تستمر بنود التحوط وأدوات التحوط الخاصة بالمجموعة تحت مؤشر الليبور بشكل أساسي. يتم تحديد هذه الأسعار المعيارية كل يوم ويتم تبادل التدفقات النقدية لمعدلات العرض بين البنوك – أيبور مع الأطراف المقابلة وفق المعتاد. تمتد علاقات التحوط الخاصة بالتدفقات النقدية لأسعار الليبور للمجموعة إلى ما بعد التاريخ المتوقع لإيقاف أسعار الليبور.

تحتفظ المجموعة بمشتقات لأغراض إدارة المخاطر، وبعضها مخصص لعلاقات التحوط. الأدوات المشتقة لمعدلات الفائدة وللعملات الأجنبية لها عقود بمعدلات متغيرة مربوطة بمؤشرات مختلفة لمعدلات العرض بين البنوك – أيبور. المعدلات البديلة المرغوبة حاليًا هي متوسط مؤشر الجنيه الإسترليني لليلة واحدة (SONIA) لمعدلات العرض بين البنوك – أيبور للجنيه الإسترليني، ومعدل التمويل الليلي المضمون (SOFR) لسعر ليبور الدولار الأمريكي.

يمثل تعرّض المجموعة لمخاطر معدلات الليبور الدولار الأمريكي المسجلة في علاقات محاسبة التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ اسمي قدره ٧ مليار ريال قطري تستحق في يونيو ٢٠٢٣. تهدف معظم هذه التحوطات وفقًا لاستراتيجية إدارة مخاطر معدلات الفائدة الإجمالية للبنك إلى الحدّ من تقلبات القيمة العادلة للسندات المشتراة من قِبل البنك أو إصداراته الخاصة التي تحمل معدلاً ثابتًا وتقلل أيضًا من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي في حال كانت مقوّمة بعملات أخرى بخلاف الريال القطري أو الدولار الأمريكي. ولم يتم تحقيق أي ربح أو خسارة فورية للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، حيث أن معدل الفائدة الفعلي المستخدم لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية قد يتأثر بإصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور. بالإضافة إلى ذلك، ليس هنالك أي تأثير على مطلوبات الإيجارات التي قد تتأثر مدفوعاتها المخصومة بإصلاح معدلات العرض بين البنوك – أيبور.

(٣) التعرض لمخاطر السوق الأخرى

مخاطر العملات

تتعرض المجموعة لتقلبات في معدلات صرف العملات الأجنبية. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض لهذه المخاطر لكل عملة، وذلك لفترة الليلة أو اليوم الواحد حيث تتم مراقبتها يوميا. لدى المجموعة صافي التعرضات الهامة التالية:

	2021	2020
صافي التعرض للعملات الأجنبية:		
جنيه إسترليني	**91,043**	3,354
اليورو	**3,942**	29,067
الدينار الكويتي	**28,064**	32,386
الين الياباني	**949**	646
العملات الأخرى	**565,512**	399,535

تحليل حساسية العملات الأجنبية

يبين الجدول التالي تفاصيل الحساسية لنسب مئوية لارتفاع أو انخفاض سعر صرف الريال القطري مقابل العملات الأجنبية ذات الصلة، باستثناء الدولار الأمريكي والذي تم تثبيت سعر صرفه مقابل الريال القطري. يتضمن تحليل الحساسية فقط البنود القائمة المقيمة بالعملات الأجنبية وأثر التغير في أسعار الصرف كما يلي:

	الزيادة / (النقصان) في الربح أو الخسارة	
	2021	2020
٥٪ زيادة / (نقصان) في سعر صرف العملة		
جنيه إسترليني	**4,552**	168
اليورو	**197**	1,453
الدينار الكويتي	**1,403**	1,619
الين الياباني	**47**	32
العملات الأخرى	**28,276**	19,977

مخاطر سعر السهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر نقصان القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مؤشرات الأسهم وقيم الأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم من أسهم مصنفة على أنها متاحة للبيع وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

	2021			2020	
	التأثير على الدخل الشامل الآخر	**التأثير على بيان الدخل**	التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على بيان الدخل
٥٪ زيادة / (نقصان) في بورصة قطر	± 11,408	-	± 10,410	-
٥٪ زيادة / (نقصان) في غير بورصة قطر	± 1,113	-	± 1,152	-
	± 12,521	-	± 11,562	-

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية الخ. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الأفراد أو الأنظمة، أو من أحداث خارجية. يوجد لدى المجموعة سياسات وإجراءات مفصلة والتي يتم تحديثها بانتظام لضمان آلية قوية للمراقبة الداخلية. تقوم المجموعة بمراجعة مختلف التوصيات الصادرة عن لجنة بازل عن كثب حول "الممارسات السليمة للإدارة والإشراف على المخاطر التشغيلية" للتنفيذ. تواصل المجموعة الاستثمار في إدارة المخاطر واستراتيجيات التخفيف، مثل البنية الأساسية قوية للرقابة، وإدارة استمرارية الأعمال أو من خلال آليات نقل المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية.

لدي المجموعة إطار واضح المعالم لإدارة المخاطر التشغيلية ووظيفة مخاطر تشغيلية مستقلة. كما تشرف لجنة إدارة المخاطر التشغيلية على تنفيذ إطار إدارة فعالة للمخاطر الذي يشمل الأنظمة والممارسات والسياسات والإجراءات الملائمة، لضمان فعالية تحديد، وقياس وتقييم والإبلاغ والرصد للمخاطر داخل المجموعة.

إضافة إلى ذلك، فإن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بإجراء تقييم مستقل وتقدم تأكيد على العمل الفعلي لإطار إدارة المخاطر التشغيلية بصورة كاملة.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل على أساس الإطار الذي يتيح تحديد المخاطر التشغيلية من وحدات الأعمال ومدى ارتباطه بقياس والتخفيف من حدة المخاطر، والأولويات.

خلال السنة قامت المجموعة بتفعيل تخطيط استمرارية الأعمال ووضعت خطط الاستجابة والاسترداد كجزء من خمس مراحل للاستجابة لإدارة الازمة لمعالجة حالات انقطاع العمل التي تتسبب فيها الجائحة العالمية على عملياتها التشغيلية وأدائها المالي.

يتم تطبيق عدد من التقنيات لتحقيق إدارة فعالة لمخاطر التشغيل في مختلف إدارات المجموعة. ويشمل ذلك ما يلي:

- يعد التدريب الفعال للموظفين والعمليات والإجراءات الموثقة مع الضوابط المناسبة لحماية الموجودات والسجلات والتسويات العادية للحسابات والمعاملات، وعملية إدخال المنتجات الجديدة، ومراجعة الأنشطة الخارجية، وأمن نظام المعلومات، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير هي بعض التدابير المعتمدة من قبل البنك لإدارة المخاطر التشغيلية بكل أقسام المجموعة.
- الإبلاغ عن أية أحداث مخاطر تشغيلية، والذي يستخدم للمساعدة في تحديد موضع احتياج متطلبات الرقابة للحد من تكرار المخاطر. يتم تحليل وتخفيف، وتسجيل أحداث المخاطر على قاعدة بيانات مركزية وتقدم بها تقارير إلى مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية.
- التعريف بالتقييم الذاتي للرقابة على المخاطر ' بصورة كاملة عبر وحدات الأعمال والدعم بما في ذلك الشركات التابعة والفروع الخارجية. يؤدي هذا المنهج إلى فهم مفصل للمخاطر المتأصلة والقيمة المتبقية مع تقييم الضوابط في مختلف إدارات البنك. لذلك، لهذا، فإنه يعزز تحديد المخاطر التشغيلية المحددة لوحدات الدعم والوحدات التجارية في حين يتم تجميع النقاط والإجراءات التصحيحية ويتم رصد التغييرات في المخاطر التشغيلية بصورة مستمرة.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لضمان ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ودعم التطور المستقبلي للأعمال. كما يتم الاعتراف بتأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين، وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين العائدات الأعلى التي قد تكون ممكنة مع زيادة المديونية والمزايا والضمانات التي يقدمها مركز رأس المال السليم.

لقد امتثلت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي لكل متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً على مدار السنة. يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال للمجموعة وفقًا لتوجيهات لجنة بازل ٣ التي يعتمدها مصرف قطر المركزي.

كان مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب توجيهات بازل ٣ ولوائح مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	2021	2020
رأس المال العادي من الشريحة ١	**9,682,725**	9,379,037
رأس مال إضافي من الشريحة ١	**4,000,000**	4,000,000
رأس مال إضافي من الشريحة ٢	**826,404**	825,583
إجمالي رأس المال المؤهل	**14,509,129**	14,204,620

الموجودات المرجحة بالمخاطر

	2021 بازل ٣ مبلغ مرجح بالمخاطر	2020 بازل ٣ مبلغ مرجح بالمخاطر
إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان	**65,884,441**	65,655,145
موجودات مرجحة بمخاطر السوق	**455,934**	499,559
موجودات مرجحة بالمخاطر التشغيلية	**5,557,641**	5,753,553
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**71,898,016**	71,908,257

	2021	2020
رأس المال التنظيمي	**14,509,129**	14,204,620
نسبة رأس المال العادي شريحة ١	**13.47%**	13.04%
نسبة رأس المال شريحة ١	**19.03%**	18.61%
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**20.18%**	19.75%

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل III حسب متطلبات لوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على النحو التالي:

	نسبة رأس المال العادي ١ دون مصد حماية رأس المال	نسبة رأس المال العادي ١ متضمنا مصد حماية رأس المال	نسبة رأس مال الشريحة ١ متضمنا مصد حماية رأس المال	إجمالي نسبة رأس المال متضمنا مصد حماية رأس المال	إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي حماية رأس المال و مصد الحماية النظامية الهام للبنوك محليا	إجمالي رأس المال متضمنا مصد حماية رأس المال و مصد الحماية النظامية للبنوك محليا وعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي المرتكز ٢ مصروف رأس المال
الفعلي	13.47%	13.47%	19.03%	20.18%	20.18%	20.18%
الحد الأدنى بموجب مصرف قطر المركزي	6.00%	8.50%	10.50%	12.50%	12.50%	13.50%

استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(ا) مخصصات انخفاض القيمة عن خسائر الائتمان

تقييم ما إذا كانت مخاطر ائتمان موجود مالي قد زادت على نحو كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٤(ب)(٥).

(٢) تحديد القيم العادلة

يتطلب تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، والتي لا يوجد لها بيانات سوقية يمكن ملاحظتها استخدام تقنيات تقييم كما هو مذكور في السياسة المحاسبية. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بصفة غير متكررة والتي لها إفصاحات سعر قليلة، تكون القيمة العادلة أقل موضوعية، وتتطلب درجات مختلف من الحكم اعتمادا على السيولة، والتركيز، والشكوك حول عوامل السوق، وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على أداة محددة.

عندما لا يمكن اشتقاق القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية من الأسواق النشطة، يتم تحديدها باستخدام تقنيات التقييم متضمنة نماذج حسابية. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من أسواق يمكن ملاحظتها حيثما كان ذلك ممكنًا، ولكن عندما لا يكون ذلك ممكنًا ، يلزم وجود درجة من الحكم في تحديد القيم العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل السيولة ونموذج المدخلات مثل التداخلات والتقلبات للمشتقات ذات التواريخ الطويلة.

(ب) الأحكام المحاسبية الحساسة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(ا) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقا للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات.

- المستوى ١: الأسعار المتداولة غير المعدلة في أسواق نشطة لأداة مطابقة.
- المستوى ٢: تقنيات تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)؛ و تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى ٣: تقنيات تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وعلاوات أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم وأسعار صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار الأسهم والتقلبات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن الهدف من استخدام أساليب التقييم هو تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية اعتيادية.

(٢) قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول أدناه تدرج قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة للمجموعة.

الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	تاريخ التقييم	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
اوراق استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**10,984,723**	**5,083,611**	**46,906**	**16,115,240**
اوراق استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**7,160**	**-**	**6,359**	**13,519**
مشتقات الأدوات المالية:					
عقود تبادل اسعار الفائدة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**-**	**34,566**	**-**	**34,566**
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**-**	**25,492**	**-**	**25,492**
		10,991,883	**5,143,669**	**53,265**	**16,188,817**
المطلوبات المالية بالقيمة العادلة:					
مشتقات الأدوات المالية:					
عقود تبادل اسعار الفائدة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**-**	**506,958**	**-**	**506,958**
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**-**	**35,979**	**-**	**35,979**
		-	**542,937**	**-**	**542,937**

لا يوجد أي تحويلات بين المستوى ١، المستوى ٢، والمستوى ٣ من قياس القيمة العادلة خلال السنة.

ترتيب القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	تاريخ التقييم	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
اوراق استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	31 Dec 2020	11,513,998	4,848,510	51,046	16,413,554
اوراق استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	31 Dec 2020	20,239	-	34,940	55,179
مشتقات الأدوات المالية:					
عقود تبادل اسعار الفائدة	31 Dec 2020	-	57,700	-	57,700
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	31 Dec 2020	-	92,466	-	92,466
		11,534,237	4,998,676	85,986	16,618,899
المطلوبات المالية بالقيمة العادلة:					
مشتقات الأدوات المالية:					
عقود تبادل اسعار الفائدة	31 Dec 2020	-	894,928	-	894,928
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	31 Dec 2020	-	15,058	-	15,058
		-	909,986	-	909,986

خلال فترة التقرير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لا يوجد أي تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣ من تدرج القيمة العادلة.

(٣) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الأحكام التعاقدية للموجود المالي هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة القائمة على أصل المبلغ. راجع إيضاح ٣ (هـ) للمزيد من المعلومات.

تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية واردة في الإيضاح ٧.

(٤) علاقات التحوط المؤهلة

عند تخصيص الأدوات المالية في علاقات تحوط مؤهلة قررت المجموعة أنها تتوقع أن تكون التحوطات ذات فاعلية عالية على مدى فترة علاقة التحوط.

عند المحاسبة عن المشتقات كتحوطات القيمة العادلة قررت المجموعة أن التعرض لسعر الفائدة المتحوط منه يتعلق بتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بشكل كبير.

(٥) انخفاض قيمة استثمار سندات الدين

تقييم ما إذا كانت مخاطر ائتمان موجود مالي قد زادت على نحو كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. راجع إيضاح ٤ ب (٥)، المدخلات، والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقييم انخفاض قيمة الموجودات المالية للحصول على المزيد من المعلومات.

(٦) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالهما وفقا لمبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن لدى المجموعة الموارد لمواصلة أعمالها التجارية في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، لا تعلم الإدارة عن أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك الكبير حول مقدرة الشركة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. لذا يستمر إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

(٧) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات والمعدات لاحتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للموجود، والبلى والتلف الفعلي والتقادم الفني أو التجاري.

٦. القطاعات التشغيلية

تنظم المجموعة وتدير عملياتها من خلال قطاعين للأعمال يشملان الخدمات المصرفية التقليدية وأنشطة التأمين.

الخدمات المصرفية التقليدية

- تقدم الخدمات البنكية للشركات نطاق واسع من الخدمات والمنتجات إلى العملاء من الشركات والمؤسسات وتشمل التسهيلات الائتمانية التمويلية وغير التمويلية والودائع للعملاء من الشركات. كما تقوم أيضاً بنشاطات إدارة المخاطر التمويلية والمركزية من خلال القروض وإصدار أوراق الدين واستخدام مشتقات الأدوات المالية بغرض إدارة المخاطر والاستثمار في الموجودات النقدية مثل الاستثمارات قصيرة الأجل وأوراق الدين للمؤسسات والهيئات الحكومية.
- يقدم قطاع العمليات البنكية للأفراد تشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. يشمل ذلك النطاق القروض وبطاقات الائتمان والودائع والمعاملات الأخرى مع عملاء التجزئة.

أنشطة التأمين

تشمل أنشطة التأمين للعملاء إبرام وتنفيذ عقود التأمين، وتنظيم صفقات الاستثمارات وتقديم المشورة حول هذه الاستثمارات.

(أ) على أساس القطاع التشغيلي

تفاصيل كل قطاع للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبينة كما يلي:

	2021					
	الخدمات البنكية للشركات	**الخدمات البنكية للأفراد**	**غير مخصصة**	**الإجمالي**	**التأمين**	**الإجمالي**
صافي إيرادات فوائد	**2,411,276**	**173,909**	**-**	**2,585,185**	**-**	**2,585,185**
الدخل الصافي من ألنشطة التأمينية	**-**	**-**	**-**	**-**	**(7,060)**	**(7,060)**
إيرادات أخرى	**315,272**	**172,815**	**39,567**	**527,654**	**676**	**528,330**
إيرادات القطاع	**2,726,548**	**346,724**	**39,567**	**3,112,839**	**(6,384)**	**3,106,455**
إجمالي المصروف				**(1,005,430)**	**6,547**	**(998,883)**
صافي خاسرة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء				**(1,419,481)**	**-**	**(1,419,481)**
خسارة انخفاض قيمة الاستثمارات المالية				**14,918**	**-**	**14,918**
أرباح القطاع				**702,846**	**163**	**703,009**
حصة من نتائج الشركة الزميلة						**765**
صافي الربح						**703,774**
معلومات أخرى						
الموجودات	**87,962,316**	**4,954,113**	**7,977,386**	**100,893,815**	**198,658**	**101,092,473**
استثمار في شركة زميلة						**10,758**
الإجمالي						**101,103,231**
المطلوبات	**75,015,172**	**10,298,460**	**1,439,991**	**86,753,623**	**93,655**	**86,847,278**
مطلوبات محتملة	**14,789,947**	**146,169**		**14,936,116**	**-**	**14,936,116**

	2020					
	الخدمات البنكية للشركات	الخدمات البنكية للأفراد	غير مخصصة	الإجمالي	التأمين	الإجمالي
صافي إيرادات فوائد	2,111,897	207,894	-	2,319,791	-	2,319,791
الدخل الصافي من ألنشطة التأمينية	-	-	-	-	3,237	3,237
إيرادات أخرى	440,603	153,118	20,221	613,942	139	614,081
إيرادات القطاع	2,552,500	361,012	20,221	2,933,733	3,376	2,937,109
إجمالي المصروف				(835,368)	4,755	(830,613)
صافي خاسرة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء				(1,368,742)	-	(1,368,742)
خسارة انخفاض قيمة الاستثمارات المالية				(34,680)	-	(34,680)
أرباح القطاع				694,943	8,131	703,074
حصة من نتائج الشركة الزميلة						(50)
صافي الربح						703,024
معلومات أخرى						
الموجودات	88,286,738	5,303,023	9,739,150	103,328,911	201,185	103,530,096
استثمار في شركة زميلة						10,176
الإجمالي						103,540,272
المطلوبات	76,507,051	10,958,460	2,234,526	89,649,666	96,036	89,745,702
مطلوبات محتملة	17,090,189	66,604		17,156,793	-	17,156,793

(ب) على أساس المناطق الجغرافية

يُبيّن الجدول التالي التوزيع الجغرافي للإيرادات التشغيلية للمجموعة استنادًا إلى الموقع الجغرافي للعمل الذي تسجله المجموعة.

	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	الهند	الإجمالي
2021				
صافي ايرادات التشغيل	**2,871,954**	**211,946**	**22,555**	**3,106,455**
صافي الربح	**855,010**	**(150,106)**	**(1,130)**	**703,774**
إجمالي الموجودات	**97,199,966**	**3,228,233**	**675,032**	**101,103,231**
إجمالي المطلوبات	**83,997,909**	**2,321,440**	**527,930**	**86,847,278**
2020				
صافي ايرادات التشغيل	2,809,190	103,751	24,168	2,937,109
صافي الربح	748,298	(46,893)	1,619	703,024
إجمالي الموجودات	98,218,411	4,498,715	823,146	103,540,272
إجمالي المطلوبات	85,627,999	3,448,307	669,396	89,745,702

٧. الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الدين	حقوق الملكية	المشتقات	الدين	حقوق الملكية			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-	-	5,887,367	5,887,367	5,887,367
مستحقات من بنوك	-	-	-	-	-	5,364,929	5,364,929	5,364,929
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	-	-	60,058	-	-	-	60,058	60,058
القروض والسلف للعملاء	-	-	-	-	-	62,667,285	62,667,285	62,667,285
الاستثمارات المالية:								
المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	15,264,890	850,350	-	16,115,240	16,115,240
المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	13,519	-	-	-	-	13,519	13,519
المقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	8,954,114	8,954,114	9,612,611
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	1,057,936	1,057,936	1,057,936
	-	13,519	60,058	15,264,890	850,350	83,931,631	100,120,448	100,778,945
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	-	-	542,937	-	-	-	542,937	542,937
مستحقات للبنوك	-	-	-	-	-	22,511,391	22,511,391	22,511,391
ودائع العملاء	-	-	-	-	-	50,355,949	50,355,949	50,355,949
سندات دين	-	-	-	-	-	1,891,734	1,891,734	1,891,734
قروض أخرى	-	-	-	-	-	9,737,521	9,737,521	9,737,521
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	1,256,641	1,256,641	1,256,641
	-	-	542,937	-	-	85,753,236	86,296,173	86,296,173

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
	الدين	حقوق الملكية	الأدوات المشتقة	الدين	حقوق الملكية			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-	-	6,895,185	6,895,185	6,895,185
مستحقات من بنوك	-	-	-	-	-	3,673,577	3,673,577	3,673,577
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	-	-	150,166	-	-	-	150,166	150,166
القروض والسلف للعملاء	-	-	-	-	-	65,450,036	65,450,036	65,450,036
الاستثمارات المالية:								
المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	15,960,484	453,070	-	16,413,554	16,413,554
المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	55,179	-	-	-	-	55,179	55,179
المقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	8,198,600	8,198,600	8,540,490
موجودات اخري	-	-	-	-	-	1,657,040	1,657,040	1,657,040
	-	55,179	150,166	15,960,484	453,070	85,874,438	102,493,337	102,835,227
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	-	-	909,986	-	-	-	909,986	909,986
مستحقات للبنوك	-	-	-	-	-	23,036,764	23,036,764	23,036,764
ودائع العملاء	-	-	-	-	-	55,053,996	55,053,996	55,053,996
سندات دين	-	-	-	-	-	328,208	328,208	328,208
قروض أخرى	-	-	-	-	-	8,217,193	8,217,193	8,217,193
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	1,679,961	1,679,961	1,679,961
	-	-	909,986	-	-	88,316,122	89,226,108	89,226,108

٨. نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

	2021	2020
النقد	**523,338**	1,300,927
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*	**2,297,254**	2,069,594
احتياطي نقدي لدى مصارف مركزية أخرى*	**34,795**	70,316
أرصدة آخري لدى مصارف مركزية	**3,031,980**	3,454,348
	5,887,367	6,895,185

*الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي ومصارف مركزية أخرى هو احتياطي إلزامي وغير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

٩. مستحقات من بنوك

	2021	2020
الحسابات الجارية	**453,581**	399,436
الودائع	**1,891,528**	1,480,484
قروض لبنوك	**3,023,611**	1,793,607
فائدة مستحقة	**1,079**	2,064
مخصص انخفاض القيمة	**(4,870)**	(2,014)
	5,364,929	3,673,577

٩. القروض والسلف للعملاء

(أ) حسب النوع

	2021	2020
قروض	**53,571,452**	54,462,315
سحب على المكشوف	**11,781,274**	13,595,830
أوراق مخصومة	**99,239**	190,370
أخرى*	**183,936**	554,021
(إيضاح ا)	**65,635,901**	68,802,536
ناقصا:		
ربح مؤجل	**(3,604)**	(4,692)
الخسائر الائتمانية المتوقعة من القروض والسلف للعملاء – المنتظمين (مرحلة ا و٢)	**(999,006)**	(1,126,403)
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء – غير المنتظمين (مرحلة ٣)	**(1,270,485)**	(1,423,990)
الفائدة المعلقة	**(695,521)**	(797,415)
صافي القروض والسلف للعملاء	**62,667,285**	65,450,036

(أ) حسب النوع (تابع)

بلغ المبلغ الإجمالي للقروض والسلف للعملاء المتعثرة ٣,٨٢٧ مليون ريال قطري والذي يمثل ٥,٨٣٪ من إجمالي القروض والسلف للعملاء (٤,١١٥ مليون ريال قطري والذي يمثل ٥,٩٨٪ من إجمالي القروض والسلف للعملاء في ٢٠٢٠).

خلال السنة، قامت المجموعة بشطب قروض متعثرة بمبلغ ٢,٢٤٤ مليون ريال قطري محتسب لها مخصص بالكامل (٣,٩٧٨ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠) وفقاً للتعميم رقم ٢٠١١/٦٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي.

يتضمن المخصص الخاص للانخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء مبلغ ٦٩٥ مليون ريال قطري من الفوائد المعلقة (٧٩٧ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠).

* يتضمن هذا المبلغ حسابات العملاء المدينة المتعلقة بتمويل تجارة بمبلغ ٩٨ مليون ريال قطري (١٥٨مليون ريال قطري في ٢٠٢٠).

إيضاح ١

	2021	2020
الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بها	**9,741,641**	11,499,046
الشركات	**47,809,702**	49,450,751
الأفراد	**8,084,558**	7,852,739
	65,635,901	68,802,536

(ب) حسب القطاع

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	قروض	سحوبات على المكشوف	أوراق مخصومة	أخرى	الإجمالي
هيئات حكومة وهيئات ذات صلة	**662,751**	**9,078,890**	**-**	**-**	**9,741,641**
مؤسسات مالية غير مصرفية	**1,736,632**	**51,299**	**-**	**-**	**1,787,931**
صناعة	**1,027,623**	**10,284**	**91,000**	**1,297**	**1,130,204**
تجارية	**9,423,484**	**1,046,522**	**4,151**	**86,080**	**10,560,237**
خدمات	**8,425,164**	**305,847**	**169**	**215**	**8,731,395**
مقاولات	**5,513,848**	**487,298**	**570**	**9,179**	**6,010,895**
عقارات	**18,752,983**	**369,894**	**-**	**-**	**19,122,877**
شخصية	**7,700,849**	**383,509**	**200**	**-**	**8,084,558**
أخرى	**328,118**	**47,731**	**3,149**	**87,165**	**466,163**
	53,571,452	**11,781,274**	**99,239**	**183,936**	**65,635,901**
ناقصا: ربح مؤجل					**(3,604)**
صافي انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء					**(2,965,012)**
					62,667,285

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	قروض	سحوبات على المكشوف	أوراق مخصومة	أخرى	الإجمالي
هيئات حكومة وهيئات ذات صلة	761,433	10,737,613	-	-	11,499,046
مؤسسات مالية غير مصرفية	1,475,864	75,506	6,449	-	1,557,819
صناعة	880,359	22,966	74,375	5,197	982,897
تجارية	10,005,099	1,073,473	66,937	111,891	11,257,400
خدمات	9,719,497	183,000	37,932	-	9,940,429
مقاولات	4,888,214	614,298	4,414	40,273	5,547,199
عقارات	18,933,234	452,149	200	-	19,385,583
شخصية	7,455,086	397,653	-	-	7,852,739
أخرى	343,529	39,172	63	396,660	779,424
	54,462,315	13,595,830	190,370	554,021	68,802,536
ناقصا: ربح مؤجل					(4,692)
صافي انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء					(3,347,808)
					65,450,036

(ج) التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة/ خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء

	2021	2020
الرصيد في ١ يناير	**3,347,808**	5,129,571
تحويل عملات أجنبية	**3,360**	(1,843)
صافي المصروف للسنة	**2,040,681**	2,294,883
استردادات عن قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	**(118,161)**	(40,800)
صافي خسائر انخفاض القيمة المسجلة خلال السنة*	**1,922,520**	2,254,083
مشطوبات / تحويلات خلال السنة	**(2,308,676)**	(4,034,003)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**2,965,012**	3,347,808

*تتضمن التغيرات أثر الفائدة المعلقة على القروض والسلف للعملاء وفقا للوائح مصرف قطر المركزي وقد بلغت ٤٢٥,٢ مليون ريال قطري خلال السنة (٤٤٩,١ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠).

صافي خسارة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء في بيان الدخل تتضمن مبلغ ٧٧,٨ مليون ريال قطري كاسترداد من القروض والسلف التي تم شطبها في السابق (٤٣٤,٤ مليون ريال قطري في سنة ٢٠٢٠).

تصنيف لتسوية مخصص خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف إلى العملاء، حسب الفئة، على النحو التالي:

	إقراض شركات			إقراض مشروعات صغيرة ومتوسطة			إقراض أفراد			إقراض رهن عقاري			الإجمالي		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	82,089	791,904	1,713,089	1,148	35,416	86,571	23,030	45,096	362,938	31,974	115,746	58,807	138,241	988,162	2,221,405
تحويل بين المراحل	(12,143)	(242,864)	244,335	(39)	(25,151)	25,190	(476)	(6,131)	6,607	(617)	(24,436)	25,053	(13,275)	(298,582)	301,185
صافي المصروف للسنة	(1,927)	96,978	1,768,236	162	(3,749)	12,115	10,320	5,928	61,998	13,188	63,560	27,904	21,743	162,717	1,870,253
استردادات عن قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	-	-	-	-	-	(1,077)	-	-	(60,936)	-	-	(5,665)	-	-	(118,161)
صافي خسائر انخفاض القيمة المسجلة خلال السنة	(14,070)	(145,886)	1,962,088	123	(28,900)	36,228	9,844	(203)	7,669	12,571	39,124	47,292	8,468	(135,865)	2,053,277
مشطوب خلال السنة	-	-	(2,103,815)	-	-	(78,432)	-	-	(126,429)	-	-	-	-	-	(2,308,676)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	68,019	646,018	1,571,362	1,271	6,516	44,367	32,874	44,893	244,178	44,545	154,870	106,099	146,709	852,297	1,966,006

تصنيف لتسوية مخصص خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف إلى العملاء، حسب الفئة، على النحو التالي:

	إقراض شركات			إقراض مشروعات صغيرة ومتوسطة			إقراض أفراد			إقراض رهن عقاري			الإجمالي		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية	عاملة		منخفض القيمة الائتمانية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	92,949	1,292,248	3,046,517	1,628	33,387	117,566	16,515	48,034	350,163	33,619	51,769	45,176	144,711	1,425,438	3,559,422
تحويل بين المراحل	(21,231)	(549,862)	519,231	(253)	(1,559)	1,811	(1,479)	(7,049)	9,463	(1,892)	308	1,584	(24,855)	(558,162)	532,089
صافي المصروف للسنة	10,371	49,518	2,094,263	(227)	3,588	26,322	7,994	4,111	68,758	247	63,669	16,760	18,385	120,886	2,206,103
استردادات عن قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	-	-	(10,439)	-	-	(359)	-	-	(26,695)	-	-	(4,713)	-	-	(42,206)
صافي خسائر انخفاض القيمة المسجلة خلال السنة	(10,860)	(500,344)	2,603,055	(480)	2,029	27,774	6,515	(2,938)	51,526	(1,645)	63,977	13,631	(6,470)	(437,276)	2,695,986
مشطوب خلال السنة	-	-	(3,936,483)	-	-	(58,769)	-	-	(38,751)	-	-	-	-	-	(4,034,003)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	82,089	791,904	1,713,089	1,148	35,416	86,571	23,030	45,096	362,938	31,974	115,746	58,807	138,241	988,162	2,221,405

١١. الاستثمارات المالية

فيما يلي تفاصيل تحليل الاستثمارات المالية:

	2021	2020
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	**15,974,891**	16,268,922
استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**13,519**	55,179
استثمارات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	**8,894,822**	8,141,932
فائدة مستحقة	**207,755**	208,220
	25,090,987	24,674,253
صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	**(8,114)**	(6,920)
الإجمالي	**25,082,873**	24,667,333

*يتضمن خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ ٣٤,٨ مليون ريال قطري على سندات دين (٥١,٠ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠)

** رهنت المجموعة سندات دولة قطر بمبلغ ٣,٥٨٢ مليون ريال قطري (٨,٩٠٠ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠) مقابل عقود إعادة الشراء.

(أ) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2021		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
أسهم	**803,444**	**46,906**	**850,350**
سندات حكومة دولة قطر	**10,740,129**	**-**	**10,740,129**
سندات دين أخرى	**4,384,412**	**-**	**4,384,412**
	15,927,985	**46,906**	**15,974,891**

(ب) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	2021		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
أسهم	**-**	**-**	**-**
صناديق مشتركة وأسهم	**7,160**	**6,359**	**13,519**
سندات دين أخرى	**-**	**-**	**-**
	7,160	**6,359**	**13,519**

(ج) التكلفة المطفأة

	2021		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
حسب المصدر			
سندات حكومة دولة قطر	**8,246,561**	**-**	**8,246,561**
سندات دين أخرى	**270,842**	**377,419**	**648,261**
صافي خسارة انخفاض القيمة	**(8,101)**	**(13)**	**(8,114)**
	8,509,302	**377,406**	**8,886,708**
حسب معدل الفائدة			
أوراق مالية بمعدل ثابت	**8,509,302**	**377,406**	**8,886,708**
أوراق مالية بمعدل متغير	**-**	**-**	**-**
	8,509,302	**377,406**	**8,886,708**

(أ) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2020		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
أسهم	402,024	51,046	453,070
سندات حكومة دولة قطر	11,606,694	-	11,606,694
سندات دين أخرى	4,209,158	-	4,209,158
	16,217,876	51,046	16,268,922

(ب) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	2020		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
أسهم	4,669	-	4,669
سندات حكومة دولة قطر	13,633	34,940	48,573
سندات دين أخرى	1,937	-	1,937
	20,239	34,940	55,179

(ج) التكلفة المطفأة

	2020		
	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
حسب المصدر			
سندات حكومة دولة قطر	7,500,920	-	7,500,920
سندات دين أخرى	253,668	387,344	641,012
صافي خسارة انخفاض القيمة	(6,902)	(18)	(6,920)
	7,747,686	387,326	8,135,012
حسب معدل الفائدة			
أوراق مالية بمعدل ثابت	7,747,686	387,326	8,135,012
أوراق مالية بمعدل متغير	-	-	-
	7,747,686	387,326	8,135,012

(د) التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة/ انخفاض قيمة أوراق مالية

	2021	2020
الرصيد في ١ يناير	**6,920**	25,387
مخصص خسارة انخفاض القيمة المكون خلال السنة	**1,194**	126
مشطوبات خلال السنة	**-**	(18,593)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**8,114**	6,920

١٢. استثمارات في شركة زميلة

	2021	2020
الرصيد في ١ يناير	**10,176**	10,478
تحويل العملات الأجنبية	**(183)**	(252)
الحصة من النتائج	**765**	(50)
توزيعات أرباح نقدية	**-**	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**10,758**	10,176

المركز المالي ونتائج الشركات الزميلة استنادا إلى حسابات الإدارة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر على النحو التالي:

٣١ ديسمبر	**2021**	2020
إجمالي الموجودات	**68,089**	52,978
إجمالي المطلوبات	**52,473**	39,079
إجمالي الايراد	**14,415**	11,086
الربح / (الخسارة)	**1,738**	(114)
حصة في الربح / (الخسارة)	**765**	(50)

١٣. عقارات وأثاث ومعدات

	2021				
	أرض ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
التكلفة:					
الرصيد كما في ١ يناير	**1,061,494**	**204,832**	**557,610**	**12,647**	**1,836,583**
إضافات / تحويلات	**29,005**	**1,434**	**31,447**	**2,299**	**64,185**
رسملة أعمال قيد التنفيذ	**15,976**	**-**	**-**	**-**	**15,976**
استبعادات / شطب	**-**	**(10)**	**(1,456)**	**-**	**(1,466)**
	1,106,475	**206,256**	**587,601**	**14,946**	**1,915,278**
الإهلاك:					
الرصيد في ١ يناير	**425,001**	**179,516**	**509,440**	**8,414**	**1,122,371**
الإهلاك	**70,247**	**10,170**	**23,695**	**988**	**105,100**
استبعادات / شطب		**(10)**	**(1,456)**	**-**	**(1,466)**
	495,248	**189,676**	**531,679**	**9,402**	**1,226,005**
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**611,227**	**16,580**	**55,922**	**5,544**	**689,273**

	2020				
	أرض ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
التكلفة:					
الرصيد كما في ١ يناير	974,924	201,845	541,539	12,360	1,730,668
إضافات / تحويلات	45,240	2,987	16,851	1,497	66,575
رسملة أعمال قيد التنفيذ	41,518	-	-	-	41,518
استبعادات / شطب	(188)	-	(780)	(1,210)	(2,178)
	1,061,494	204,832	557,610	12,647	1,836,583
الإهلاك:					
الرصيد في ١ يناير	355,067	167,995	476,841	7,168	1,007,071
الإهلاك	69,934	11,521	33,379	2,456	117,290
استبعادات / شطب	-	-	(780)	(1,210)	(1,990)
	425,001	179,516	509,440	8,414	1,122,371
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	636,493	25,316	48,170	4,233	714,212

تستأجر المجموعة فروعا وماكينات صراف آلي وسيارات وأجهزة كمبيوتر. المعلومات حول الإيجارات التي تكون فيها المجموعة مستأجرة معروضة أدناه.

	أرض ومباني	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
موجود حق الاستخدام كما في ١ يناير	**152,040**	**642**	**3,405**	**156,087**
إضافات	**57,521**	**926**	**2,299**	**60,746**
مصروف الإهلاك للسنة	**(38,567)**	**(720)**	**(743)**	**(40,030)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**170,996**	**847**	**4,960**	**176,803**

	أرض ومباني	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
موجود حق الاستخدام كما في ١ يناير	141,960	1,354	4,686	148,000
إضافات	45,212	616	869	46,697
مصروف الإهلاك للسنة	(35,132)	(1,328)	(2,150)	(38,610)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	152,040	642	3,405	156,087

١٤. موجودات أخرى

	2021	2020
مصروفات مدفوعة مسبقاً	**41,181**	42,316
الضمان المعاد حيازته*	**102,381**	102,381
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح ٣٤)	**60,058**	150,166
موجود ضريبة مؤجلة	**139,190**	177,850
مدينون متنوعون	**523**	52,857
هامش الضمان	**891,179**	1,328,759
أخرى	**166,234**	275,424
	1,400,746	2,129,753

*يمثل هذا قيمة العقارات المقتناة في سداد ديون. القيم العادلة لهذه العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمها الدفترية.

١٥. مستحقات لبنوك

	2021	2020
أرصدة مستحقة لمصارف مركزية	**-**	3,194,244
حسابات جارية	**259,743**	81,357
قروض قصير الأجل من بنوك	**17,034,053**	9,073,640
قروض الريبو	**5,208,949**	10,669,299
فائدة مستحقة الدفع	**8,646**	18,224
	22,511,391	23,036,764

١٦. ودائع العملاء

(أ) حسب النوع

	2021	2020
ودائع جارية وتحت الطلب	**9,572,294**	9,197,448
ودائع توفير	**2,830,856**	2,957,812
ودائع لأجل	**37,671,783**	42,654,395
فائدة مستحقة الدفع	**281,016**	244,341
	50,355,949	55,053,996

(ب) حسب القطاع

	2021	2020
هيئات حكومية وشبه حكومية	**15,041,513**	20,136,392
الأفراد	**11,373,288**	12,429,260
الشركات	**22,902,486**	21,330,838
مؤسسات مالية غير مصرفية	**757,646**	913,165
فائدة مستحقة الدفع	**281,016**	244,341
	50,355,949	55,053,996

١٧. سندات دين

أصدرت المجموعة سندات ثانوية وسندات رئيسية مضمونة كما يلي:

	2021	2020
سندات رئيسية مضمونة	**1,880,436**	327,430
فائدة مستحقة الدفع	**11,298**	778
	1,891,734	328,208

إيضاح

خلال السنة الحالية، أصدرت المجموعة تصنيف متقدم غير مضمون للديون بقيمة ٥١٠ مليون دولار أمريكي (٦٣ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٠) و١٫٠ مليار ين ياباني (٣٫٠ مليار ين ياباني في ٢٠٢٠) ضمن برنامجها الخاص بسندات اليورو متوسطة الأجل. تتراوح الفائدة على هذا التصنيف من ٠٫٦٢٪ إلى ٢٫٣٨٪ (من ٠٫٣٥٪ إلى ١٫٥٪ في سنة ٢٠٢٠).

١٨. القروض الأخرى

	2021	2020
تسهيلات قروض لأجل	**9,720,419**	8,200,026
فائدة مستحقة الدفع	**17,102**	17,167
	9,737,521	8,217,193

تتراوح الفائدة على هذا من ٠٫٧٢٪ إلى ١٫٧٩٪ (٢٠٢٠: ٠٫٧٤٪ إلى ١٫٧٣٪).

يوضح الجدول التالي ملمح استحقاق القروض الأخرى:

	2021	2020
حتى ١ سنة	**2,930,639**	5,806,659
من ١ سنة إلى ٣ سنوات	**6,260,740**	2,410,534
أكثر من ٣ سنوات	**546,142**	-
	9,737,521	8,217,193

١٩. مطلوبات أخرى

	2021	2020
مصاريف مستحقة دائنة	**65,964**	63,044
مخصص مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح ١)	**147,963**	137,453
مخصص صندوق ادخار الموظفين	**41,508**	41,975
ضريبة مستحقة الدفع	**3,713**	1,146
قيمة عادلة سالبة للمشتقات (إيضاح ٣٤)	**542,937**	909,986
إيرادات غير محققة	**143,404**	129,632
تأمينات نقدية	**407,701**	389,962
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**31,472**	45,503
أرصدة غير مطالب بها	**16,966**	13,245
تحويل مقترح لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية	**17,594**	17,576
التزامات إيجار (إيضاح ٢)	**177,230**	153,599
مخصص انخفاض قيمة التزامات قروض وضمانات مالية	**357,572**	208,658
أخرى*	**396,659**	997,762
الإجمالي	**2,350,683**	3,109,541

* يتضمن هذا المبلغ أوراق القبول ذات الصلة تمويل تجاري بمبلغ ٩٨ مليون ريال قطري (١٥٨ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠).

إيضاح ١

مخصص مكافآت نهاية الخدمة

	2021	2020
الرصيد في ١ يناير	**137,453**	143,039
مخصصات مكونة خلال لسنة	**20,455**	11,892
مخصصات مستخدمة خلال السنة	**(9,944)**	(17,478)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**147,963**	137,453

إيضاح ٢

تتضمن التزامات الإيجار مطلوبات متداولة وغير متداولة بمبلغ ١١٫١ مليون ريال قطري (٤٫٧ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠) و ١٦٦٫١ مليون ريال قطري (١٤٨٫٩ مليون ريال قطري في ٢٠٢٠)، على التوالي.

٢٠. حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	أسهم عادية	
	2021	2020
عدد الأسهم العادية المصرح بها (بالألف سهم)		
المصدرة في بداية سنة التقرير	**3,100,467**	3,100,467
المصدرة في ٣١ ديسمبر	**3,100,467**	3,100,467

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان رأس المال المصرح به يتكون من ٣,١٠٠,٤٦٧ ألف سهم عادي (٣,١٠٠,٤٦٧ ألف في ٢٠٢٠). هذه الأدوات لها قيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري (١ ريال قطري في ٢٠٢٠). كافة الأسهم المصدرة مدفوعة بالكامل.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات الأرباح المعلن عنها من وقت لآخر ويحق لهم صوت واحد لكل سهم في اجتماعات المجموعة.

(ب) احتياطي قانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢، يشترط تحويل ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للبنك للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ ويخضع لموافقة مصرف قطر المركزي.

يتضمن الاحتياطي القانوني علاوات إصدار مستلمة عند إصدار أسهم جديدة وفقاً لقانون الشركات القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

(ج) احتياطي مخاطر

بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي، يتم تكوين احتياطي للمخاطر بنسبة ٢,٥٪ من صافي قيمة القروض والسلف للعملاء باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة لتغطية أية الالتزامات طارئة.

قامت المجموعة بتحويل مبلغ ١٨٠ مليون ريال قطري إلى احتياطي المخاطر خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: لا شيء).

(د) احتياطي القيمة العادلة

يتكون هذا الاحتياطي من تغيرات القيمة العادلة المعترف بها للموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

	الإجمالي 2021	الإجمالي 2020
الرصيد كما في ١ يناير	**152,992**	155,043
أثر إعادة التقييم	**(242,934)**	633,884
المعاد تصنيفه لبيان الدخل	**253,635**	(635,935)
صافي التغير خلال السنة	**10,701**	(2,051)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر*	**163,693**	152,992

*يتضمن صافي خسارة محققة من استثمارات في حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(هـ) احتياطي تحويل العملات الأجنبية

يتكون احتياطي تحويل العملات الأجنبية من فروق تحويل العملات الناتج من تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية.

(و) توزيعات أرباح مقترحة

اقترح مجلس إدارة المجموعة توزيع أرباح نقدية بنسبة ٧,٥٪ من رأس المال المدفوع بمبلغ ٢٣٢,٥مليون ريال قطري – ٠,٠٧٥ مليون ريال قطري للسهم الواحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (بنسبة ٧,٥٪ ومبلغ ٢٣٢,٥ مليون ريال قطري – ٠,٠٧٥ ريال قطري للسهم الواحد في سنة ٢٠٢٠) والذي يخضع لموافقة اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

(ز) أداة مؤهلة كرأس مال إضافي

	2021	2020
مصدرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	**2,000,000**	2,000,000
مصدرة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦	**2,000,000**	2,000,000
	4,000,000	4,000,000

أصدرت المجموعة سندات تنظيمية لرأس المال الفئة ١ بإجمالي ٤ مليار ريال قطري. إن هذه السندات ثابتة وثانوية وغير مضمونة، وتم تسعير كل سند منها بمعدل فائدة ثابت للسنوات الست الأولى على أن يعاد تسعيرها فيما بعد. إن كوبونات هذه السندات تقديرية وفي حال عدم سدادها فإن ذلك لا يعد عجزا عن السداد. ليس لهذه السندات تاريخ استحقاق وتصنف ضمن رأس المال من الشريحة ١.

٢١. إيراد الفوائد

	2021	2020
أرصدة لدى مصارف مركزية	**18,561**	12,237
مستحقات من بنوك ومؤسسات مالية غير مصرفية	**53,578**	63,736
سندات دين	**759,476**	858,280
قروض وسلف للعملاء	**2,725,960**	2,809,517
	3,557,575	3,743,770

المبالغ المعلن عنها أعلاه تتضمن إيراد الفائدة، محسوبا باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وهي تتعلق بالبنود التالية:

	2021	2020
موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	**3,108,645**	3,213,903
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة	**448,930**	529,867
الإجمالي	**3,557,575**	3,743,770

٢٢. مصروف الفائدة

	2021	2020
مستحقات لبنوك	**235,548**	529,568
ودائع العملاء	**699,000**	874,923
سندات دين	**34,959**	15,619
أخرى	**2,883**	3,869
	972,390	1,423,979

تتضمن المصروفات الأخرى مصروف فائدة متعلق بموجودات مؤجرة.

٢٣. إيرادات رسوم وعمولات

	2021	2020
رسوم متعلقة بالائتمان	**36,326**	54,543
رسوم الوساطة	**1,744**	1,346
رسوم خدمات مصرفية	**302,802**	248,472
عمولة عن تسهيلات غير ممولة	**107,466**	101,287
أخرى	**12,018**	10,786
	460,355	416,434

٢٤. مصروف الرسوم والعمولات

	2021	2020
رسوم مصرفية	**661**	556
رسوم متعلقة بالبطاقات	**150,329**	105,659
أخرى	**6,236**	5,879
	157,226	112,094

٢٥. صافي ربح العملات الأجنبية

	2021	2020
التعامل بالعملات الأجنبية	**8,541**	9,381
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	**145,081**	96,462
	153,622	105,843

٢٦. صافي إيرادات من استثمارات مالية

	2021	2020
صافي ربح من بيع استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**16,501**	150,431
إيرادات توزيعات أرباح	**24,261**	28,206
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(8,750)**	5,040
	32,012	183,677

٢٧. إيرادات تشغيلية أخرى

	2021	2020
إيرادات الإيجار	**12,007**	11,807
أخرى	**27,560**	8,414
	39,567	20,221

٢٨. تكاليف الموظفين

	2021	2020
تكاليف الموظفين	**439,658**	423,404
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**5,150**	4,869
مكافآت نهاية الخدمة	**20,455**	11,892
تدريب	**1,642**	1,069
	466,905	441,234

٢٩. مصروفات أخرى

	2021	2020
دعاية	**7,313**	19,001
أتعاب مهنية	**35,143**	31,352
اتصالات وتأمين	**43,460**	48,780
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**17,423**	12,697
إشغال وصيانة	**35,658**	31,925
تكاليف كمبيوتر وتقنية المعلومات	**52,421**	51,352
مطبوعات وقرطاسية	**3,833**	6,271
تكاليف سفر وترفيه	**1,088**	1,595
أخرى	**107,572**	106,146
	303,911	309,119

٣٠. مصروف الضريبة

	2021	2020
مصروف الضريبة متداول		
السنة الحالية	**3,881**	1,269
	3,881	1,269
مصروف الضريبة المؤجلة		
الفروق الضريبية المؤقتة	**38,664**	-
مصروف ضريبة الدخل	**42,545**	1,269

٣١. العائدات الأساسية والمخفضة للسهم الواحد

يتم احتساب العائدات على سهم المجموعة بتقسيم ربح السنة العائد إلى حاملي أسهم المجموعة (تعديل آخر على مصروف الفائدة في سندات رأس المال الفئة ا) على متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة:

	2021	2020
ربح السنة العائد إلى حاملي أسهم المجموعة	**703,774**	703,024
يخصم: فائدة على سندات رأس المال الفئة ا	**-**	(203,000)
صافي الربح العائد على حاملي أسهم المجموعة	**703,774**	500,024
متوسط العدد المرجح للأسهم القائمة (بالآلاف)	**3,100,467**	3,100,467
العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد (ريال قطري)	**0.23**	0.16

لو حصلت المجموعة على موافقة مصرف قطر المركزي على سندات رأس المال الفئة ا قبل نهاية فترة التقرير ، لكانت ربحية السهم على النحو التالي:

	2021	2020
ربح السنة العائد إلى حاملي أسهم المجموعة	**703,774**	500,024
يخصم: فائدة على سندات رأس المال الفئة ا	**(196,500)**	-
صافي الربح العائد على حاملي أسهم المجموعة	**507,274**	500,024
متوسط العدد المرجح للأسهم القائمة (بالآلاف)	**3,100,467**	3,100,467
العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد (ريال قطري)	**0.16**	0.16

متوسط العدد المرجح للأسهم كما يلي:

	2021	2020
عدد الأسهم بالآلاف		
متوسط العدد المرجح للأسهم في ٣١ ديسمبر	**3,100,467**	3,100,467

٣٢. المطلوبات المحتملة والالتزامات الأخرى

	2021	2020
المطلوبات المحتملة		
تسهيلات غير مستغلة	**829,152**	1,093,753
ضمانات	**11,166,636**	12,392,098
خطابات اعتماد	**2,940,328**	3,670,942
أخرى	**25,708**	59,694
	14,961,824	17,216,487
التزامات أخرى		
عقود آجلة لصرف عملات أجنبية	**5,656,968**	9,604,548
عقود مبادلة معدلات الفائدة	**6,895,585**	6,604,533
	12,552,553	16,209,081
الإجمالي	**27,514,377**	33,425,568

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح قروض وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات خلال السنة.. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدي لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

ضمانات وخطابات اعتماد

إن الضمانات وخطابات الاعتماد تلزم المجموعة بالدفع بالنيابة عن عملاء عند وقوع حدث محدد. خطابات الضمان وخطابات الاعتماد في حالة الاستعداد تحمل مخاطر الائتمان ذاتها التي تحملها القروض.

٣٣. النقد وما يعادله

	2021	2020
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية*	**3,555,318**	4,755,276
المبالغ المستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى مستحقة خلال ٣ أشهر.	**3,802,982**	2,246,470
	7,358,300	7,001,746

*النقد والأرصدة لدى مصارف مركزية لا تشمل الاحتياطي النقدي الإلزامي.

٣٤. المشتقات

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السلبية	مبلغ القيمة الاسمية	المبلغ الاسمي / المتوقع حسب المدة حتى الاستحقاق: خلال ٣ اشهر	٣ - ١٢ شهر	١ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:							
المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:							
عقود آجلة لصرف عملات أجنبية	25,492	35,979	5,656,968	3,777,066	1,481,378	398,524	-
مشتقات محتفظ بها لتحوطات القيمة العادلة:							
عقود مبادلة معدلات الفائدة	34,566	506,958	6,895,585	844,687	109,245	2,710,368	3,231,285
الإجمالي	60,058	542,937	12,552,553	4,621,753	1,590,623	3,108,892	3,231,285

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السلبية	مبلغ القيمة الاسمية	المبلغ الاسمي / المتوقع حسب المدة حتى الاستحقاق: خلال ٣ اشهر	٣ – ١٢ شهر	١ – ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:							
المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:							
عقود آجلة لصرف عملات أجنبية	92,466	15,058	9,604,548	7,296,520	1,946,330	36,698	-
مشتقات محتفظ بها لتحوطات القيمة العادلة:							
عقود مبادلة معدلات الفائدة	57,700	894,928	6,604,533	-	182,075	3,096,590	3,325,868
الإجمالي	150,166	909,986	16,209,081	7,296,520	2,128,405	3,458,288	3,325,868

٣٥. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة منشآت تمارس عليها المجموعة نفوذا هاما ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المجموعة. تدخل المجموعة في معاملات وترتيبات واتفاقيات يكون أطرافها هم المدراء والإدارة العليا والشركات التي يرتبطون بها وذلك من خلال الأنشطة اليومية الاعتيادية بأسعار الفائدة والعمولات التجارية.

معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	2021	2020
الموجودات		
قروض وسلف للعملاء	**1,727,319**	1,824,272
المطلوبات		
ودائع العملاء	**131,622**	669,281
بنود غير ممولة:		
المطلوبات المحتملة والالتزامات الأخرى	**551,807**	600,477
موجودات أخرى	**8,305**	8,305
بنود بيان الدخل:		
إيرادات الفائدة والعمولات والإيرادات الأخرى	**54,112**	57,078
مصروف الفائدة والعمولات والمصروفات الأخرى	**15,882**	19,724

لم يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة على الأرصدة القائمة خلال السنة لدى كبار موظفي الإدارة.

تتكون تعويضات كبار موظفي الإدارة (بما في ذلك مجلس الإدارة) للسنة مما يلي:

	2021	2020
الرواتب والمنافع الأخرى	**62,876**	51,597
مكافآت نهاية الخدمة وصندوق الادخار	**1,778**	1,298
	64,654	52,895

٣٦. أثر كوفيد-١٩

انتشر وباء كورونا المستجد («كوفيد-١٩») عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. ونجم عن كوفيد-١٩ حدوث حالة من عدم اليقين في بيئة الاقتصاد العالمي. أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والدولية تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة.

يرصد البنك الوضع عن كثب وقد قام بتفعيل تخطيط استمرارية أعماله وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة حالات الانقطاع المحتملة في الأعمال التي قد تتسبب فيها جائحة كوفيد -١٩ على عملياته وأدائه المالي.

(أ) الخسائر الائتمانية المتوقعة

قام البنك بإجراء تقييم لكوفيد ١٩ مما نتج عنه تغييرات في منهج وأحكام الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تم الإفصاح عن هذه المعاملات في الإيضاح رقم ٤ (ب) (٥).

(ب) تقديرات وأحكام التقييم

درس البنك الآثار المحتملة للتقلب الاقتصادي الحالي عند تحديد المبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات المالية وغير المالية للبنك وقد اعتبر على أنها تمثل أفضل تقدير لدى الإدارة للمعلومات التي يمكن ملاحظتها. مع ذلك ظلت الأسواق متقلبة وظلت المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.

أثر هذه البيئة الاقتصادية التي تشوبها الشكوك هو موضوع حكمي وسيواصل البنك تقييم مركزه والأثر المحتمل على أساس منتظم.

فيما يتعلق بأية توقعات اقتصادية فإن التوقعات واحتمالية حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصلة وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة إلى حد كبير عن تلك المتوقعة.

(ج) المحاسبة عن موجودات التمويل المعدلة

كجزء من برنامج الدعم من مصرف قطر المركزي كما هو مذكور أعلاه قام البنك بتأجيل المدفوعات على تسهيلات الإقراض لتلك الشركات المؤهلة على أنها قطاعات متأثرة. تعتبر الإعفاءات من الدفع كدعم سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفق النقدي المحتملة لدى المقترضين. قام البنك بإنفاذ الإعفاءات من الدفع بتأجيل القروض بدون تحمل تكاليف إضافية من جانب العميل. الأثر المحاسبي لهذه التغييرات من حيث التسهيلات الائتمانية تم تقييمه والمحاسبة عنه وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ كتعديل في ترتيب القرض في إيراد الفائدة.

(د) المحاسبة عن تسهيل ريبو بمعدل صفر

نصح مصرف قطر المركزي البنوك لتقديم تمويل جديد للقطاعات المتأثرة بمعدلات مخفضة والذي يجب دعمه بتسهيلات الريبو بتكلفة صفر من مصرف قطر المركزي وقدمت ضمانات من حكومة دولة قطر للبنوك المحلية لدعم تلك القطاعات المتأثرة. الفائدة الناتجة من تسهيل الريبو بمعدل صفر لا تعتبر جوهرية للفترة.

٣٧. معلومات المقارنة

أعيد تصنيف بعض معلومات المقارنة متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على الانسجام مع العرض المتبع للفترة الحالية. مع ذلك، لم يكن لعمليات إعادة التصنيف أي أثر على بيان الدخل أو بيان حقوق الملكية الموحد للمجموعة لسنة المقارنة.

البيانات المالية الشركة الأم

معلومات مكملة للبيانات المالية

ألف ريال قطري

بيان المركز المالي - البنك الرئيسي

كما في ٣١ ديسمبر	2021	2020
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	**5,887,367**	6,895,185
مستحقات من بنوك	**5,329,813**	3,619,175
قروض وسلف للعملاء	**62,667,285**	65,450,036
استثمارات في أوراق مالية	**24,990,548**	24,617,229
استثمار في شركة تابعة وزميلة	**110,758**	110,176
عقارات وأثاث ومعدات	**689,157**	713,392
موجودات أخرى	**1,352,527**	2,077,622
إجمالي الموجودات	**101,027,455**	103,482,815
المطلوبات		
مستحقات لبنوك	**22,511,391**	23,036,764
ودائع العملاء	**50,378,757**	55,097,695
سندات دين	**1,891,734**	328,208
تسهيلات أخرى	**9,737,521**	8,217,193
مطلوبات أخرى	**2,257,102**	3,013,534
إجمالي المطلوبات	**86,776,505**	89,693,394
حقوق الملكية		
رأس المال	**3,100,467**	3,100,467
احتياطي قانوني	**5,080,853**	5,080,853
احتياطي مخاطر	**1,029,600**	849,600
احتياطيات القيمة العادلة	**162,985**	151,973
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	**(65,550)**	(62,587)
أرباح مدورة	**942,595**	669,115
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**10,250,950**	9,789,421
أداة مؤهلة كرأس مال إضافي	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية	**14,250,950**	13,789,421
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**101,027,455**	103,482,815

بيان الدخل - البنك الرئيسي

ألف ريال قطري

	2021	2020
إيرادات فوائد	**3,557,575**	3,743,770
مصروفات فوائد	**(972,774)**	(1,425,150)
صافي إيرادات فوائد	**2,584,801**	2,318,620
إيرادات رسوم وعمولات	**460,355**	416,434
مصروف رسوم وعمولات	**(157,226)**	(112,094)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**303,129**	304,340
صافي ربح العملات الأجنبية	**153,622**	105,843
صافي إيرادات من استثمارات في اوراق مالية	**31,824**	183,657
إيرادات تشغيلية آخري	**39,463**	21,273
	224,909	310,773
صافي الايراد التشغيلي	**3,112,839**	2,933,733
تكاليف موظفين	**(454,758)**	(430,948)
الإهلاك	**(104,396)**	(115,368)
صافي رد / (خسارة) انخفاض قيمة استثمارات في اوراق مالية	**14,918**	(34,680)
صافي خاسرة انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	**(1,419,481)**	(1,368,742)
صافي رد انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	**(80,422)**	38,299
مصروفات أخرى	**(323,309)**	(326,082)
	(2,367,448)	(2,237,521)
ربح السنة قبل الضريبة	**745,391**	696,212
(مصروف) ضريبة الدخل	**(42,545)**	(1,269)
ربح السنة	**702,846**	694,943

بنك الدوحة
دليل الاتصال

الشيخ / فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
هاتف: 40155551
فاكس: 44432008

الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب
هاتف: 40155565
فاكس: 44432008

الدكتور / راهافان سيتارامان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
هاتف: 40155575
فاكس: 44325345

السيد / مختار عبد المنعم الحناوي
المستشار القانوني لمجلس الإدارة وسكرتير الشركة
هاتف: 40155488
فاكس: 40155482

السيد /غوث بن إكرام
رئيس دائرة الإلتزام بالإنابة
هاتف: 40155427
فاكس: 40155449

الدكتور / محمد عمر عبدالعزيز داوود
رئيس التدقيق الداخلي
هاتف: 40155466
فاكس: 40155454

السيد/ سانجي جاين
رئيس الإدارة المالية بالإنابة
هاتف: 40155707
فاكس: 40155707

السيد / أحمد علي جابر آل حنزاب
رئيس الشؤون الإدارية
هاتف: 40155655
فاكس: 40155658

السيد / عبدالله أسدي
المدير التنفيذي لشؤون المساهمين
هاتف: 40154858
فاكس: 40154862

الشيخ محمد بن فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس إدارة الموارد البشرية بالإنابة
هاتف: 40153333
فاكس: 40155660

السيد/ أندري ليون سليمان
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية
هاتف: 40154846
فاكس: 40154822

السيد/ بريك علي المري
رئيس وحدة الريادة والخدمات المصرفية الخاصة
هاتف: 40155515
فاكس: 40154756

الشيخ محمد عبدالله آل ثاني
رئيس إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي والتسويق
هاتف: 40155580
فاكس: 40155701

السيد / علاء عزمي مسعود ابو مغلي
رئيس الخدمات المصرفية للشركات
هاتف: 40154999
فاكس: 40154891

السيد / طاهر الأغا
رئيس إدارة المخاطر بالإنابة
هاتف: 40155777
فاكس: 40155770

السيد / حسن علي كمال
مدير فرع الشركات
هاتف: 40155755
فاكس: 44318409

السيد / جودني ستيولت أدالستينسون
رئيس دائرة الخزينة والاستثمار
هاتف: 40155355
فاكس: 40155332/1

السيد / ديفيد ايرل كوك
الرئيس التنفيذي شرق للتأمين
هاتف: 40154045
فاكس: 40154045

السيد / بيتر جون كلارك
رئيس دائرة العمليات والتكنولوجيا
هاتف: 40155300
فاكس: 40155253

السيد / يوسف أحمد منداني
مدير الفرع الرئيسي
هاتف: 40153555
فاكس: 44416631

الفروع المحلية

١ الفرع الرئيسي (٢٠٢)
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣٥٥٥ / ٣٥٥٠
فاكس: ٤٤٤١٦٦٣١ / ٤٤٤٥٦٨٣٧
تلكس: DOHBNK–٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

٢ المتحف (٢٠٤)
ص.ب: ٢٣٢٥٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٣ / ٤٠١٥٣١٥٢
فاكس: ٤٠١٥٣١٥٠
تلكس: DOHBNK–٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

٣ سيتي سنتر (٢١٠)
ص.ب: ٣١٤٩٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٥١ / ٤٠١٥٣٣٥٠
فاكس: ٤٤١١٥٠١٨
سويفت: DOHBQAQA

٤ بن عمران (٢١٣)
ص.ب: ٨٦٤٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٢٣ / ٤٠١٥٣٣٢٢
فاكس: ٤٤٨٧٤٦٧٠
سويفت: DOHBQAQA

٥ الدائري الثالث (٢١٥)
ص.ب: ٣٨٤٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٧٢١ / ٣٧٢٥ / ٤٠١٥٣٧٢٦
سويفت: DOHBQAQA

٦ الغرافة (٢١٦)
ص.ب: ٣١٦٣٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٧٩ / ٤٠١٥٣٣٧٧
فاكس: ٤٠١٥٣٣٨٠
سويفت: DOHBQAQA

٧ الدائري الرابع (٢٢٠)
ص.ب: ٣١٤٢٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٧٢١ / ٣٧٢٥ / ٤٠١٥٣٧٢٦
فاكس: ٤٤٢٥٧٦٤٦
سويفت: DOHBQAQA

٨ المطار القديم (٢٢١)
ص.ب: ٢٢٧١٤ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٦٩٥ / ٤٠١٥٣٦٩٨
فاكس: ٤٠١٥٣٦٩٩
سويفت: DOHBQAQA

٩ الشركات (٢٢٢)
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٧٥٧ / ٥٧٥٠ / ٤٠١٥٥٧٥٥
فاكس: ٤٠١٥٥٧٤٥
سويفت: DOHBQAQA

١٠ المرقاب (٢٢٥)
ص.ب: ٨١٢٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٢٦٥ / ٣٢٦٧ / ٤٠١٥٣٢٦٦
فاكس: ٤٠١٥٣٢٦٤
سويفت: DOHBQAQA

١١ طريق سلوى (٢٢٦)
ص.ب: ٢١٧٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٧٦٢٦ / ٤٤٢٥٧٦٣٦
فاكس: ٤٤٦٨١٧٦٨
تلكس: DBSWA DH–٤٧٤٤
سويفت: DOHBQAQA

١٢ المنطقة الصناعية (٢٢٧)
ص.ب: ٤٠٦٦٥، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٦٠١ / ٤٠١٥٣٦٠٠
فاكس: ٤٤٦٠٦١٧٥
سويفت: DOHBQAQA

١٣ أبو هامور (٢٢٨)
ص.ب: ٤٧٢٧٧، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٤ / ٤٠١٥٣٢٥٣
فاكس: ٤٠١٥٣٢٥٠
سويفت: DOHBQAQA

١٤ أبو سمرة (٢٢٩)
ص.ب: ٣٠٨٢٨، أبو سمرة، قطر
هاتف: ٤٦٥٥ / ٤٤٧١٥٦٣٤ / ٤٤٧١٥٦٢٣
فاكس: ٣١ / ٤٤٧١٥٦١٨
سويفت: DOHBQAQA

١٥ دخان (٢٣٠)
ص.ب: ١٠٠١٨٨، دخان، قطر
هاتف: ٣٣١١ / ٤٠١٥٣٣١٠
فاكس: ٤٤٧١١٠٩٠
تلكس: DBDKN DH–٤٢١٠
سويفت: DOHBQAQA

١٦ الخور (٢٣١)
ص.ب: ٦٠٦٦٠، الخور، قطر
هاتف: ٣٣٨٩ / ٤٠١٥٣٣٨٨
فاكس: ٤٤٧٢٢١٥٧
سويفت: DOHBQAQA

١٧ راس لفان (٢٣٣)
ص.ب: ٦٠٦٦٠، راس لفان، قطر
هاتف: ٣٣٨٩ / ٤٠١٥٣٣٨٨
فاكس: ٤٤٧٢٢١٥٧
سويفت: DOHBQAQA

١٨ الرويس (٢٣٥)
ص.ب: ٧٠٨٠٠ ، الرويس، قطر
هاتف: ٣٣٠٥ / ٣٣٠٦ / ٤٠١٥٣٣٠٤
فاكس: ٤٤٧٣١٣٧٢
سويفت: DOHBQAQA

١٩ الوكرة (٢٣٧)
ص.ب: ١٩٧٢٧ ، الوكرة، قطر
هاتف: ٧٨ / ٤٠١٥٣١٧٧ / ٤٠١٥٣١٨٢
فاكس: ٤٠١٥٣١٨٥
سويفت: DOHBQAQA

٢٠ مسيعيد (٢٤٠)
ص.ب: ٥٠١١١ ، مسيعيد، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣٣٤٢ / ٤٠١٥٣٣٤٤
٤٤٧٦٢٣٤٤ / ٤٠١٥٣٣٤٣
فاكس: ٤٤٧٧٠٦٣٩
تلكس: DBUSB DH ٤١٦٤
سويفت: DOHBQAQA

٢١ الريان (٢٦٠)
ص.ب: ٩٠٤٢٤ ، الريان، قطر
هاتف: ٣٦ / ٤٤٢٥٧١٣٥
فاكس: ٤٤١١٩٤٧١
سويفت: DOHBQAQA

٢٢ قطر مول (٢٦٥)
ص.ب: ٢٤٩١٣ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٧١٠ / ٣٧٠٩ / ٣٧١١ / ٠٥ / ٤٠١٥٣٧٠١
فاكس: ٤٤٩٨٦٦٢٥
سويفت: DOHBQAQA

٢٣ دوحة فيستيفال سيتي (٢٦٦)
ص.ب: ٢٧٣١ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٠٠ / ٤٠١٥٣٢٩٩
فاكس: ٤٤٣١١٠١٢
سويفت: DOHBQAQA

٢٤ مول بوابة الشمال (٢٦٧)
ص.ب: ٢٩٨٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٥٢٤ – ٣٥١٧ / ٣٥١٦ / ٤٠١٥٣٥١٥
فاكس: ٤٤٧٨٣٣٢٦
سويفت: DOHBQAQA

بنك الدوحة
دليل الفروع

مكاتب الدفع

إسم المكتب	هاتف	فاكس
قطر للبترول ، مبنى المكاتب المركزية ، مسيعيد	+٩٧٤ ٤٤٧٦٢٣٤٤	
قطر للبترول، دخان	+٩٧٤ ٤٤٧١٢٢٩٨	+٩٧٤ ٤٤٧١٢٦٦٠

الفروع الإلكترونية

إسم المكتب	هاتف
اللولو هايبرماركت – الدائري الرابع	+٩٧٤ ٤٤٦٦٠٩٥٧ / ٤٤٦٦٠٧٦١
اللولو هايبرماركت – الغرافة	+٩٧٤ ٤٤٧٨٠٧٢٩ / ٤٤٧٨٠٦٧٣
لولو الخور (مول الخور)	+٩٧٤ ٤٠١٥٣١٣٠ / ٤٠١٥٣١٢٩

الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل

قسم المصرفية الدولية

المكتب الرئيسي

السيد/ أندريه ليون سنيمان
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية بالإنابة
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٤٨٤٦ ٤٠١٥ ٩٧٤ +
فاكس: ٤٨٢٣ / ٤٨٢٢ ٤٠١٥ ٩٧٤ +
جوال: ٤٩٥٣ ٣٣٦٦ ٩٧٤ +
البريد الالكتروني: aSnyman@ddohabank.com.qa

الفروع الخارجية

فرع الكويت
السيدة نجاح صالح عبدالمحسن السليمان
شارع أحمد الجابر، برج عبداللطيف الصراف
مبنى رقم ١، منطقة ٣ ص.ب: ٥٠٦ ، صفاة ١٣٠٠٦ ،
منطقة شرق، الكويت
هاتف: ٩٦٥٢٢٩١٧٢١٧+
فاكس: ٩٦٥ ٢٢٩١ ٧٢٢٩+
البريد الالكتروني: nsulaiman@ddohabank.com.kw

فرع دبي (الإمارات العربية المتحدة)
السيد نيلسون راجان كوادروس
الطابق الأرضي، برج القرن الواحد والعشرون،
شارع الشيخ زايد
ص.ب: ١٢٥٤٦٥ ، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٠٧٣١٠٠ ٩٧١٤ +
فاكس: ٣٢١٩٩٧٢ ٩٧١٤ +
البريد الالكتروني: nquadros@ddohabank.ae

فرع أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)
برج العتيبة، شارع النجدة
ص.ب: ٢٧٤٤٨ ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٩٤٤٨٨٨ ٩٧١٢ +
فاكس: ٦٩٤٤٨٤٤ ٩٧١٢ +
البريد الالكتروني: Rajaa@ddohabank.ae

فرع مومباي
السيد مانيش ماثور
مدير إقليمي – الهند
ساكر باهان، الطابق الأرضي
مكتب رقم ٢٣٠ ، خلف خليج ركلامنيشن
ناريمان بوينت، مومباي ٤٠٠٠٢١ ، الهند
هاتف: ٩١٢٢٦٦٠٠٢٦٥٦+
فاكس: ٩٠ / ٥٢٨٩ ٢٢٨٧ ٩١ ٢٢ +
جوال: ٩١٩٦١٩٩١٢٣٧٩+
البريد الالكتروني: mmathur@ddohabank.co.in

فرع تشيناي
السيد/ سائيش كومار بلابان
مدير فرع
,New Door No. 9, Mount Road, Anna Salai
near Anna Statue Chennai – 600 002, Tamil
Nadu
هاتف: ٤٠٠٦٤٨٠٠ / ٤٠٠٦٤٨٠٥ ٩١ ٤٤ +
فاكس: ٤٠٠٦٤٨٠٤ ٩١ ٤٤ +
البريد الالكتروني: sBalappan@ddohabank.co.in

فرع كوتشي (الهند)
السيد بيني بول
مدير فرع
فرع كوتشي لولو مول، الطابق الأول ١٠٠٠ / ٣٤ ,
NH 47 إيدابالي، كوتشي – ٦٨٢٠٢٤ ، ولاية كيرلا
هاتف: ٤١٠٠١٦٧ / ٤١٠٠٠٦١ ٩١ ٤٨٤ +
فاكس: ٤١٠٠١٦٥ ٩١ ٤٨٤ +
جوال: ٥٢٢٠٨ ٩٧٤٧٥ ٩١ +
البريد الالكتروني: bpaul@ddohabank.co.in

المكاتب التمثيلية

المكتب الرئيسي

المكتب التمثيلي، أستراليا
السيد هيلتون كيث وود
الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ٣٦ ، منطقة فاريير ١
استراليا سكوير، استراليا، NSW 2000 سيدني
هاتف: ٨٢١١ ٠٦٢٨ ٦١٢ +
فاكس: ١١١١ ٩٢٥٨ ٦١٢ +
جوال: ٢٤١٩ ١٩٠٣ ٦١٤ +
البريد الالكتروني: ilton.wood@ddohabank.com.au

المكتب التمثيلي، اليابان
السيد كانجي شينوميا
الرئيس التمثيلي للمكتب، بناية كيويتشي ٨ أف– ٣ب
١٢–٣ كيوشو، شيودا – كيو، طوكيو، ١٠٠٩٤ – ١٠٢
اليابان
هاتف: ١٢٢٨ ٥٢١٠ ٨١٣ +
فاكس: ١٢٢٤ ٥٢١٠ ٨١٣ +
جوال: ٦١٩٧ ٦١٧٦ ٨١ ٩٠ +
البريد الالكتروني: kanji.shinomiya@ddohabank.jp

المكتب التمثيلي، كوريا الجنوبية
السيد يونج ج. كواك
الرئيس التمثيلي للمكتب
١٤١٨ جونغرو ١٩ ، جونغرو غو، سيول، ٠٣١٥٧
كوريا الجنوبية
هاتف: ٤٤ / ٦٤٤٠ ٧٢٣ ٨٢ ٢ +
فاكس: ٦٤٤٣ ٧٢٣ ٨٢ ٢ +
جوال: ٠٢٦٣٩٣٩١٠ ٨٢١٠+
البريد الالكتروني: jaykwak@ddohabank.co.kr

المكتب التمثيلي، الصين
السيد بيتر لو
الرئيس التمثيلي للمكتب
جنا خ، 506B شانغهاي سنتر
رقم ١٣٧٦ طريق نانيينغ (دبليو)، شانغهاي ٢٠٠٠٤٠
جمهورية الصين الشعبية
هاتف: ٨٠٠٨ / ٨٠٠٦ ٦٢٧٩ ٨٦٢١ +
فاكس: ٨٠٠٩ ٦٢٧٩ ٨٦٢١ +
جوال: ٨١٤٥ ٩١٧٩ ٨٦ ١٣ +
البريد الالكتروني: peterlo@ddohabanksh.com.cn

المكتب التمثيلي، سنغافورة
السيد إيفان لو تشي بينغ
الرئيس التمثيلي للمكتب
٧ تيماسيك بولفارد، #08-03A صن تك تاور ١
سنغافورة ٠٣٨٩٨٧ ، سنغافورة
هاتف: ١٢٩٨ ٦٥١٣ ٦٥ +
جوال: ٧٧٩٣٧٨٨ ٦٥ ٨ +
البريد الالكتروني: ivanlew@ddohabank.com.sg

المكتب التمثيلي، هونغ كونغ
الطابق ١٦ ، مبنى نادي هونغ كونغ
3A شارع تشاتر، سنترال، هونغ كونغ
هاتف: ٨٥٧١ ٣٩٧٤ ٨٥٢ +
البريد الالكتروني: winniechan@ddohabank.com.hk

المكتب التمثيلي، تركيا
السيد نزيه أكالان
شقق باغدات بالاس
باغدات كاد رقم ٣٠٢ / ١، ١٤:D
كاديوستان كاديكوف، ٣٤٧٢٨ ، اسطنبول، تركيا
هاتف: ٢٩٢٩ / ٢٩٢٨ ٣٥٦ ٢١٦ ٩٠ +
فاكس: ٢٩٢٧ ٣٥٦ ٢١٦ ٩٠ +
جوال: ٠٦٦ ٣٣١ ٥٣٢ ٩٠ +
البريد الالكتروني: nezihakalan@ddohabankturkey.com

المكتب التمثيلي، ألمانيا
السيد مايك جيليرت
الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ١٨ ، تاونستروم، تاونهيستور ١
فرانكفورت إم ماين ٦٠٣١٠ ، ألمانيا
هاتف: ٤٢١١ ٥٠٥٠٦٠ ٤٩ ٦٩ +
فاكس: ٤١٥٠ ٥٠٥٠٦٠ ٤٩ ٦٩ +
جوال: ٤٩٩٩ ٣٢١ ٧٠١٧٠ ٤٩ +
البريد الالكتروني: office@ddohabank.eu

المكتب التمثيلي، لندن
السيد ريتشارد وايتنج
الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق ١ ، ديفونشاير هاوس ،
١ مايفير بليس ، مايفير
لندن W1J 8AJ ، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٠٧٢٦٨٤٩٦٥ (٠) ٤٤+ (مباشر)
٢٠٧٢٦٨٤٩٦٦ (٠) ٤٤+
جوال: ٢٣٢٦ ٧٩٠ ٢٣٢ ٤٤ +
البريد الالكتروني: office@ddohabank.co.uk

المكتب التمثيلي، كندا
السيد فينكاتيش ناغوجي
الرئيس التمثيلي للمكتب
مركز يونج أند ريتشموند،
سويت ١١٠٠، ١٥١ شارع يونجي
تورنتو، أونتاريو
M5C 2W7
هاتف: ٨٣٢٧ ٧٧٥ ١٦٤٧ +
فاكس: ١٦٤٧٧٧٥٨٣٠١ +
جوال: ١٦٤٧٨٧١٦٨٩٢ +
البريد الالكتروني: venkatesh.nagoji@ddohabank.ca

المكتب التمثيلي، جنوب أفريقيا
السيدة أنيري فيس
90 Rivonia Road. الطابق الثاني
TEB North Wing, Sandton, 2057
جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا
هاتف: ٢٨٦١١٥٦٠ ٢٧ +
جوال: ٥١٤٣ ٧٩ ٦٩٣ ٢٧ +
البريد الالكتروني: avisser@ddohabank.co.za

المكتب التمثيلي، بنغلادش
السيد أجاي كومار ساركر
ممثل رئيسي
مركز شرطة بلازا كونكورد للتسوق
الطابق الثامن، البرج أ، الوحدة (ل)، القطعة رقم ٠٢
الطريق رقم ١٤٤ جولشان ١– داكا ١٢١٢ ، بنغلاديش
هاتف: ٨٨٠٢٥٥٠٤٥١٥٤ +
فاكس: ٨٨٠٢٥٥٠٤٥١٥٣ +
جوال: ٨٨٠١٧١٣٠٨١٧٣٣ +
البريد الالكتروني: asarker@ddohabank.com.bd

المكتب التمثيلي، سريلانكا
السيد إيراندا ويشانكا ويراكوون
ممثل رئيسي
Level 26, East Tower, World Trade Centre,
Echelon Square, Colombo 01, Sri Lanka
هاتف: ٩٤١١٧٤٣٠٢٣٧ +
فاكس: ٩٤١١٧٤٤٤٥٥٦ +
جوال: ٩٤٧٧٣٩٠٨٨٩٠ +
البريد الالكتروني: eWeerakoon@ddohabank.com

المكتب التمثيلي، النيبال
السيد سوراج بيكرام شاهي
ممثل رئيسي
Office 102, Regus Business Centre, Ground Floor,
Trade Tower
Thapathali, Kathmandu, Nepal
هاتف: ٩٧٧٩٨٠١٢٠٨٣٨٥ +
جوال: ٩٧٧٩٨٥١١١٨٤٢٨ +
البريد الالكتروني: sShahi@ddohabank.com.np